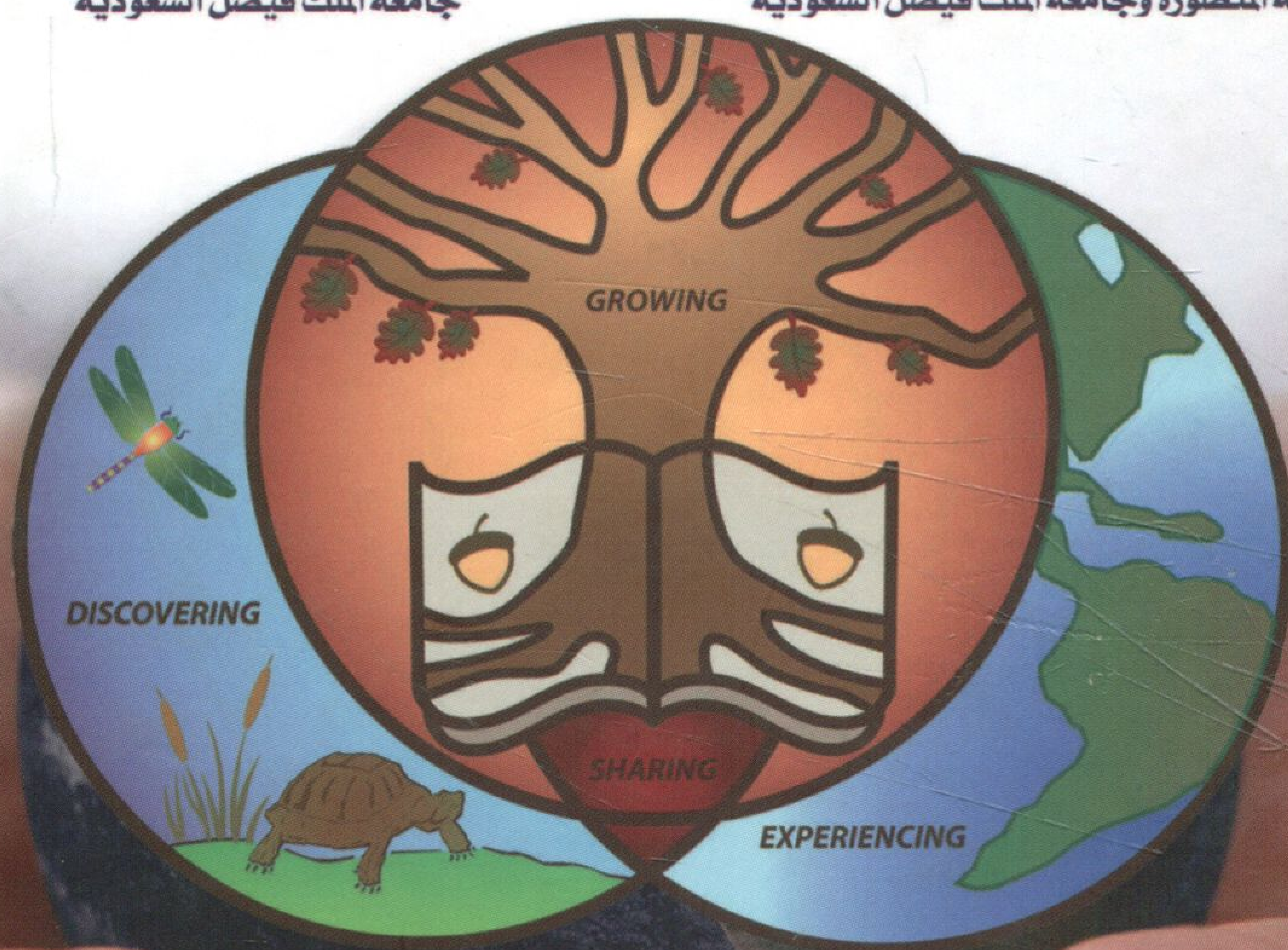
التربية المقارنة

أسسها وتطبيقاتها

الدكتور
أحمد عبد الفتاح الزكي
أستاذ مشارك بكلية التربية بدمياط
جامعة المنصورة وجامعة الملك فيصل السعودية

الدكتور
محمد سلمان الخزاعلة
أستاذ مشارك بكلية التربية
جامعة الملك فيصل السعودية





www.darsafa.net

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

التربية المقارنة

أسسها وتطبيقاتها

التربية المقارنة

أسسها وتطبيقاتها

الدكتور

أحمد عبد الفتاح الزكي

أستاذ مشارك بكلية التربية بدمياط جامعة

المنصورة مصر وجامعة الملك فيصل السعودية

الدكتور

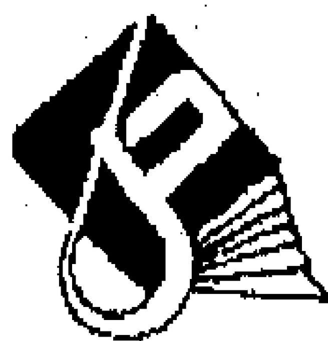
محمد سلمان الخزاعلة

أستاذ مشارك بكلية التربية

جامعة الملك فيصل السعودية

الطبعة الأولى

2013م - 1434هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2012/9/3258)

370.15

الزكي، أحمد عبد الفتاح

التربية المقارنة اسسها وتطبيقاتها/ أحمد عبد الفتاح الزكي، محمد سليمان الخزاعلة._ عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012.

( ) ص

ر.أ: 2012/9/3258

الواصفات: علم النفس التربوي// التربية

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى

2013م – 1434هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان شارع الملك حسين مجمع الفحيص التجاري تلفاكس **4612190 6 962+**

هاتف: **4611169 6 962+** ص . ب **922762** عمان ـ **11192** الأردن

DAR SAFA Publishing – Distributing
Telefax: +962 6 4612190- Tel: + 962 6 4611169
P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail:safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-856-7 ردمك

الفهرس

الفصل الثاني

المقارنة بين أنواع التعليم بشكل عام

الفصل الثالث

التعليم في ماليزيا

الفصل الرابع

التعليم في إيطاليا

الفصل الخامس

التعليم في اليابان

الفصل الثامن

التعليم في السعودية

المقدمة

تعد التربية المقارنة واحدة من الفروع الأساسية والرئيسة للتربية حيث تعني بدراسة نظم التعليم في الدول المختلفة من حيث جميع مدخلاتها ومخرجاتها، فتلقي الضوء علي الأهداف والأولويات التربوية التي يتبناها نظام التعليم محل الدراسة وتبين شكل السلم التعليمي الذي تتبعه تلك الدولة ومستويات ومراحل التعليم المختلفة بما تشتمل عليه من تعليم عام وتعليم مهني وفني وتعليم خاص، كما توضح طريقة تمويل التعليم ومصادر هذا التمويل وأوجه الإنفاق ودلالاتها، وتتعرض كذلك للمعلم من حيث طريقة إعداده وتدريبه وتأهيله ومكانته الاجتماعية والاقتصادية في هذا النظام.

وتسعي التربية المقارنة أيضا إلي التعرف علي تنظيم التعليم العالي بما يضمه من جامعات ومعاهد وأكاديميات ومؤسسات أخري، وتحظى إدارة التعليم بحظ كبير في الدراسات المقارنة التي تحاول التعرف علي طريقة تنظيم التعليم وإدارته ومدى ما يتمتع به النظام التعليمي من مركزية أو لا مركزية، والمستويات الإدارية المختلفة التي يسير بها النظام، وطرق التقويم والامتحانات والترقي في المراحل التعليمية المختلفة وغيرها من العناصر والمدخلات التي تكون النظام التعليمي في بلد ما.

كما تسعي إلي التعرف علي العوامل والقوي الثقافية التي أسهمت وتسهم في تشكيل نظم التعليم المختلفة حيث إن أي نظام تعليمي هو نتاج للعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والدينية واللغوية والعنصرية والسياسية.....إلي آخره، والتي تميز النظام التعليمي في قطر معين عن غيره من النظم في أقطار أخري.

وتتمثل أهمية دراسة العوامل والقوي الثقافية عند دراسة النظم التعليمية في أنه ينبغي توخي الحذر والحيطة عند اتخاذ تجارب أجنبية كقدوة في عملية

تطوير نظم التعليم الوطنية إذ إن تلك التجارب الأجنبية علي الرغم من أهميتها وشهرتها ونجاحها في بلادها ما هي إلا نتاج للبيئة التي نشأت فيها وإفراز طبيعي للعوامل والقوي التي شكلتها وللتربة التي ترعرعت فيها ، لذلك فليس بالضرورة أن تؤتي تلك التجارب عند تبنيها في البيئات الوطنية نفس النتائج التي أثمرتها في بيئاتها الأصلية بل ربما تؤدي إلي نتائج عكسية.

لذلك ينبغي عند تقليد التجارب الناجحة في الخارج دراسة العوامل والقوي الثقافية وتبني تجارب النظم التعليمية التي تتشابه بشكل أو آخر مع الأوضاع المحلية حيث تكون قد تعرضت لظروف تاريخية مشابهة أو تعاني من نفس المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، أو تلك التي أفرزتها عوامل وقوي ثقافية مشتركة مع التجربة الوطنية.

إضافة إلي ما سبق فإن دراسة نظم التعليم المختلفة في العالم إضافة إلي الأهداف النفعية تمثل نوعا من المتعة العقلية التي يستشعرها القارئ المتخصص أو حتى غير المتخصص في التعرف علي ما يجري من حوله في العالم وعدم الانغلاق علي الذات والسعي إلي الانفتاح علي العالم الذي لم يعد قرية صغيرة كما كان يقال بل أصبح بيتا واحدا جميع غرفه مفتوحة علي بعضها يعرف سكان هذا البيت كل شيء عن بعضهم البعض.

من هنا نبعت الرغبة في إخراج هذا الكتاب الذي يسعي إلي تقديم إطار نظري عن التربية المقارنة وطرق دراسة نظم التعليم من حيث مفهوم التربية المقارنة وأهدافها وأهميتها ومراحل تطورها وأهم روادها وأساليب البحث فيها وأدواتها ومصادرها وصعوبات البحث فيها وغيرها من المسائل المنهجية المرتبطة بدراسة التربية المقارنة ونظم التعليم.

وقدم الكتاب تحليلا مقارنا بين التعليم ما قبل الأساسي (الروضة) والتعليم الأساسي الإلزامي والتعليم الثانوي والتعليم الجامعي من حيث بنيته وتركيبه في مختلف دول العالم.

كما حاول الكتاب أن يقدم بعض النماذج التطبيقية لنظم التعليم في العالم وكانت الحيرة في اختيار أي النظم لكي يتم استعراضها وتحليلها فاستقر الرأي بعد تردد وتمهل إلي التعرض لنظام التعليم في كل من اليابان وماليزيا وإيطاليا ، ولعل اختيار اليابان يرجع إلي شهرة التعليم الياباني بروعته ودقته ، ويعزي معظم الباحثين التقدم المذهل الذي حققته اليابان بعد انهيارها في الحرب العالمية الثانية إلي التعليم كعامل أساسي في إحداث النهضة اليابانية في جميع المستويات والميادين.

أما ماليزيا فهي دولة ناشئة لم يكن لها صيت قبل سنوات قليلة حتي أصبحت فجأة إحدي النمور الأسيوية التي تحسب لها القوي الاقتصادية العظمي في العالم ألف حساب ورغم تعرضها لبعض الكبوات في الفترة الأخيرة إلا أن أحدا لا ينكر التقدم المذهل الذي حققته خصوصا في فترة حكم رئيس الوزراء السابق محاضر محمد الذي شهدت البلاد علي يديه نهضة كبيرة ، لذلك كان لا بد من دراسة نظام التعليم الذي تحقق في ظله هذا التقدم.

وجاءت دراسة نظام التعليم في إيطاليا باعتباره نموذجا أوروبيا لا نعرف عنه الكثير ولم تتعرض له الدراسات التربوية اللهم إلا نادرا وعلي استحياء حيث تركز تلك الدراسات في الغالب علي الولايات المتحدة وانجلترا وربما فرنسا لذلك يحاول الكتاب إلقاء الضوء علي هذا النظام المجهول علنا نجد به بعض النقاط المضيئة.

وحاول الكتاب أن يلقي الضوء على بعض تجارب التعليم في العالم العربي فقدم تحليلا لنظام التعليم في كل من مصر والأردن والمملكة العربية السعودية من حيث بنية النظام التعليمي في كل دولة ومراحله وإدارته وتمويله.

أخيرا فإن هذا الكتاب يمثل جهدا متواضعا في مجال دراسة نظم التعليم لا ندعي فيه العصمة من الزلل أو التنزه عن الأخطاء والهنات وإنما هو محاولة بسيطة لإلقاء الضوء علي أهمية التربية المقارنة وضرورة الدراسة الموضوعية لنظم

التعليم المختلفة في العالم، والله نسأل أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به الباحثين في مجال التربية بوجه عام وفي مجال التربية المقارنة بوجه خاص.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المــــؤلــــفان

د.أحمد عبد الفتاح الزكي   ود.محمد سلمان الخزاعلة

الفصل الأول

التربية المقارنة ودراسة نظم التعليم



الفصل الأول

التربية المقارنة ودراسة نظم التعليم

مقدمة :

تهتم التربية المقارنة بدراسة النظم والنظريات التربوية وتطبيقاتها فى البلاد المختلفة والعمل على المقارنة بينها حتى يمكن أن نحصل على مزيد من المعلومات التي تزيد من الفهم والإدراك لتلك المشكلات التربوية وبهذا فإن التربية المقارنة لا تقتصر على وصف النظم التعليمية المعاصرة فحسب وإنما تعمل على تفسير العوامل التى جعلت تلك النظم تنمو وتتطور فى اتجاهات مختلفة كما تسعى إلى التعرف على الأسباب التى أدت إلى وجود نظم متقدمة وأخرى متخلفة وتسعى أيضاً إلى التعرف على المذاهب والمعتقدات السياسية والدينية المختلفة التى تقف وراء نظام معين .

وتعد التربية المقارنة دراسة منظمة لنظم التعليم وواقعه فى مختلف البلدان كما تعمل على دراسة كل ظاهرة من ظواهره وتحديدها والوصول إلى أسبابها والمؤثرات التى أدت إلى هذا الوضع وإن كانت تلك المؤثرات والقوى إيجابية أم سلبية ، كما تهدف الدراسات المقارنة إلى دراسة النظريات التربوية ومحاولة تجميع نتائج تطبيقها فى البلاد المختلفة ، واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف وتحديد أسباب ذلك وتحليل هذه الأسباب والتعرف على نواحى القوة والضعف فى كل بلد من البلدان موضع الدراسة وكذلك التعرف على العوامل الثقافية التي أثرت فيها واستخلاص المقترحات لمحاولة الاستفادة منها عند التطبيق أو التعديل فى بلد آخر .

ولهذا السبب يمكن القول إن التربية المقارنة تختلف عن فروع التربية الأخرى فى أنها لا تقتصر على الدراسة فى مجال معين من المجالات التربوية فهى

تتصل فى دراستها بأصول التربية من حيث تاريخها وتطورها وفلسفتها وتخطيطها واقتصادياتها وإحصائياتها التربوية كما تتصل بالإدارة والتنظيم التعليمى والمناهج وطرق التدريس والامتحانات والوسائل التعليمية والأنشطة وغيرها مما يعنى أنها لا تتوقف عند مجال معين من مجالات الدراسات التربوية وإنما تشتمل على مختلف ألوان التربية فى دراسات مقارنة .

" مفهوم التربية المقارنة "

تعددت التعريفات والمفاهيم التى تناولت التربية المقارنة رغم محاولة الباحثين التوصل إلى تعريف محدد لها وذلك بسبب اختلاف الاهتمام والزاوية التى ينظر من خلالها الباحثون إلى هذا العلم ولذلك تنوعت تلك التعريفات وتعددت واختلفت مما أدى إلى صعوبة التوصل إلى تعريف واحد ومحدد يتفق عليه الجميع بخصوص مفهوم التربية المقارنة . **وفيما يلى عرض لمجموعة من تلك المفاهيم والتعريفات :**

- فقد عرفها " **كارتر جود** " Carter Good فى **قاموس التربية** بأنها مجال من مجالات الدراسة يتعلق بمقارنة النظرية التربوية وتطبيقاتها ببلاد مختلفة بقصد الوصول إلى زيادة الفهم وتعميقه حول المشكلات التربوية ليس فى بلد معين ينتسب إليه الدارس وإنما فى البلدان الأخرى، وبالتالى يمكن دراسة مختلف الموضوعات التربوية من منظور مقارن .

- كما عرفها " **مارك أنطوان جوليان** " Marc A. Jullien بأنها الدراسة التحليلية للتربية فى البلاد المختلفة بهدف التوصل إلى تطوير النظم القومية للتعليم وتعديلها بما يتماشى مع الظروف المحلية.

- ويرى " **لاواريز** " Lauwerys بأنها دراسة الأحداث المتعلقة بالتربية موضوعة بأسلوب يمكننا من فهم الظروف التى أدت إلى إيجاد هذه الأحداث بهذا الشكل .

❖ فى حين يعرف " مالنسون " Mallinson التربية المقارنة بأنها تلك الدراسة المنظمة لمختلف الثقافات ونظم التعليم النابعة منها لكى نكتشف التشابهات والاختلافات فى هذه النظم والأسباب والعوامل التى تقف وراء التشابهات والاختلافات ولماذا كانت هناك حلول مختلفة لمشكلات تربوية واحدة فى جميع هذه النظم .

❖ ويرى " **ماثيو أرنولد** " Mathew Arnold أن التربية المقارنة هى استخدام أسلوب المقارنة فى مناقشة نظم التعليم ومشكلاته وأن دراسة النظم التعليمية المختلفة ليست هدفاً فى حد ذاته وإنما الهدف فى النهاية هو استخدام هذه الدراسة المقارنة فى محاولة إصلاح نظم التعليم، إلا أن الإصلاح لا يتم بنقل بعض الخصائص أو السمات التربوية التنظيمية وإنما يجب أن يتم ذلك فى ضوء فهم الاختلافات القومية فى العادات والتقاليد والظروف الاقتصادية والاجتماعية .

❖ ويرى " **إسحاق كاندل** " Isaac Kandel أن التربية المقارنة هى الفترة الراهنة من تاريخ التربية أو أنها الامتداد الطبيعى لتاريخ التربية حتى الوقت الحاضر، وينظر كاندل إلى التربية المقارنة على أنها مقارنة الفلسفات التربوية وتطبيقاتها السائدة فى الدول المختلفة .

❖ ويعرف " **جورج بيريداى** " George Bereday التربية المقارنة بأنها المسح التحليلى للنظم الأجنبية ، ويرى أنه إذا كان على التربية المقارنة أن تنشد شيئاً ذا قيمة من دراسة أوجه الشبه والاختلاف فى النظم التعليمية فإن ذلك لا يتحقق تماماً إلا باعتمادها على ميادين متعددة كعلم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد والسياسة وغيرها ، بما يعنى أن دارس التربية المقارنة يحتاج إلى العديد من المهارات والمعلومات والبيانات غير التربوية بالضرورة .

❖ ويعرفها " بدرو روسلو " Pedro Rossello بأنها تطبيق مبدأ المقارنة على دراسة التربية المقارنة في جميع جوانب العمل التربوى حيث يمكن مقارنة نظم التعليم بعضها مع بعض أو مقارنة الأهداف والنظريات التربوية أو مقارنة المناهج ومواد الدراسة أو مقارنة الأساليب والطرق التربوية المستخدمة .

يتضح من التعريفات السابقة أن التربية المقارنة يمكن اعتبارها مجالاً مستقلاً بذاته فهى تهتم بدراسة نظم التربية فى أنحاء العالم أى أنها تعنى بالتربية من منظور عالمى كما تعنى بالدراسة التحليلية للقوى الثقافية التى تقف وراء نظم التعليم والتربية بهدف التوصل إلى فهم أوجه التشابه والاختلاف بين نظم التعليم ومشكلاته المختلفة .

وأهمية هذه الدراسات المقارنة تكمن فى أنها تساعد فى رسم السياسة التعليمية أو اتخاذ القرارات فى ضوء البدائل التى توفرها الدراسات التربوية المقارنة .

كما يتضح أيضاً أن للتربية المقارنة مناهج مستقلة خاصة بها شأنها فى ذلك شأن العلوم الأخرى وهى فى سبيل ذلك تعنى بالتوصل إلى الأسلوب أو المدخل المناسب لإجراء الدراسة المقارنة بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الوثوق بها.

ويرتبط مفهوم التربية المقارنة بمفهوم نظام التعليم حيث يقصد به فى الغالب نظام التعليم الرسمى أو نظام التعليم النمطى أو ذلك النظام التعليمى الذى يطبق فى مختلف أنواع المدارس فى دولة ما ؛ أى الهيكل الهرمى للأنشطة التعليمية المستمرة التى يتم القيام بها من خلال مؤسسات رسمية ، وتمتد من التعليم الحكومى إلي الخاص والنوعى وكل أنواع التعليم الموجودة بما فى ذلك التعليم الجامعى .

وباختصار يمكن تعريف التربية المقارنة بأنها دراسة نظم التعليم وفلسفاته وأوضاعه ومشكلاته فى بلد من البلاد أو أكثر مع رد كل ظاهرة من ظواهرها

ومشكلة من مشكلاتها إلى القوى والعوامل الثقافية التى أدت إليها بحثا عن تلك الشخصية القومية التى تقف وراء النظام التعليمى بما فيه من ظواهر ومشكلات.

" أهداف دراسة التربية المقارنة " :

يسعى الباحثون من خلال دراسة التربية المقارنة إلى تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف تختلف طبيعتها حسب الغرض من دراسة التربية المقارنة ويمكن توضيح تلك الأهداف فيما يلى :

1- أن التربية المقارنة ليست مجرد تجميع معلومات أو بيانات وصفية أو إحصائية عن نظام للتعليم أو نظامين أو أكثر وإنما تهدف إلي تحليل هذه البيانات أو المعلومات عن النظم التعليمية المختلفة فى ضوء خلفياتها وأطرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية والتاريخية بقصد اكتشاف العوامل والأسباب التى جعلت النظم التعليمية تبدو بالصورة التى هى عليها والتى فرضت حلولا معينة ومختلفة لمشكلات تربوية واحدة .

2- أن دراسة التربية المقارنة لها قيمة أكاديمية فى حد ذاتها كفرع من فروع المعرفة بصرف النظر عن أهميته النفعية أو التطبيقية ، وهذا يعنى أن الدراسة المقارنة أيضاً فى مجال التعليم تعطى للباحثين نوعاً من المتعة العقلية .

3- أن التربية المقارنة لها قيمة عملية وهدف نفعى فعن طريق دراسة نظم التعليم المختلفة والعوامل والقوى الثقافية التى أثرت فيها فصاغتها أو غيرتها ، تزيد التربية المقارنة قدرة الباحثين على فهم النظام التعليمى فى بلدهم والمشكلات التربوية فى بلد معين من الاستفادة من الجهود والأخطاء التى وقع فيها زملاء لهم فى بلاد أخرى وتكييف الجهود والإصلاحات التى تمت فى بلاد أخرى لظروف بلدهم الخاصة .

كما تجعل أولئك وهؤلاء أكثر تواضعاً ونقداً بالنسبة لنظام التعليم فى بلدهم وأقل تعصباً ضد نظم التعليم فى بلاد غيرهم وتجعل أحكامهم على نظم التعليم أكثر صدقاً وموضوعية .

4- أن النظم التربوية مرآة تكشف حقيقة وخصائص المجتمعات التى تنشأ فيها ؛ فقد تظهر في بعض المجتمعات قوى سياسية أو عسكرية أو معنوية ليست حقيقية فيها ، أو قد تطبق شعارات عن سلام وهى تخفى نوايا للحرب أو العدوان أو شعارات عن العدالة والديمقراطية وهى تخفى نزعات استبدادية انتهازية ، لذلك فإن دراسة التربية المقارنة تكشف عن حقيقة خصائص وصفات هذه المجتمعات .

5- أن دراسة التربية المقارنة تكشف عن الاتجاهات السائدة فى مجال التربية فى عصور معينة كما تكشف عن طبيعة المشكلات القائمة أو الحلول التى اتخذتها الدول المختلفة لحل تلك المشكلات وفقاً لظروفها الخاصة وبالتالى فإن التربية المقارنة تحاول الكشف عن القوانين التى تحكم التحركات التربوية فى النظرية والتطبيق وبذلك تسهم فى أن ترفع دراسة التربية إلى مصاف العلوم الاجتماعية والطبيعية المتقدمة .

" أهمية الدراسات المقارنة " :

تدخل التربية المقارنة في مجال الدراسات الأكاديمية ولها دور إيجابي كبير فيها ، كما أنها تلعب دوراً مهماً كبيراً فى الدراسات العلمية والتطبيقية وهي من الدراسات التى تشجع اهتمام العلماء والدارسين فى مجالات البحث والدراسة التربوية لما لها من نتائج واضحة وإيجابية .

ولذلك تعود أهمية التربية المقارنة والمنزلة التى وصلت إليها بين علوم التربية إلى الأهداف الكثيرة التى تحققها سواء فى مجال التربية أو فى مجالات الحياة الأخرى على السواء .

ويمكن فهم الأهمية الكبيرة التى تمثلها دراسة التربية المقارنة فيما تحققه من أهداف نفعية عديدة فى مختلف المجالات :

ففى مجال التربية :

تتمثل أهمية التربية المقارنة فى حل المشكلات التعليمية التى تستعصى على الحل بالوقوف على الأسباب التى أدت إليها وتقديم الحلول المناسبة لها على أساس القوى الثقافية المؤثرة فى نظم التعليم،حيث كانت التربية المقارنة على الدوام معيناً للمخططين التربويين ولصانعى السياسات التعليمية فى حل ما يواجههم من مشكلات.

وعلي المستوى الشخصى :

تمثل التربية المقارنة مصدراً مهماً لتزويد الباحث بالموضوعية وسعة الأفق وبعد النظر وعدم الانخداع بالمظاهر والشكليات – ومنطقية الوصول إلى الأهداف التى يرغب فى الوصول إليها والقدرة على الموازنة بين إمكاناته وأهدافه وبين التخطيط العلمى السليم للوصول إلى تلك الأهداف وعدم التطلع إلى ما فى أيدى الغير لأنه رزقه ومن كد يده والسعى والعمل وصولا إلى مستوى أفضل من الحياة .

ومن الناحية القومية :

تتمثل أهمية التربية المقارنة فى أنها تضع أساسا سليما للتقدم فى التربية وغير التربية من نواحى النشاط الموجودة فى المجتمع، وترتبط تلك النواحى بالإيديولوجيا السائدة فى المجتمع لا بتقليد بلاد أخرى متقدمة ونقل أو استعارة

نظمها مما يؤدى إلى فساد تلك النظم بنقلها إلى تربة غير تربتها لا تتلاءم معها وهو الخطأ الذى تقع فيه معظم بلاد العالم الثالث .

فالمهمة الأكبر للدراسة المقارنة لنظم التعليم هى تنمية شخصية قومية متميزة متفردة فى إطار عال .

ومن الناحية السياسية :

تتمثل أهمية التربية المقارنة فى ارتفاع القومية أمام الشعوب الأخرى نتيجة للتقدم والثقة بالنفس الناجمين عن تحقيق الأهداف القومية السابقة وفى حسن تقدير الشعوب الأخرى مهما كانت متخلفة لأن لها ظروفها التى أدت بها إلى التخلف مما يؤدى إلى تحسين العلاقات السياسية مع الشعوب الأخرى بالإضافة إلى أن التربية المقارنة تساعد على الاحتكاك بالشعوب الأخرى من خلال المعلمين والسياسيين والدبلوماسيين فى مختلف البلدان مما يجعلهم أقدر على التفاهم مع شعوبهم وأقدر على النجاح فى مهامهم المختلفة .

ومن جانب آخر فإن التربية المقارنة تسهم فى تحقيق السلام العالمى ويمكن أن تلعب دوراً بارزاً فى تحقيق ذلك لإحداث التفاهم لأن التربية المقارنة تعتمد على تبادل الزيارات وعقد المؤتمرات فى البلدان المختلفة وعلى التعاون فى حل المشكلات التعليمية مما يؤدى إلى إحساس بالأخوة الإنسانية وتدعيم لها وبذلك تسهم فى تحقيق الوئام والصداقة والأخوة والسلام بين مختلف شعوب العالم وفى الأخذ بيد الشعوب التى تعترضها مشكلات تعليمية تحول دون نهضتها وتقدمها وفى نبذ فكرة الحرب من مناهج التعليم وغرس فكرة الأخوة الإنسانية وفى التقريب بين أهداف التربية بين كل المجتمعات .

" مراحل تطور التربية المقارنة " :

مرت التربية المقارنة بمجموعة من المراحل حتى وصلت إلى الصورة التى هى عليها الآن ويمكن تلخيص تلك المراحل فيما يلى :

(1) مرحلة الوصف :

وتشتمل تلك المرحلة على قسمين :

- مرحلة وصف مظاهر الحياة فى الدول الأجنبية .
- مرحلة وصف النظم التعليمية فى الدول الأجنبية .

وفى تلك المرحلة يتم وصف الظاهرة موضوع البحث سواء كان موضوعها نظاماً تعليمياً أو مشكلة تعليمية أو أى شئ آخر ويتسم الوصف بالدقة والتفصيل المفيد كما ينبغى أن تتوافر للباحث الإمكانات الضرورية للوصف والمادة الموثوق بها كما يجب أن يتسم الوصف بالشمول حتى لا يجئ ناقصاً فى جانبه أو لا يمثل الواقع كله ويجب أن يتحرى الباحث الدقة والنظام فى استخدام المصطلحات والمفاهيم وتمتد تلك المرحلة منذ العصور القديمة وحتى نهاية القرن الثامن عشر تقريباً .

وتعتبر هذه المرحلة بمثابة الدراسات الأولية فى مجال التربية المقارنة حيث اعتاد الأفراد والجماعات منذ القدم على زيارة البلدان المختلفة للتجول أو الترفيه أو للحرب والتجارة وفى مختلف العصور عاد الكثيرون من تلك الرحلات إلى بلادهم بمعلومات وانطباعات وأفكار عن ثقافات الشعوب المختلفة وشملت كتاباتهم تعليقات على تنشئة الأطفال وبعض أنواع التعليم فى تلك البلدان .

وقد اتسمت تلك المرحلة من وصف نظم التعليم بأن الدراسات التى تمت فيها لم تكن دراسات مباشرة عن نظم التعليم بل جاء الحديث عن التعليم ضمنياً من خلال الكتابات التى تناولت وصف الحياة الاجتماعية بشكل عام للشعوب التى زارها الرحالة والتجار وغيرهم .

(2) مرحلة النقل والاستعارة :

تعتبر هذه المرحلة بداية التاريخ العلمى للتربية المقارنة ويعود تاريخها إلى العقد الثانى من القرن التاسع عشر عندما نشر " مارك أنطوان جوليان " مقالة

بعنوان خطة وأفكار أولية عن عمل فى التربية المقارنة حدد فيها بوضوح أغراض وطرق الدراسة المقارنة للمشكلات التربوية كما وضع مشروعاً لتحليل المسائل التعليمية فى إطار دولى ودى إلى الملاحظة المنظمة الدقيقة للظواهر التعليمية وإلى جدولة الملاحظات بطريقة تسمح بمقارنتها واستخلاص مبادئ معينة وقواعد محددة منها .

وكان جوليان يأمل فى إنشاء العديد من الوكالات التى تتولى جمع ونشر المعلومات عن التعليم فى العالم كى تسهل تطبيق أفكاره ويمكن القول إن إنشاء مكتب التربية الدولى فى جنيف ومنظمة اليونسكو بعد مرور أكثر من قرن من الزمان كان تطوراً منطقياً لمفهوم جوليان حيث وجدت آراؤه طريقها إلى التحقيق .

ومن رواد تلك المرحلة بالإضافة إلى جوليان فيكتور كوزان Victor Cousinفى فرنسا وهورس مان Horace Mann فى أمريكا وماثيو أرنولد فى إنجلترا ، وجميع هؤلاء العلماء درسوا النظم التعليمية الأجنبية بهدف نقلها إلى بلادهم وكان من المعتقد فى تلك الفترة التى شملت القرن التاسع عشر الميلادى أنه يمكن نقل النظم التعليمية من دولة إلى أخرى ولذلك سميت هذه الفترة بمرحلة النقل والاستعارة .

وتتسم الكتابات فى تلك الفترة بأنها كانت وصفية فى معظمها وأنها لم تكن تحوى دراسة أو نقد علمى للنظم التعليمية بقدر ما كانت تمتدح تلك النظم وأن غرضها كان نفعياً حيث كان الدارس يهدف إلى استعارة بعض جوانب النظم التعليمية الأجنبية لتعديل النظام التعليمى فى بلده أو تحسينه وأن الدارس كان يقوم بالدراسة وفى ذهنه قيم افتراضية مسبقة فيما يتعلق بالنظم التعليمية الأجنبية وبالإصلاح التعليمى .

(3) مرحلة القوى والعوامل الثقافية :

وقد بدأت تلك المرحلة فى النصف الأول من القرن العشرين وفيها اتجه اهتمام المشتغلين بالتربية المقارنة نحو ربط النظم التعليمية بما يدور فى مجتمعاتهم من أمور وما تتعرض له أوضاع التربية والتعليم من مؤثرات وما تخضع له من ظروف تواجهها ومدى التفاعل بين الظواهر الاجتماعية والنظم التعليمية وكانت السمة المميزة للدراسات التربوية المقارنة فى هذه المرحلة هى الاهتمام بشرح أوجه التشابه والاختلاف بين النظم التعليمية المختلفة والقوى والعوامل التى تقف وراءها؛ فهى مرحلة تحليلية تفسيرية للعوامل الثقافية من عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وغيرها عن طريق تتبعها وملاحظتها .

لذلك اتسمت هذه المرحلة بالاهتمام المتزايد بتفسير النظم التعليمية فى ضوء القوى والعوامل المؤثرة وفى تشكيلها والتأكيد المتبادل على أهمية بعض هذه العوامل دون إغفال لدور بقية العوامل الأخرى .

ومن أشهر علماء التربية المقارنة فى تلك المرحلة سادلر Sadler الإنجليزى الذى خرج عن المنهج الذى كان سائداً فى القرن التاسع عشر وانتهج منهجاً يميز الدراسات التربوية المقارنة فى النصف الأول من القرن العشرين ويعتمد هذا المنهج على ضرورة التعرف على العوامل المختلفة التى تؤثر فى النظم التعليمية عند دراسة نظم التعليم بالدول الأجنبية وهو يؤمن بأن النظم القومية للتعليم لها طابعها المميز ولا يمكن نقلها من مكان إلى آخر دون النظر إلى الاعتبارات المختلفة ويعتقد سادلر أن عظمة نظم التعليم تتمثل فى روحها الحية وطابعها المميز، وتكمن عظمة سادلر فى أنه أضاف البعد الاجتماعى إلى البعد التاريخى فى دراسة النظم التعليمية .

وبشكل عام يتضح من كتابات علماء التربية المقارنة فى هذه المرحلة أن اهتمامهم كان موجهاً بشكل أساسى إلى دراسة القوى والعوامل الثقافية المؤثرة

فى النظم التعليمية لشرح أوجه الشبه والاختلاف بينها ، وأن هذه العوامل تركزت فى ثلاثة أبعاد هى البعد التاريخى والبعد الاجتماعى والبعد الفلسفى .

إلا أنه يؤخذ على كتاب هذه المرحلة مجموعة من نقاط الضعف وهى :

1- افتراضهم وجود علاقة قوية بين القوى والعوامل الثقافية ونظم التعليم والأثر المباشر لهذه العوامل فى تشكليها واتخاذ تلك العوامل أساساً لتفسير ذلك بينما أصبحت تلك العوامل نفسها فى الوقت الحاضر موضوعاً للبحث .

2- اهتمامهم بتحليل العوامل الخارجية والقوى الثقافية أكثر من اهتمامهم بمقارنة العوامل الذاتية المتعلقة بالتربية وأنظمتها ومشكلاتها وبذلك نقلوا ميدان البحث من التربية إلى العلوم الاجتماعية الأخرى بينما كان فى الإمكان حصر ميدان المقارنة فى حدود التربية.

3- مغالاتهم فى البحث عن الخصائص القومية والتطرف فى هذا الاتجاه غير عابئين بأن التربية المقارنة لا تولد إلا فى بيئة تؤمن بالإنسانية عقيدة كما تؤمن بالتفاهم العالمى بين مختلف الشعوب وهذه العقيدة هى التى تحدد علم التربية المقارنة من حيث موضوعه وأهدافه وطريقة البحث فيه.

4- رغم اعتراف الكثيرين من المشتغلين بالتربية المقارنة فإن الدراسات التربوية المقارنة قد تهدف إلى إصلاح التعليم وتحسين الحياة فى المجتمعات إلا أن ذلك لم يكن موضوع اهتمامهم الأكبر بحال من الأحوال فقد كانوا أساساً من المفكرين المهتمين بتفسير النظم والظواهر التعليمية أكثر من أن يكونوا من بين المعلمين المهتمين بوضع السياسات التعليمية وقد استلهموا تفسيراتهم من التحليل الشامل للتفاعل بين الظواهر التعليمية والاجتماعية مما جعل منهجهم يختلف كثيراً عن منهج من سبقهم .

(4) مرحلة المنهج العلمى :

بدأت تلك المرحلة من منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحالى فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة منذ عام 1950 ازدهرت البحوث التجريبية فى مجال العلوم الاجتماعية ويرجع ذلك إلى توافر المعلومات للباحث والتقدم التكنولوجى فى وسائل جمع وتخزين ومعالجة المعلومات واسترجاعها والاستخدام الواسع للوسائل الإحصائية الحديثة ولذلك ظهر اتجاه يدعو إلى التجديد فى المعالجة المقارنة للدراسات التربوية والانتقال بها من مجرد دراسة من الدراسات الإنسانية إلى دراسة تجريبية تخضع لأساسيات المنهج التجريبى التى تعتمد فى تفسير نتائجها على الإحصاءات والمعلومات الكمية وتتجاهل ما يعتمد فيها على التفسيرات النظرية .

ومن رواد المنهج العلمى فى تلك الفترة جورج بريداى الذى يرى أن دارسى التربية المقارنة يجب أن تتوافر لهم ثلاثة أمور وهى :

1. معرفة لغة المنطقة التى يدرسونها .
2. الإقامة فى المنطقة موضوع الدراسة .
3. الملاحظة المستمرة للنظام حتى يمكن التحكم فى التميز الثقافى .

ويرى بريداى أن هناك أربع خطوات أساسية فى العملية الكلية للمقارنة وهى :

1. الوصف :

حيث يقوم الباحث بالجمع المنظم للمعلومات فى بلدين أو أكثر وتتضمن هذه المرحلة تجميع البيانات والمعطيات التربوية الوصفية الإحصائية من كتب ونشرات وتشريعات ولوائح وإحصاءات عن طريقها يمكن الحصول على بيان كامل عن النظام التعليمى فى كل بلد ويعنى هذا القيام بدراسات عن نظام التعليم فى كل بلد على حدة .

2. **التفسير :**

حيث يقوم الباحث بتفسير هذه المعلومات عن طريق تحليلها فى ضوء العلوم الاجتماعية المختلفة وتستهدف هذه المرحلة توضيح الأسباب المسئولة عن حدوث الظاهرة موضوع البحث والعوامل التى تفسرها وتوضحها أو تحكمها وتشكلها، وهنا يستعين الباحث فى هذا التفسير بعلوم أخرى كالتاريخ والاجتماع والفلسفة والاقتصاد والسياسة وغيرها من العلوم التى تساعد على التوصل لفرضه.

3. **المناظرة :**

حيث يقوم الباحث بوضع المعلومات بجانب بعضها فى البلاد موضوع الدراسة، وذلك لوضع فرض يكون إطاراً أو أساساً للمقارنة بين النظم التعليمية وتتضمن هذه المرحلة مقابلة عناصر النظام أو المشكلة والعوامل المؤثرة فيها عن طريق وضع بعضها بجوار بعض وذلك بقصد تحديد نقاط التشابه والاختلاف فيها استناداً إلى معايير أو مؤشرات معينة للمقارنة .

4. **المقارنة :**

حيث يقوم الباحث بإتمام المقارنة بين المشكلات التربوية فى الدول موضوع الدراسة بما يؤدى إلى التوصل إلى نتائج عامة تتلاءم والفروض السابقة، بمعنى أنه فى ضوء الحقائق التى حصل عليها طالب التربية المقارنة وتفسيرات هذه الحقائق يتم ترتيب كل ذلك بحيث تتقابل الحقائق فى نظام ما بالحقائق فى نظام آخر ويقوم الباحث بإجراء عمليات المقارنة وهذه تتطلب اختيار المشكلات ثم دراسة الفروض الخاصة بالإصلاح وهى مجموعة السياسات والبرامج الإصلاحية ثم التنبؤ بنتيجة هذه السياسات والبرامج .

وقدم "براين هولمز" Brian Holmes مدخل المشكلة أو منهج المشكلة الذى يتطلب أن تمر الدراسة التربوية المقارنة بعدد من المراحل والخطوات تمثل

كل أو بعض خطوات التفكير العلمى أو خطوات التفكير التأملى وتتمثل تلك الخطوات فى :

1. اختيار المشكلة وتحليلها .
2. صياغة الفروض أو مقترحات السياسة .
3. تحديد العوامل ذات العلاقة .
4. التنبؤ بنتائج السياسات .

وتميزت تلك المرحلة الأخيرة من مراحل تطور التربية المقارنة بعدة سمات تتمثل فى الإدراك المتزايد لأهمية وضع الفروض فى البحوث التربوية المقارنة وفى الاختيار الدقيق للحالات وفى توجيه العناية لوضع المواصفات للمتغيرات وفى البحث عن تفسيرات كمية للعلاقات بينها والانتقال من مرحلة الوصف وحب الاستطلاع والجمع غير المقصود للمعلومات عن النظم التعليمية إلى مرحلة الجمع المنظم الذى يمكن الإفادة منه فى نظم التعليم والانتقال من الاتجاه نحو فهم طبيعة أنظمة التعليم إلى الاهتمام بإيجاد علاقات إنسانية بين الدول بهدف النفع المتبادل .

أهم رواد التربية المقارنة :

1- ابن خلدون وابن بطوطة :

يمكن التأريخ للتربية المقارنة بروادها الأوائل من العديد من العلماء والمفكرين القدامى ومن أهم هؤلاء العلماء مجموعة من العلماء العرب من أهمهم عبد الرحمن بن خلدون وابن بطوطة فقد قدم ابن بطوطة وصفا للمدارس ونظم التعليم فى مجموعة البلاد التى زارها فى رحلته المسماة " **تحفة الأنظار فى غرائب الأمصار** " حيث قدم تصوراً من وجهة نظره لنظم التعليم السائدة فى تلك البلدان فيما يعتبر الأسس الأولى لعلم التربية المقارنة وفيما يعد المرحلة الأولى من مراحل تطور التربية المقارنة وهى مرحلة الوصف .

كما كتب ابن خلدون فى مقدمته الشهيرة فصلاً فى غاية الأهمية عن تعليم الولدان واختلاف مذاهب الأمصار الإسلامية في التربية والتعليم ولذلك يعتبره الكثير من العلماء الأوربيين المؤسس الحقيقي لعلم التربية المقارنة .

2- **مارك أنطوان جوليان :**

يعتبر مارك أنطوان جوليان أبا التربية المقارنة ومؤسسها ، وقد كرس جوليان جهده للإصلاح التعليمى فى فرنسا وكان رجلاً عملياً ولذلك رأى أن يبنى خطته فى إصلاح التعليم على أساس الدراسة المنظمة للواقع كما هو على الطبيعة ولتحقيق ذلك رأى أن أول ما ينبغى عمله هو التوصل إلى وسيلة يمكن على أساسها جمع المعلومات التربوية من بعض الدول المجاورة لفرنسا .

وأعد جوليان لهذا الغرض استبياناً يتألف من مجموعة من الأسئلة حول التعليم الابتدائى والثانوى والتعليم العالى وإعداد المعلمين وتعليم الفتاة وعلاقة التربية بالتشريعات والمؤسسات الاجتماعية ، وكان جوليان يأمل أن تؤدى هذه المقارنات المترتبة على الاستفتاء إلى تطوير النظم التعليمية فى تلك البلاد إلى جانب اهتمامه بنشر المعلومات التربوية لا سيما المعلومات الجديدة والمبتكرة منها.

ويعد أنطوان جوليان رائد مرحلة النقل والاستعارة فى التاريخ العلمى للتربية المقارنة عندما نشر فى عام 1817 كتاباً بعنوان " **خطة ونظرات مبدئية عن عمل فى التربية المقارنة** " .

3- **إسحاق كاندل :**

ولد إسحاق كاندل فى رومانيا سنة 1881 ودرس فى مدارسها الثانوية ثم فى جامعة مانشستر ثم رحل للعمل والدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية حيث عمل أستاذاً للتربية المقارنة بكلية المعلمين بجامعة كولومبيا ثم عمل محرراً للعديد من المجلات والدوريات التربوية والكتب السنوية وكتب العديد من الكتب وأخرج الكثير من المجلات التربوية حتى توفى عام 1965 .

ووظيفة التربية المقارنة عند كاندل تتعلق بمناقشة التعليم العام والتعليم الابتدائى أو الإلزامى ثم التعليم الثانوى فى ضوء القوى والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية حيث يعد أحد رواد تلك المرحلة من مراحل تطور التربية المقارنة والتى تعرف بمرحلة القوى والعوامل .

والتربية المقارنة من وجهة نظره يجب أن تقوم بنقل التطبيقات الخاصة بالأفكار التعليمية من دولة إلي أخرى وأن يتعدى ذلك الوصف إلى التحليل والتفسير فى ضوء القوى السياسية والاجتماعية والثقافية وأن تحاول الدراسات المقارنة تقديم الاتجاهات والآراء والمبادئ الخاصة بالتطبيقات العامة، ويرى بعض الباحثين أن منهج كاندل يقوم على أربعة مراحل وهى : **الوصف – الشرح والتفسير – التحليل المقارن – الوصول إلى مبادئ عامة ومحددة .**

4- نيكولاس هانز :

يعد هانز من رواد التربية المقارنة فى مرحلة القوى والعوامل الثقافية ويعتبر هانز أن الخطوات الرئيسة للتربية المقارنة تتمثل فى دراسة كل نظام قومى للتعليم على حدة فى إطاره التاريخى وارتباطه الوثيق بالطابع القومى والثقافى والثقافة القومية وكذلك المعلومات عن النظم القائمة للتعليم فى الدول المختلفة، على أن هانز يعترض على جمع البيانات الإحصائية على أساس اختلاف معايير جمع هذه البيانات فى الدول المختلفة واختلاف المصطلحات والتصنيفات وطريقة جمع الإحصاءات من الدول .

ويحدد هانز العوامل التى تعمل على تكوين الأمة المثالية والتى كما يراها يجب أن تكون من قومية واحدة فى خمسة عوامل وهى :– **وحدة الجنس – وحدة الدين – وحدة اللغة – وحدة الأرض – وحدة السيادة السياسية .**

ويرى هانز أن نقص أحد هذه العوامل لا يترتب عليه خطر أو تهديد للوحدة القومية .

ويؤكد هانز أن نمو الشعوب ومن ثم نمطها القومى قد يتأثر بثلاث مجموعات من العوامل هى : **العوامل الطبيعية** مثل الجنس واللغة والبيئة الجغرافية والاقتصادية **والعوامل الدينية** مثل الإسلامية والمسيحية والهندوسية والبوذية والكونفوشية **والعوامل العلمانية** مثل الإنسانية والاشتراكية والقومية .

5- **جورج بيريداى :**

يعد جورج بريداى من أهم رواد التربية المقارنة فى مرحلة المنهج العلمى حيث قسم الدراسات المقارنة إلى نوعين وهى : **الدراسات المجالية أو المنطقية – والدراسات المقارنة** ويقصد بالدراسات المجالية أو المنطقية Area Studies تلك التى يدرس فيها منطقة صغيرة كبلد واحد أو مدينة داخل البلد الواحد أو دراسة أوسع لتشمل عدة بلدان ذات خصائص مشتركة مثل قارة أو منطقة بأكملها .

وتسير تلك الدراسات المجالية أو المنطقية حسب أسلوب بريداى على خطوات وهي **الوصف** وهى عملية تتم برصد الواقع التعليمى فى دولة واحدة وتتطلب القراءة الواسعة فى جميع المصادر المتعلقة بالنظام أو النظم التعليمية موضوع الدراسة ثم زيارة المدارس والمؤسسات مع تحرى الدقة من جانب الباحث فى عدم الاكتفاء بزيارة المدارس التى تحددها له السلطات الرسمية بل يزور عينة ممثلة لجميع أنواع المدارس والمؤسسات التعليمية التى يدرسها ، ثم **التفسير** ويعنى بها تقييم المادة التربوية للدولة أو لمجموعة الدول التى يدرسها من حيث القوى الثقافية المؤثرة وخاصة القوى التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والفلسفية وغيرها .

والنوع الثانى من الدراسات هو **الدراسات المقارنة** والتى يدرس فيها منطقتين أو مجموعتين من المناطق أو حالة واحدة فى بلدين أو منطقتين مختلفتين، وفى هذا النوع من الدراسات يسير الباحث على خطوتين وهما :

الموازنة أو المناظرة Juxtaposition؛ والهدف منها توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين المادة العلمية التى جمعت عن دول المقارنة ، **والخطوة الثانية هى**

المقارنة Comparison؛ وهذه الخطوة تبدأ فى التحقق عن مدى واقعية وعلمية الفروض التى تم اشتقاقها والاتفاق عليها فى مرحلتى الوصف والموازنات أو المناظرات والوصول بها إلى تحقيق الأهداف المرجوة من البحث والتحليل المقارن .

6- **برايان هولمز :**

ولد برايان هولمز فى إنجلترا وكان يعمل أستاذاً للفيزياء والطبيعة فى جامعة درم Durham بإنجلترا حتى عام 1952 ثم عمل بعد ذلك أستاذاً للتربية المقارنة حتى توفى عام 1994 وكان هولمز يؤمن بأهمية السفر ومعايشة النظم التعليمية المختلفة للدراسة المقارنة ولذلك كان كثير السفر وبصفة خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى.

ويرى هولمز أن الهدف من التربية المقارنة هو الوصول إلى عملية التنبؤ، وقد وجه هولمز نقداً شديداً للمرحلتين الأوليين اللتين مرت بهما التربية المقارنة وهى مرحلة النقل والاستعارة حيث اعتبرها مرحلة غير علمية كما وجه نقداً أيضاً إلى مرحلة القوى والعوامل الثقافية .

ويعتمد هولمز على الخطوات الرئيسة التى اعتمد علبها " **جون ديوي** " John Dewy والخاصة بطريقة التحليل النقدى فى حل مشكلات أو مواجهة المواقف المحيرة أو الغامضة ويتضمن ذلك ما يلى:

1. إدراك الموقف المحير أو تحديد المشكلة .
2. فرض الفروض أو الحلول المقترحة .
3. تعقل المشكلة وحلها .
4. تحليل وتحديد المحتوى .
5. الاستنتاج المنطقى من الفروض السابقة لأقربها واقعية وعلمية .
6. التحقق العلمى من صدق الفروض .

وبالإضافة إلى الرواد السابقين هناك مجموعة أخرى من العلماء والباحثين والرواد الذين أثروا دراسة التربية المقارنة من أمثال :

ماثيو أرنولد فى إنجلترا – **وفيكتور كوزان** فى فرنسا – **وأتكينسن** فى روسيا – **وهوراس مان وهنرى برنارد** فى أمريكا بالإضافة أيضاً إلى **مايكل سادلر وفيردرك شنيدر** فى ألمانيا **وإسحاق كاندل** فى أمريكا **وهانز لاورايز** فى إنجلترا **وروسلو** فى سويسرا كذلك أرثر **موهلمن وإدموند كينج** والأمريكيان **هارولد نوح وماكس اكستين** .

أنواع الدراسات التربوية المقارنة :

يمكن تقسيم الدراسات التربوية المقارنة إلى أربعة أقسام :

1- **دراسة الحالة** : Case Study

ويقصد بها دراسة شاملة لنظام تعليمى واحد فى بلد واحد أو ولاية واحدة بحيث يتوافر لهذه الدراسة الأساس التحليلى الذى يشرح ويفسر النظام التعليمى فى إطاره الثقافى بالصورة التى هو عليها .

2- **الدراسة المجالية** : Area Study

ويقصد بها أن تكون الدراسة المجالية شاملة لمجال معين من النظم التعليمية فى منطقة تربط بينها عناصر مشتركة كالتعليم فى البلاد العربية مثلاً أو فى أوربا الغربية أو فى أوربا الشرقية أو فى أمريكا اللاتينية، أو يكون شاملا لدول تتماثل فى اتجاهاتها أو نموها وتقدمها كالتعليم فى الدول الاشتراكية أو الدول الرأسمالية أو التعليم فى الدول المتقدمة أو النامية .

3- **الدراسة المقطعية أو دراسة المشكلة** Problem Study

ويقصد بها دراسة مشكلة معينة فى أكثر من بلد واحد يكون فى مقدور الباحث القيام بها كدراسة التعليم الابتدائى أو الثانوى مثلاً فى بلدين أو دراسة نظم الامتحانات والنقل أو البرامج والمناهج لمرحلة معينة أو تعليم اللغات الأجنبية

واللغات القومية أو تعليم الفتاة أو مشكلات التسرب أو الفاقد وغير ذلك من المشكلات العديدة التى يمكن أن تكون موضوعاً للدراسة المقطعية من عدة بلاد تختار فى ضوء اعتبارات معينة فى ذهن الباحث .

4- **الدراسة العالمية** : Global Study

ويقصد بها تلك الدراسة التى تقوم بها عدة هيئات أو منظمات على المستوى العالمى وهذا النوع من الدراسة ليس فى مقدور باحث واحد القيام به وإنما يتطلب تضافر جهود ضخمة لكثير من الباحثين على اختلاف مستوياتهم فى شتى البلاد وقد يخطط لهذه الدراسات مجموعة محددة من الباحثين لكن تنفيذ هذه الدراسات وجمع المعلومات التى تتطلبها وتحليل البيانات التى تشملها وتفسير النتائج التى تترتب عليها كل هذا يتطلب جهود فريق متكامل من الباحثين .

وقد تعتمد مثل هذه الدراسة على بيانات استفتاءات أو استبيانات قد ترسل إلى الدول المختلفة أو بيانات معينة عن موضوع معين يطلب من ا... ـمها ومن أمثلة ذلك ما تقوم به اليونسكو ومكتب التربية الدولى من دراسات فى مجال التربية المقارنة .

أساليب البحث فى التربية المقارنة :

هناك مجموعة من الأساليب والطرق التى يمكن اتباعها لإجراء الدراسات المقارنة كما يمكن للباحث أن يتبع أكثر من طريقة فى وقت واحد ومن هذه الطرق :

1- **طريقة الوصف لنظام التعليم :**

وتتبع هذه الطريقة خطوات المنهج الوصفى الذى يقوم على أساس وصف مظاهر النظام التعليمى بلا تعمق فى تحليل جذوره وأصوله وبلا تصدى لتفسير طبيعته أو نقده أو التعرف على مشكلاته وأسبابها وهذه الطريقة قاصرة على إثبات الأنظمة المتبعة فى التعليم فى البلاد المختلفة وبالتالى فإنها تقرير للواقع

وهـذه الطريقـة متبعـة فـى التعليم فـى البـلاد المختلفـة وبالتـالى فإنهـا تمثـل صـورة للواقع.

ولا يقل هـذا الأسلوب فـى أهميته عـن الأسـاليب الأخـرى لأنـه يعتبر تمهيداً أساسياً للدراسة المقارنة المبنية علي التحليل والموازنة .

2- **طريقة التحليل للنظم التعليمية :**

وتقوم هذه الطريقة على تحليل هذه النظم فى ضوء القوى والعوامل الثقافيـة التى تقف وراءها وتفسير الظـواهر التربوية ، وتعـالج اختلافهـا بـين الـدول وتسـمى هذه الطريقة أسلوب التحليل الشامل عندما يقوم الباحث بدراسة القوى الجوهرية العامة التى تقوم عليها النظم التعليمية فى العالم المعاصر .

3- **طريقة المشكلات لدراسات النظم التعليمية :**

وتقـوم هـذه الطريقـة علـى دراسـة إحـدى مسـائل أو مشـكلات التعليم فـى أكثر من بلـد واحـد مثـل مشـكلات الامتحانـات والتعليم الثـانوى والفنـى وغيرهـا مقارنة بين عدد من الدول تختار فى ضوء اعتبارات معينة .

4- **طريقة المقارنة الإحصائية :**

وتقـوم هـذه الطريقـة علـى الأسـس المنهجيـة العلميـة للدراسـات المقارنـة التـى تسـتخدم وسـائل التجريـب العلمـى وتعتمـد نتائجهـا علـى الإحصـاءات المقارنـة والمعلومات الكمية مثل مقارنة ميزانيات التعليم وأعداد التلاميذ وهيئات التدريس فى دول مختلفة .

أدوات التربية المقارنة :

تعتمد التربية المقارنـة علـى مجموعـة مـن الأدوات التـى ينبغـى أن يسـتعين بهـا الباحـث حتـى يستطيع أن يقوم بالدراسة المقارنة بشـكل جيـد وتتمثـل تلـك الأدوات فـى :

1- اللغة :

فينبغى أن يكون الباحث متمكناً من اللغة التى يتكلم بها أهل المنطقة أو المجتمع الذى يحاول دراسة نظام التعليم فيه .

2- الإقامة :

حيث ينبغى أن يتمكن الباحث من الإقامة لمدة مناسبة فى المنطقة أو المجتمع الذى يدرسه حتى تتاح له فرصة التعرف على مختلف جوانب النشاط فيه بصورة مباشرة .

3- عدم التحيز :

إذ ينبغى على الباحث أن يكون لديه حرص دائم وإصرار على التغلب على كل أثر للتحيز الثقافى أو الشخصى الذى قد يظهر لديه .

مصادر التربية المقارنة :

تعتمد التربية المقارنة فى دراستها على مجموعة من المصادر تتمثل فى :

(1) مصادر أولية :

وهى تلك المراجع التى قامت بتدوينها وتنظيمها ونشرها نفس الجهة التى قامت بجمعها بعد الدراسة والبحث ومنها التشريعات المختلفة والقوانين التى تصدرها الدولة فى شئون التعليم والتقارير التى تعدها لجان الدراسة المختلفة التى تشكل لبحث مشكلة أو قضية معينة والتقارير والنشرات التى تصدرها وزارات التربية والتعليم والبيانات التى يلقيها الوزراء فى المجالس التشريعية وغيرها من النشرات أو الوثائق الرسمية والإحصاءات الرسمية .

(2) مصادر ثانوية :

وتشمل الكتب أو مجموعة المقالات أو القراءات وكل ما أخذ من مصادر أولية بقصد تجميعها أو تبسيطها أو تصنيفها أو إعادة إخراجها ، والمصادر الثانوية

تعد طريق سهل للحصول على البيانات والمعلومات عن النظم التعليمية وإطاراتها إلا أن الباحث فى التربية المقارنة يجب أن يكون حذرا عند استخدام المصادر الثانوية لأنها عرضة لأن تكون متحيزة وأن تكون مفتقدة للدقة فى بياناتها ووجود بعض الأخطاء لذلك ينبغى عليه أن يبدأ بالاستعانة بالمصادر الأولية .

(3) مصادر مساعدة :

وهى الكتب أو المقالات أو البحوث أو غيرها من المطبوعات التى لا تعالج مباشرة موضوعات التربية ولكنها تساعد الدارس على فهم الإطار الثقافى أو الاجتماعى أو الاقتصادى الذى يحيط بالموضوعات أو المشكلات التربوية .

فالبحوث والدراسات والكتب والمقالات وغيرها من المطبوعات التى تعالج موضوعات تختص بالثقافة والاجتماع والتاريخ والسياسة وغيرها فى بلد معين تعطى ضوءاً على الأوضاع التربوية فى هذا البلد وعن المشكلات التى تعترض النظام التعليمى فيه كما تعطى للباحث فهما أوسع وأعمق لطبيعة هذه الأوضاع والمشكلات وقدرة أعظم على وضع تفسيرات وحلول لها .

صعوبات البحث فى التربية المقارنة :

يواجه الباحثون فى مجال التربية المقارنة العديد من الصعوبات والمشكلات التى تجعل من اختيار التربية المقارنة كمجال للدراسة محاطا بالعديد من المصاعب وليس عملاً سهلاً ومن تلك الصعوبات :

1- **أن التربية المقارنة تعتمد بشكل أساسى على الإحصاءات التى أحياناً لا** تتوافر في كثير من البلاد وبصفة خاصة البلاد غير المتقدمة التى تكون أجهزة الإحصاء فيها متخلفة بشرياً وآلياً فنياً مما يجعل هذه الإحصاءات تتسم بعدم الدقة كما أنها تكون غير منتظمة مما يجعل الكثير منها قديماً وغير وافر .

2- **عدم دقة الإحصاءات** فإذا توفرت الإحصاءات يواجه الباحث مشكلة كبيرة وهى أنها أحياناً تعتمد على المبالغة ويكون المقصود منها الدعاية لدولة أو أخرى ولا تعتمد على الواقع مما يجعل البيانات المتوفرة حتى لو كانت حديثة عاجزة عن مساعدة الباحث فى الوصول إلى الحقيقة التى ينشدها .

3- **صعوبة تحليل الإحصاءات** ؛ فمع توافر الإحصاءات والبيانات والمعلومات يواجه الباحث مشكلة أخرى وهى عدم القدرة على تفسير تلك الإحصاءات والأرقام لأنها جافة جامدة لا تفسر الواقع الذى ينشده الباحث ولا تلقى عليه ضوءاً كبيراً ، فميزانية التعليم ونصيب كل متعلم من هذه الميزانية يتطلب لكى يفهمه الباحث أن يعرف سعر العملة وقيمتها الشرائية ومستوى المعيشة والمسئوليات التعليمية الملقاة على الميزانية وغيرها .

4- **اختلاف المصطلحات المستخدمة فى مجال التربية المقارنة من بلد إلى آخر** ؛ فمثلاً المدارس الابتدائية والثانوية فى مصر يختلف مسماها فى بعض الدول الأخرى وكذلك إعداد المعلم يطلق عليه Teacher Education تربية المعلم أو Teacher Pre-service Training، وهذا الخلاف فى المصطلحات يفرض على الباحث فى التربية المقارنة الدقة والحذر وأن يقرأ عن نظم التعليم فى بلاد مختلفة ، كما تختلف مراحل التعليم وطول كل مرحلة منها فى بلاد مختلفة من بلد إلى بلد حسب الظروف الخاصة بكل بلد مما يضع أمام الباحث صعوبات حين يقارن مرحلة تعليمية معينة فى بلدين أو أكثر .

5- **ضرورة الإلمام بالعديد من العلوم** ؛ فالباحث فى مجال التربية المقارنة مطالب بأن يلم بالعديد من التخصصات والعلوم التربوية وغير التربوية فهو يحتاج إلى معرفة واسعة بالفكر التربوى وأصول التربية

واقتصاديات التعليم والمناهج وطرق التدريس وعلم النفس بالإضافة إلى معلومات فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والجغرافيا والفلسفة والتاريخ وغيرها .

بالإضافة إلي ضرورة الإلمام بكل ما يتصل بنظم التعليم موضوع الدراسة فالباحث فى مجال التربية المقارنة مطالب بأن يلم بكل ما يتصل بنظام التعليم فى الدولة التى يدرسها من فكر تربوى وتاريخ واقتصاد وسياسة واجتماع وعادات وتقاليد بالإضافة إلى المناهج وطرق التدريس والإدارة وإعداد المعلمين والإشراف الفنى ومراحل التعليم وغيرها .

ويضع الباحث كل تلك المعلومات عن نظم التعليم التى يدرسها معا حتى يستطيع أن يتوصل إلى النتائج التى يرغب فيها .

6- **ضرورة الإلمام باللغات الأجنبية** ؛ فالباحث فى مجال التربية المقارنة يجب أن يكون مجيداً للغة أجنبية أو أكثر حتى يستطيع أن يطلع على الدراسات والكتب والمراجع التى تناولت نظام التعليم فى الدولة التى يدرسها وحتى يستطيع أن يلم بالقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نظام التعليم بتلك الدولة وحتى يمكنه أيضاً أن يزور تلك البلاد لكى يتعرف بنفسه نظامها التعليمي وأن يكون أقدر على النفاذ إلى المشكلات التى يدرسها .

7- **صعوبة استخدام الاختبارات النفسية فى الدراسات المقارنة** ؛ ويرجع ذلك إلى أن تلك الاختبارات والسياسات تختلف من مجتمع إلى آخر والإفادة منها فى التربية المقارنة لا يتم إلا بتوحيدها ولذلك يجد الباحث فى التربية المقارنة نفسه عاجزاً عن القيام بدراسة لمجالات معينة قد يراها مهمة وجديرة بالدراسة لأنها تستدعى استخدام تلك الاختبارات والقياسات .

8- **التحيز الشخصى والثقافى للباحث** ؛ فعلى الرغم من التأكيد المستمر على الالتزام بالموضوعية والحقائق المجردة فى مجال التربية المقارنة فإن الباحث قد يتخلى عن ذلك الالتزام بدرجات متفاوتة حسب درجة تحيزه الدينى والسياسى والاجتماعى بل وإن تفسيراته المقارنة قد تتلون بهذا التحيز دون شعور منه .

9- **الحاجة إلى مهارات خاصة للتصدى للدراسات المقارنة** ؛ فالباحث فى مجال التربية المقارنة ينبغى أن يتحلى بمجموعه من السمات والمهارات والخصائص التى تميزه عن غيره من الباحثين فى مجالات التربية الأخرى فينبغى أن يتحلى بالصبر والذكاء وسعة الأفق والمرونة والحساسية بحيث يستطيع جمع البيانات والإحصاءات وتفسيرها بشكل جيد واستيعاب الكثير من الحقائق المتصلة بنظم التعليم التى يدرسها وبالفكر التربوى عموماً وبمختلف العلوم التى يقف بها على القوى الثقافية المؤثرة فى نظم التعليم التى يدرسها والربط والتنسيق بينها جميعاً وغير ذلك من المهارات والسمات الشخصية التى يصعب توافرها فى كثير من الباحثين .

10- **مشكلة الاختيار** ؛ فاختيار النماذج أو عينات الدول التى ستتم دراستها تمثل عقبة لدى الدارسين فى مجال التربية المقارنة وذلك لعدم وجود معايير عامة تمهد للحكم عند الاختيار ولا تتوفر تلك المعايير إلا إذا كانت هناك دراسة عامة شاملة للتربية فى العالم كله.

فإذا كان هدف المقارنة هو التطوير والإصلاح فإنه يجب الاستعانة فى المقارنة بالدول المرجعية أى الدول المتقدمة وبالتالى فأحياناً يكون اختيار الباحث لدولة معينة لكى يدرسها فى دراسته المقارنة غير مناسب للغرض الذى وضعه فى بداية بحثه .

11- مشكلة التعميم ؛ وهو خطأ يقع فيه بعض الباحثين فى مجال التربية المقارنة عندما يدرسون جانباً معيناً من جوانب التعليم أو التربية فى دولة ما ، ففى دراسة النظام الأمريكى للتعليم مثلا يصعب جداً الوصول إلى تعميمات عامة بشأنه نظراً لاختلاف الممارسات التعليمية بين الولايات وتقويمها وتعقدها ، ولذلك ينبغى الحذر من التبسيط الشديد والتعميم فى مثل تلك الدراسات .

القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نظم التعليم :

المجتمع فى أى مكان وفى أى عصر هو صورة معبرة عن التربية فيه ، والتربية فى أى مجتمع مؤثرة ومتأثرة باجتماعيات هذا المجتمع وحياته وتاريخه واقتصادياته وآماله وعاداته وأخلاقياته وما يتوارث فيه من ثقافة ، ولذلك فإن لكل مجتمع نظام خاص بالتعليم فيه يتفق وماضيه وواقع حاله ومستقبله الذى يسعى إليه وأسلوب التربية فى كل مجتمع يؤثر فى هذا المجتمع ويتأثر به .

ولذلك فإن لكل مجتمع سمات خاصة للتعليم فيه وقد تشترك هذه السمات فى مجتمع من المجتمعات مع السمات أو بعضها فى مجتمعات أخرى، ولذلك فإن مجموعة من المجتمعات تكون فيما بينها سمات عامة لها لأن فلسفة الحياة فيها وتاريخها وحاضرها ومستقبلها يحدث تقاربا بينها وبين بعضها ويتضح ذلك مثلاً فى المجتمعات الرأسمالية أو المجتمعات الاشتراكية أو المجتمعات العربية ، ومجموعة القوى الثقافية التى تؤثر فى التعليم كثيرة وأهمها العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والدينية والعنصرية والحضارية وغيرها .

وهذه العوامل لا تحدث تأثيرات انفرادية بل إن مجموعة منها تؤثر فى اتجاه أو أكثر ومجموعة أخرى تؤثر فى اتجاه آخر ومجموعة العوامل كلها تؤثر فى جميع الاتجاهات وذلك وفق ظروف كل بلد والتى تختلف عن بلد آخر، وفيما يلى توضيح لتلك القوى والعوامل الثقافية التى تؤثر فى نظم التعليم المختلفة فى دول العالم :

(1) العوامل الجغرافية :

تتشكل القوى الجغرافية من البيئة الطبيعية بسماتها ومكوناتها التى تؤثر فى الإنسان وتتأثر به وتضم أيضاً الموقع والمناخ وإلى أى مدى يؤثر هذا المناخ والموقع فى الطبيعة البشرية ؛ فبنية الإنسان الجغرافية تؤثر إلى حد كبير على طبيعة فكره وخياله كما تشكل جانباً كبيراً من خلقه وطباعه ولذلك فإن لهذه القوى الجغرافية أثرها على النظم التعليمية من حيث المناخ وطبيعة البيئة ومصادر الثروة فيها .

فالبيئة الطبيعية تؤثر على طبائع الشعوب وتؤثر على صور وأنماط نظم التعليم كما تخلق أيضاً مشكلات معينة فى التعليم تحتاج إلى حلول خاصة فالجو القارس فى دول الشمال والمساحات الشاسعة من الأراضى المملوءة بالبحيرات والتى تتميز بكثافة سكانية قليلة قد تركت أثاراً على وظيفة المدرسة وعلاقتها بالبيت فالجو القارس قد ألزم الأفراد بيوتهم لساعات طويلة والكثافة السكانية القليلة جعلت البيوت تتفارق عن بعضها كل هذا أعطى البيت مركزاً مهماً للنشاط الإنسانى وأصبحت بالتالى مسئولية البيت فى تربية الأطفال مسئولية ضخمة وأساسية كما نتج عن هذا الجو القارس تأخر إرسال الأطفال إلى المدرسة حتى سن السابعة مما زاد من أهمية البيت التربوية وأدت هذه العوامل جميعاً إلى عدم الحاجة إلى دور الحضانة للأطفال وضعف الرغبة فى إقامة مدارس داخلية وأصبحت وظيفة المدرسة التعليم فقط واحتفظ البيت بقوة بوظيفته التربوية .

ويتضح أثر العامل الجغرافى أيضاً على تصميم المبانى المدرسية فالمدارس المفتوحة لا تناسب البلاد ذات الجو البارد فى حين يناسب هذا الطراز المدارس الموجودة فى البلاد الاستوائية الحارة، والمبانى المدرسية الحديثة فى أوربا وأمريكا تستخدم الواجهات الزجاجية الكبيرة التى تسمح بإدخال أكبر قسط من ضوء الشمس فى حين لا تناسب هذه الطريقة فى البناء البلاد ذات الجو الحار.

كما يتأثر حجم المدرسة وطريقة التدريس فيها بكثافة السكان ؛ فحيث تكون الكثافة عالية نلاحظ سيادة المدارس الكبيرة ذات الفصول الكثيرة التى يتولى كل مدرس فيها التدريس لصف معين فى حين تتميز المدارس فى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة بسيادة المدارس ذات الفصل الواحد حيث يقوم المدرس بالتدريس لأطفال ذوى أعمار ومستويات تعليمية مختلفة ولاشك أن كلا الوضعين يخلقان مشكلات وحلولا معينة فى التعليم وخاصة فى المرحلة الابتدائية.

(2) **العوامل التاريخية :**

إن ما تمر به كل دولة من ظروف وما يؤثر عليها فى ماضيها من عوامل لاشك أن له تأثيراً فعالاً ليس فقط على التعليم ونظمه والتخطيط له فحسب بل أيضاً فى واقع هذا التعليم حالياً وكذلك فى أسلوب التخطيط له للمستقبل ؛ فلا يمكن إغفال ما يتميز به كل مجتمع من تقاليد خاصة به كونها واكتسبها نتيجة عوامل متشابكة وكثيرة مر بها هذا المجتمع سواء كانت هذه العوامل التاريخية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية وكذلك ما مر بهذه المجتمعات فى عصورها المختلفة من استعمار بأشكاله المختلفة وحريات وتنمية فى مختلف المجالات وقد كان ذلك كله واضحاً فى الدراسات التاريخية المقارنة.

فقد كان واضحاً أن كل دولة مرت بفترات يسر اقتصادى ابتعد عنها شبح الاستعمار مدة طويلة ولم تواجه حروبا كثيرة فإن التعليم فيها بطبيعة الحال يزدهر وينمو والعكس صحيح .

بل وتتضح هذه النتيجة أيضاً بشقيها فى المجتمع الواحد أو الدولة فى عصور مختلفة من تاريخها ويظهر أيضاً من الدراسات التاريخية المقارنة أن الثقافة التى تنتقل من جيل إلى جيل فى بلد مطمئن لم يتعرض للاستعمار تنتقل بصورة سليمة ويعمل هذا الشعب على إثرائها وتطورها بعكس الشعب الذى يخضع للاستعمار مدة طويلة فإن المستعمر يعمل على محو كل ما هو حسن من ثقافته

القديمة أو تضليلها وقد شعر خبراء التعليم وخبراء التاريخ بتأثير كل على الآخر وتأثر كل بالآخر بل إن تخطيط التعليم أصبح من أساسياته الآن دراسة التطور فى التعليم فى ماضيه لأى مجتمع والعوامل التى أثرت فيه بجانب دراسته الواقع الحالى له حتى يمكن إعداد إسقاطات علمية يبنى عليها التخطيط للمستقبل القريب أو البعيد كما أن المؤرخين عند تقسيمهم للدول وفق مستوياتهم أخذ فى الاعتبار واقع التعليم فيه وتطوره .

(3) **العوامل الاقتصادية :**

تؤثر درجة النمو الاقتصادى وطبيعته تأثيراً واضحاً علي نظم التعليم وأساليبه وأهدافه ؛ فالمجتمعات البدائية التى يعيش أفرادها على الصيد أو القنص أو الرعى لا تحتاج إلى النظم المتقدمة فى التعليم بل قد لا توجد بها أية مؤسسات خاصة به حيث إن عمليات التربية والتنشئة الاجتماعية التى تتم داخل الأسرة أو المجتمع مباشرة تعد الفرد لمزاولة جميع الأعمال التى تتطلبها الحياة الاجتماعية التى يحياها .

أما المجتمعات الزراعية التقليدية فتحتاج إلى أنواع ومستويات معينة ومحددة للتعليم وفى مثل هذه المجتمعات لا تظهر الحاجة إلى التعليم إلا بالنسبة للفئة القليلة من الأفراد الذين يناط بهم أمور الإدارة والسياسة والحكم والجنس، أما المجتمعات الصناعية فتزداد حاجتها إلى التعليم وتتنوع فالتعقيد والتشابك فى العلاقات التى تسود هذه المجتمعات والتقدم الهائل فى أساليب وطرق الإنتاج والتنوع الهائل فى أعداد المهن والوظائف تفرض جميعاً أنواعاً ومستويات متقدمة من التعليم المهنى والتقنى ، كما أن الإعداد لهذه المهن والوظائف يتطلب مستويات عالية ومتقدمة من التعليم العالي، لذلك فليس من المستغرب أن تختلف وتتنوع أنماط ومستويات التعليم فى البلاد المختلفة تبعاً لطبيعة الظروف الاقتصادية والتكنولوجية التى تمر بها هذه البلاد .

ويؤثر العامل الاقتصادى على ميزانية التعليم التى هى العمود الفقرى فى تحديد أعداد التلاميذ الذين يمكن تعليمهم والمبانى المدرسية التى يمكن إنشاؤها ونوعيات هذه المبانى وإعداد المعلم والأنشطة التعليمية ومدة الإلزام ونوع التعليم لأن اقتصاديات البلاد تحدد مطالبها من البشر المكلف بإعداده نظام التعليم فى كل بلد .

كما أصبحت مناهج التعليم تبنى أساساً على التعرف على إمكانات البلد الاقتصادية ومواردها وأسلوب استغلالها بجانب الاحتياطيات الأخرى بل إن نظم التعليم التى تساعد مناهجها على حسن استغلال الإمكانات الاقتصادية أحسن استغلال هى النظم المتقدمة حالياً فى العالم .

(4) العامل السياسى :

ليس التعليم عملاً تربوياً فحسب إنما هو عمل سياسى فى المقام الأول ولذلك فليس غريباً أن تكون سياسة التعليم فى مجتمع معين انعكاساً لنظامه السياسى وما يتضمنه هذا النظام من قيم وفلسفات وأيدلوجيات، وقد لا تختلف الغايات النهائية للتربية بين مجتمع وآخر أو بين دولة وأخري وإنما ينبع الخلاف ويشتد عند محاولة تفسير أو ترجمة هذه الأهداف إلى إجراءات ومناهج ؛ فلا خلاف بين مجتمع وآخر من المجتمعات الحديثة لأن أحد أهداف التربية هو إنتاج المواطن الصالح إنما يظهر الخلاف ويشتد عند محاولة تفسير المواطن الصالح والأسلوب الذى يجب أن يعد به والخصائص والصفات التى يجب أن تتوافر فيه .

وتلعب السياسة دوراً كبيراً فى تشكيل التعليم وتنظيمه وتخطيطه وقد كان عدد المدارس فيما مضى ونوعية التعليم بها يحدد وفق الخطة التى يصنعها الحاكم أو السياسى كما حدث فى عهد محمد على مثلا فى مصر أما الآن فإن التخطيط للتعليم علمياً لا يجوز أن يكون فى إطار مستقل لأن التخطيط أصبح الآن شاملاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً بحيث يتأثر بكل هذه النواحى، ولذلك فإن السياسة عامل مؤثر فى تخطيط التعليم فى جميع دول العالم .

ويظهر ذلك بوضوح فى اختلاف تقدم الدول علمياً وثقافياً واختلاف نظمها وفقاً لأسلوب السياسة المرتبطة به هذه الدول ؛ فالتعليم فى الدول الديمقراطية يختلف عنه فى الدول الديكتاتورية بل إن الدولة الواحدة يتغير معدل تطور الثقافة ونظم التعليم وأساليبه بها وفق ما هى واقعة فيه من أساليب سياسية .

(5) **العامل السكانى :**

يتضح تأثير القوى السكانية أو التركيب السكانى من زاويتين أولهما التكوين العنصرى للسكان والانفجار السكانى وكلا الزاويتين لهما تأثير كبير على تشكيل النظم التعليمية واختلافها من مكان لآخر، ويعنى العنصر السكانى أو السلالة وجود جماعات سكانية أو سلالات سكانية أصيلة فى بيئة معينة أو امتزاج بعض السلالات والأجناس وتكوين سلالات أخرى جديدة لها خصائصها المشتركة المختلفة .

وتوجد المشكلات السكانية المرتبطة بالسلالات أو عدم الامتزاج بين السلالات فى داخل المجتمع الواحد حين تكون لكل سلالة خصائصها التى تتطلب نوعاً معيناً من الرعاية والتعليم ولذلك فمن الضرورى أن تتنوع النظم التعليمية التى تقابل اهتمامات كل جماعة أو سلالة وتظهر المشكلة أيضا حين توجد سلالات سكانية أصيلة وسلالات سكانية نازحة بفعل الهجرة أو الحروب أو بحثاً عن فرص العمل .

(6) **العامل الدينى :**

الدين من أهم العناصر التى تشكل ثقافة المجتمعات وتحدد قيم ومفاهيم الأفراد فيها وأنماط تفكيرهم وعاداتهم وتقاليدهم وآراءهم بخصوص الطبيعة والإنسان والعلاقة بينها، وتبدو أهمية الدين فى تشكيل فكر الناس وسلوكهم فى أنه دعوة لا تخاطب عقلية الإنسان فقط وإنما تخاطب أيضاً ضميره ووجدانه

لذلك فليس غريباً أن يكون الدين أو المذهب الدينى عنصراً أساسياً فى تكوين الطابع القومى .

وذلك لأن الدين يولد نوعاً من الوحدة فى شعور الأفراد الذين ينتمون إليه ويثير فى نفوسهم بعض العواطف والنزعات الخاصة التى تؤثر فى أعمالهم تأثيراً شديداً فالدين من هذه الوجهة من أهم الروابط الاجتماعية التى تربط الأفراد بعضهم ببعض ؛ فالدين الإسلامى من أهم المؤثرات التى أثرت فى الثقافة العربية وهو من أهم العوامل التى تركت آثارها على تفكير وتقاليد وعادات العرب والمسلمين كما أن المجتمعات الغربية المسيحية ما زالت تدين للمسيحية بالكثير من الأفكار والتقاليد والعادات السائدة فى ثقافتها .

وتوضح دراسة تاريخ التربية مدى تأثر النظم التربوية وفلسفاتها وطرقها بالنظم والمعتقدات الدينية ؛ فقد اهتمت المسيحية بالعليم وخاصة فيما يسمى بمرحلة التهذيب المدرسى وارتبطت فكرة إنشاء المدارس باعتبار أن رجل الدين هو المعلم وينطبق ذلك على الإسلام والمسيحية على السواء ؛ فقد كانت قراءة الإنجيل والقرآن الكريم ونشر التعاليم الدينية من أهم الدوافع لإنشاء المدارس .

وفى العصور الوسطى اتجهت الكنيسة بنظرتها إلى العزلة والزهد عن مباهج الحياة الدنيا والانفصال عن العالم الخارجى، لذلك اقتصر التعليم فى تلك الحقبة الزمنية على الدراسات الدينية وبعض العلوم الدنيوية المحددة مما أدى إلى قيام حركات الإصلاح الدينى والفكرى كما شهدت العلاقة بين الدولة والكنيسة فى الحضارة المسيحية صراعاً طويلاً للسيطرة على جوانب الحياة الاجتماعية وخاصة التعليم .

وعلى الرغم من أن تطور العلاقة بين الدين والدولة فى المجتمع الإسلامى كان مختلفاً عن الصراع بين الدولة والكنيسة فى المجتمع المسيحى إلا أن النتيجة تكاد تكون واحدة حيث الثنائية حتى الوقت الحاضر .

وهناك دول وقفت موقفاً وسطاً مثل إنجلترا التى أدخلت مناهج الدين ضمن المناهج الدراسية بينما هناك دساتير وتشريعات للدول التى لها دين رسمى تنص على أن التعليم العام يلتزم بتعليم الدين الرسمى للدولة مع الاعتراف بحقوق الأقليات أو المجموعات الدينية الأخرى فى تعليم أبنائها الدين الذى تريده كما هو الحال فى الدول العربية والإسلامية .

(7) العامل الاجتماعى :

لكل مجتمع تركيبه العضوى ومن ثم تختلف النظم التربوية باختلاف الفرد والمجتمع واختلاف المفاهيم والفلسفات التى تبلور هذه العلاقة وترسم إطارها فهناك مجتمعات تعتبر أن المجتمع غاية فى حد ذاته وأن الفرد وسيلة لتحقيق غايات المجتمع وهناك مجتمعات تعتبر أن الفرد غاية فى حد ذاته وله شخصيته وكيانه .

والمجتمع مكون من أفراد ومن ثم فإن قيمة المجتمع مستمدة من قيمة أفراده ومدى ما يتمتعون به من رعاية وحرمة ، ولهذا ينعكس التركيب الطبقى الاجتماعى على التعليم ونظمه وشكله ومدى ما يوفره لأبنائه في المجتمع من فرص تعليمية ولذلك فإن النبلاء والبرجوازيين كانوا يحتكرون الفرص التعليمية لخدمة مصالحهم والوصول إلى كراسى الحكم ومقاليد الأمور، ورغم اختفاء صورة النبيل أو البرجوازى بصورته القديمة فهو ما زال موجوداً بصورة مختلفة ولها تأثيرها على مجتمعات قائمة حتى الآن مثل إنجلترا حيث يتجسد فيها النظام الطبقى والذى له أثره على النظام التعليمى ولكن مع زيادة الديمقراطية وإعطاء الأفراد والجماعة فرص التعبير عن آرائهم وازدياد رفاهية الشعوب بدأت تقل المسافة وتذوب الفوارق تدريجياً بين الأغنياء والفقراء وأصبحت هناك فرص تكاد تكون متكافئة فى التعليم .

(8) العامل اللغوى :

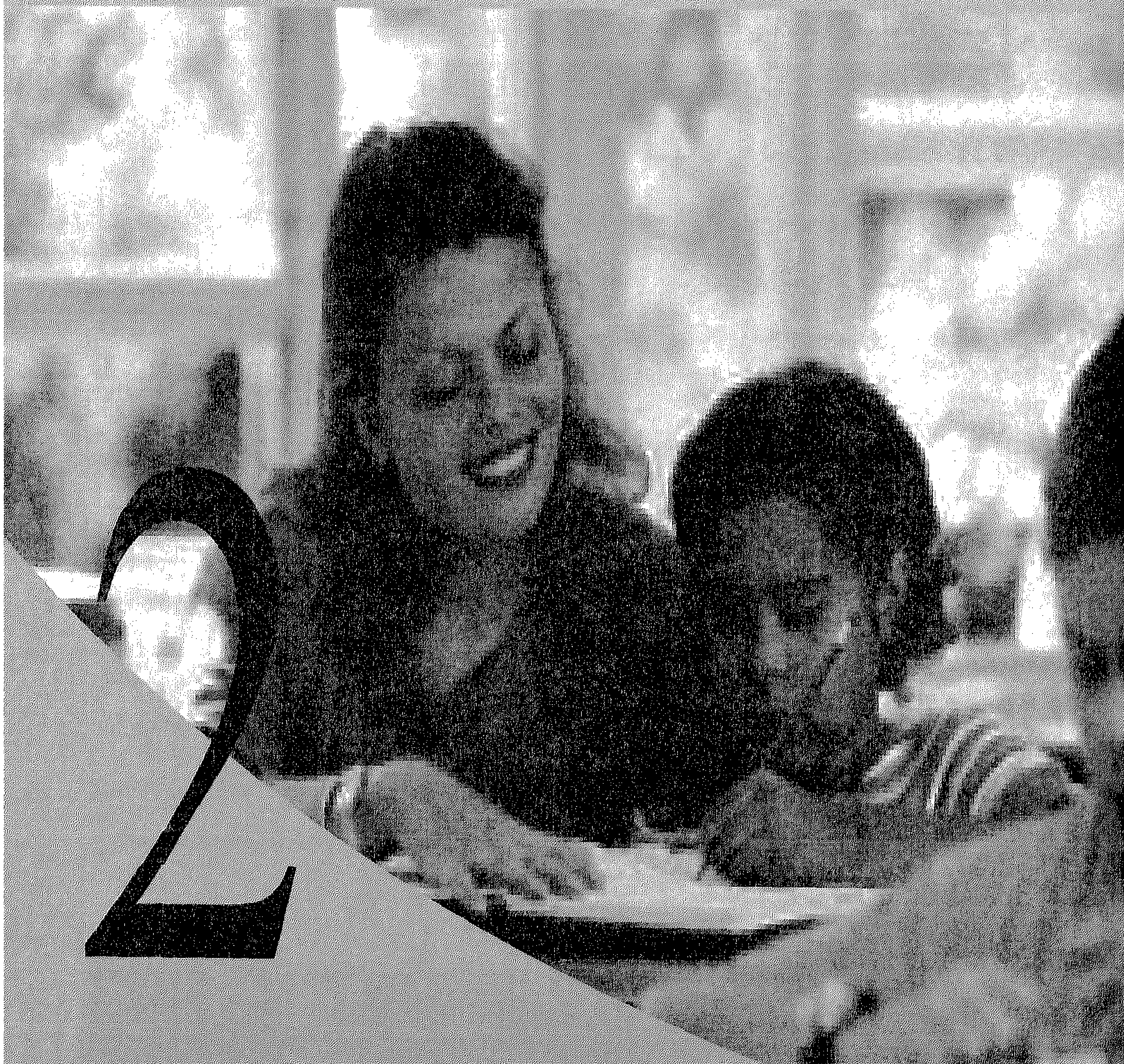
تعتبر اللغة التى يستعملها جميع أفراد الأمة كوسيط تتم عن طريقه مختلف العلاقات الاجتماعية عاملاً مهماً من العوامل المحددة للطابع القومى، والمجتمعات لا تخلق ولها لغة خاصة بها وإنما اللغة نتاج تطور ثقافى عانته هذه المجتمعات وتعانيه خلال نموها وتطورها ، والنظم القومية للتعليم تولي اهتماما بالغا لأن يكون التعليم فيها باللغة القومية اعترافا منها بأثر اللغة فى تأكيد القومية وإنتاج أفراد وأجيال تدين بقوميتها وتبذل الروح للدفاع عنها ، ولعل هذا يفسر الاهتمام الكبير الذى أعطته الجزائر مثلا لعملية تعريب التعليم فيها بعد حصولها على الاستقلال.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن نظم التعليم تتشابه فى البلاد التى تتكلم لغة واحدة ؛ فنظام التعليم فى بلجيكا يشبه إلى حد كبير نظام التعليم فى فرنسا حيث إنه قد تأثر تأثراً كبيراً بفلسفة التعليم الفرنسى وأساليبه وتطبيقاته كما تتشابه نظم التعليم فى النمسا وألمانيا وكذلك بين هولندا وألمانيا بسبب التشابه الكبير بين اللغتين الهولندية والألمانية ، كما تتشابه أيضاً نظم التعليم فى البلاد العربية .

ووجود اختلافات فى اللغة داخل البلد الواحد يفرض مشكلات خاصة بإدارة التعليم مما يحتم جعله لا مركزياً كما هو الحال فى سويسرا كما قد يفرض أوضاعاً معينة فى مناهج الدراسة وطرق إعداد المعلمين وغير ذلك من أوضاع بسبب ضرورة تعليم اللغات المختلفة التى يتكلم بها أهل هذا البلد الواحد .

الفصل الثاني

المقارنة بين أنواع التعليم بشكل عام



الفصل الثاني

المقارنة بين أنواع التعليم بشكل عام

أ - تعليم ما قبل المدرسة

* تطور تعليم ما قبل المدرسة

يرجع الاهتمام برعاية الأطفال الصغار إلى اكثر من قوانين من الزمان حيث اجريت العديد من الاصلاحات التي استهدفت تعليم الاطفال الصغار بصفة عامة والاطفال الصغار الذين يعيشون في بيئات فقيرة بصفة خاصة.

- افتتح اولبرلين مدرسة للأطفال الصغار في فرنسا عام 1769.
- انشا بستالونزي مدرسته في سويسرا عام 1805.
- انشا روبرت اوين مدرسة لأبناء النساء العاملات في انجلترا عام 1816.
- انشا فرو بل اول روضة اطفال في بلانكبرج بألمانيا عام 1737.واطلق اسم روضة اطفال على المدرسة المخصصة لتعليم اطفال ما قبل التعليم الابتدائي. وانتشر فكر فروبل بسرعة، فافتتحت روضة فروبل في بريطانيا العظمى عام 1851،وظل مجتمع فروبل لمدة عشرين سنة تالية.

واغلقت مدارس فروبل بألمانيا عام 1851 بأمر من الحكومة البروسية، مما دعا عدد من المهاجرين الى اكمال العمل بأمريكا، ويرجع الفضل اليهم في انشاء رياض الاطفال بأمريكا

- وانعكست التغييرات التي شهدها العالم منذ اوائل القرن العشرين على الاهتمام بالطفولة ورعايتها فتزايد الاهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة، واكدت المواثيق الدولية مبدا التعليم للجميع والالتزام الجماعي بتوسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح اكثر الاطفال تأثرا وأشدهم حرمانا.

العوامل التي أثرت على الاهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة، من اهمها:

- تطور الفكر التربوي المعاصر والاهتمام بالبحوث النفسية.
- المواثيق والاتفاقيات الدولية:

نظرا لتغيرات التي شهدها العالم في اوائل القرن العشرين من حروب عالمية، دفعت الجهود الدولية الى ضرورة حماية المدنيين من مخاطر الحروب فاهتمت بالطفولة منذ عام 1934 بصدور اعلان جنيف لحقوق الطفل. وواصلت الامم المتحدة جهودها بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948، والاعلان العالمي لحقوق الاطفال عام 1959، واتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل عام 1989، وحثت الامم المتحدة الدول المصدقة على المواثيق والاتفاقيات تعزيز حقوق اطفالها واصدار التشريعات التي تكفل ذلك.

- المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية الدولية.
- التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

ادت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت الثورة الصناعية الى خروج المرأة الى العمل وخاصة في الطبقات الفقيرة والمتوسطة لتحسين احوالهم الاجتماعية والاقتصادية مما اظهر الحاجة الى وجود هيئة اجتماعية تعاون الام في رعاية اطفالها الصغار قبل سن الالزام، ولهذا اصبحت المؤسسات ما قبل المدرسة ضرورة اجتماعية لرعاية الاطفال الصغار اثناء غياب امهاتهم،

❖ **مبدأ تكافؤ الفرص**

تحقيقا لهذا المبدأ ظهرت ضرورة رعاية الاطفال الصغار ابناء الطبقات الفقيرة التي لا تتوفر لديهم البيئة الصالحة والخدمات الاساسية. ومن ثم اتجهت الدول المختلفة الى توفير اماكن بمؤسسات ما قبل المدرسة للصغار قبل سن السادسة وظهر اتجاه لبدء التعليم الرسمي في السنة الاخيرة من مدرسة الحضانة.

*** أنواع مدارس مرحلة ما قبل المدرسة :**

تدخل ضمن مرحلة ما قبل المدرسة كل دار او مدرسة تقوم برعاية الاطفال قبل سن السادسة وهي:

- دور الحضانة او مراكز الرعاية النهارية: وهي مؤسسات اجتماعية ، تنشأ لرعاية الأطفال قبل سن الالزام.
- مدرسة الحضانة: مدرسة الاطفال في سن مرحلة ما قبل المدرسة (2_5سنوات) وتهتم هذه المدرسة بصفة اساسية بمشاكل التدريب على العادات والتطبع الاجتماعي، ولكنها ايضا تعطي قدرا من الاهتمام الى التغذية وتربية الوالدين....الخ.
- روضة الاطفال: مؤسسة تعليمية او جزء من نظام مدرسي، مخصص لتعليم الاطفال الصغار عادة من سن 4_6سنوات من العمر.
- مدارس اللعب: وهي مدارس للأطفال من سن الرابعة حتى السن السادسة او السابعة وتقدم خدمتها لمدة ثلاث ساعات يوميا طوال ايام الاسبوع.
- مدارس الاطفال: وهي جزء من نظام مدرسي يلتحق بها الاطفال من سن الخامسة، ومدة الدراسة بها سنتان من الخامسة الى السابعة من عمرهم وهي إلزامية مجانية مشتركة وهي إما في ابنية مستقبلية او في ابنية مشتركة مع مدرسة الحضانة، او مشتركة مع المدرسة الابتدائية.

*** الاتجاهات المعاصرة لتعليم ما قبل المدرسة :**

- الرؤية الموسعة لتنمية الطفولة المبكرة:

ارست المواثيق الدولية حق الطفل في التعليم كمعيار عالمي وتعهدت معظم الدول بتأييد هذا الحق وإصدار التشريعات اللازمة لتوفير التعليم المجاني لجميع الاطفال الصغار، وتمثل المادة 29من اتفاقية حقوق الطفل عام 1989رؤية اساسية شاملة لتنمية الاطفال، وتتمثل الرؤية الموسعة لتنمية الطفولة المبكرة في: الاهتمام

بالنمو الطبيعي للطفل وتقديم الخدمات الصحية للام والطفل معا ، وتثقيف الوالدين والقائمين على رعاية الاطفال لإثراء ادراكهم وتعريفهم اسس رعاية الاطفال والعناية بهم والتدخل المبكر لمنع الاعاقة ،ورعاية الطفل المعوق وتعزيز نموه الطبيعي.

- **"التعاون بين مؤسسات ما قبل المدرسة والاسرة"**

تشير الادبيات الى اهمية وضرورة التعاون بين المعلمات بمؤسسات ما قبل المدرسة والاسرة وعملهما معا في رعاية الاطفال في هذه السن المبكرة فالعلاقة القوية بين المعلمات والاسرة تفيد الطفل في الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة له، كما ان المعلمة الاولى للطفل لها تأثير فعال في هذه المرحلة المبكرة من عمر الطفل.

وهناك بعض العوامل التي ساعدت على تحقيق التعاون بين مؤسسات ما قبل المدرسة والاسرة وتكوين رابطة وثيقة بينهما وهي:

تنظيم تعليم ما قبل المدرسة:

ان تنظيم تعليم ما قبل المدرسة وتنوع مؤسساته يساعد الاباء على حرية اختيار نوع الرعاية المناسبة لأطفالهم ومن ثم يتمكنون من التعاون مع المعلمات القائمات على رعاية اطفالهم.

تصميم مؤسسات تعليم ما قبل المدرسة:

يساعد التخطيط السليم لبناء هذه المؤسسات على تحقيق التعاون بينهما وبين الاسرة ، فعندما يتسم التصميم بالمرونة (المدرسة المفتوحة) يسمح بحركة الاطفال والاباء والامهات.

معاونة الاباء في البرامج والانشطة:

تسهم العلاقات الوثيقة بين الاسرة والمعلمات في الاستفادة من ميول بعض الاباء للمشاركة في رعاية الاطفال فهناك بعض الاباء موسيقيين او لديهم الات موسيقية ومن ثم يمكنهم مشاركة الاطفال في الانشطة الموسيقية مثلا.

تنوع وسائل الاتصال بين الاسرة والمعلمات:

ان تعدد وسائل الاتصال بين الاسرة والمعلمات يساعد على تكوين رابطة وثيقة بينهما وهذه الوسائل مثل : مقابلة التعارف (المبدئية) زيارات منزلية ، زيارة المدرسة ، محادثة تلفزيونية ، وتنظيم المؤتمرات.

- الاهتمام بتطوير برامج اعداد المعلمات :

تنمية المنظور الدولي في تعليم ما قبل المدرسة :

يتطلب العصر الجديد فهما عميقا للمجتمع الدولي وتنمية الاحساس بحاضرات الشعوب وقدراتهم ،واكتساب قدر كافي من المهارات اللغوية الاجنبية للانفتاح على الثقافات الاخرى.

- "التكامل بين تعليم ما قبل المدرسة والمدرسة الابتدائية"

اتجهت سياسات العديد من الدول الى الربط بين تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي ، وتعددت اشكال هذا الربط منها على سبيل المثال ما يلي :

التكامل بين ما قبل المدرسة والمدرسة الاولية ، ويحدث هذا التكامل يومين اسبوعيا للأطفال بين سن الخامسة والسادسة فيذهبون مع اخوانهم الكبار في المدرسة العادية ، ويوجد في كل مدرسة معلمة ومساعدة تلقت تدريبا قصيرا في مجال تعليم ما قبل المدرسة ، ويمكث الاطفال في كل زيارة حوالي خمس او ست ساعات.ويبدؤون البرنامج باللعب الحر ثم مناقشات مع معلمة ما قبل المدرسة.

تعاون ما قبل المدرسة مع المدرسة الاجبارية ، حيث تم انشاء مباني معقدة جديدة في كل منطقة لا تقل كثافتها عن 7 الاف شخص. تضم كل الاطفال حتى سن الثالثة عشرة ،والغرض منها سهولة انتقال الاطفال من مرحلة الى اخرى ، ولا توجد حواجز بالمبنى تمنع اتصال الاطفال ببعضهم في مختلف الاعمار يعملون ويلعبون معا.

بدء التعليم الاجباري من سن الخامسة حيث يتم استيعاب جميع الاطفال في سن الخامسة ليبدء وتعليمهم في فصول تعليم ما قبل المدرسة الملحقة بالمدرسة الابتدائية او في رياض الاطفال التحضيرية وتعدهم للدراسة بالمدرسة الابتدائية.

تجمع جميع الاطفال في مدرسة ابتدائية من سن سنتين حتى سن الحادية عشرة وتقوم برعايتهم معلمات الابتدائي بالإضافة الى معلمة حضانة متجولة تأتي مرة اسبوعيا ، وتستخدم في مناطق المدن الجديدة والمناطق الريفية.

ب - نظام التعليم الإلزامي

حاولت الدول في الآونة الاخيرة البحث عن انماط جديدة في التعليم تكون اكثر ملائمة لظروفها وامكاناتها لمواجهة هذه المشكلات (مشكلات تعليم تلك المرحلة). واستلزم هذا بالطبع تطوير التعليم بالمرحلة الاولى من حيث اهدافه ومحتواه، وطرائقه، واعادة تشكيل بنيته ، وايجاد صلات اوثق بينية وبين الحياة ، ومقتضيات تنمية المجتمع، وادى ذلك الى توجيه مسار التعليم الالزامي في مراحله الاولى الى اتخاذ اتجاهات وصيغ مختلفة نعرضها فيما يلي:

1- تريف التعليم:

يقصد به توظيف التعليم في الريف لخدة الحياة وترقيتها بحيث يكسب المتعلمين والاهالي خبرات ومهارات خاصة بالأعمال الزراعية والحرفية والصناعية ، كما يزودهم باتجاهات مناسبة لتعمير الريف والاقامة به وتنظيم الاسرة وتهذيب السلوك وحسن التعامل في المجتمع ، وهذا معناه ان اتجاه تربييف التعليم لا يقصد به تطعيم المناهج الدراسية بمعلومات عن الزراعة وحياة القرية وانما يعني توجيه فلسفة التعليم ومحتواه نحو خدمة الريف والانشطة المتصلة بأعمال الزراعة والحرف اليدوية والصناعية الريفية. وقد طبق هذا الاتجاه في دول العالم الثالث قبل تنزانيا ومالي وملاوي وغانا وغينيا ، ....الخ.

2- **التعليم البوليتكنيكي:**

وجد هذا الاتجاه من التعليم رواجا في معظم المدارس في الدول الاشتراكية قبل الاتحاد السوفيتي والمانيا والمجر وكوبا ورومانيا، حيث وضع ماركس ولينن المبادئ الاساسية للتعليم البوليتكنيكي في الاتحاد السوفيتي حيث لعبت دورا هاما في بناء مناهج التعليم في المراحل التعليمية المختلفة.

والتعليم البوليتكنيكي أي التعليم المتعدد التقنيات، وهو لا يهدف الى اعطاء التلاميذ معلومات ومهارات علمية عن البيئة الزراعية او الصناعية وانما يهدف الى غرس وتكون عادات عقلية وخلفية تتعلق بعمليات الانتاج المختلفة، والى تمكينهم من اكتساب المهارات الاساسية، وتستهدف ايضا ربط التلميذ، بمجتمعه عن طريق دراسة طبائع العمل والانتاج واقامة علاقات وطيدة بين المدرسة والمصانع، والاختيار الجيد لمهنة المستقبل بحيث يتمكن التلاميذ من ايجاد فرص عمل عند التخرج للحياة، وزيادة فاعلية العمل المدرسي والمناهج المدرسية.

3- **التعليم والعمل المنتج:**

ركزت توصيات مؤتمر وزراء التعليم الذي عقد في لاجوس سنة 1976على ضرورة تكامل المدرسة مع الحياة وذلك بإدخال عنصر العمل المنتج في تعليم الاطفال، ويتحدد مفهوم التعليم من اجل العمل المنتج في كل نشاط تعليمي يؤدي الى اكتساب مهارات انتاجية من خلال عمل انتاجي فعلي،وهو عملية ذهنية يقترن عادة بنشاط يدوي. منى هنا جاءت تطبيقات هذا الاتجاه من خلال مشاريع وبرامج تركيز على الانشطة التعليمية التي ترمي الى تكامل الحياة المدرسية مع حياة المجتمع المحلي، او على اقل تقدير مع الحياة في البيئة المحيطة، وتكون مثل هذه البرامج في اغلب الاحوال متعددة الابعاد، على امل ان المتعلقين للتعليم سوف يتطورون بالنسبة للمهارات اليدوية والاكاديمية، ومن ثم يجب ان تتاح الفرصة لهؤلاء الطلاب لاكتساب مهارات بعينها تحتاج اليها سوق العمل، ومن السمات الاخرى لهذه البرامج انها تحاول ان تغرس في الطلاب الذين يتلقونها روح الفخر

بما يقومون به من انشطة على اساس انها خطوات في سبيل القومية والتنمية، ومن البلاد التي طبقت هذا الاتجاه الصين وبنين، وبورندي وكينيا، وسيراليون.....الخ.

4- **التعليم الشامل:**

لقد وجد الاتجاه الشامل في التعليم الالزامي مجالا للتطبيق في معظم الدول الرأسمالية، غير ان التطبيق يختلف من دول الى اخرى ويرجع ذلك لظروف كل دولة، ويتميز خطط الدراسة في المدرسة شاملة بأنها تتضمن مقررات ثقافية ومقررات مهنية مرتبطة ببيئة المدرسة، وان هذه المقررات اجبارية واختيارية، وانها تعد التلاميذ لمواجهة الحياة بعد تدريب بسيط، او اعدادهم لمواصلة التعليم. والمدرسة الشاملة ترتبط بالبيئة ارتباطا وثيقا حيث توفر للبيئة ما تحتاجه من الايدي العاملة، وتستثمر الامكانات الطبيعية للبيئة، وتضع امكاناتها وورشها ومعداتها في خدمة المواطنين والمؤسسات وتنفيذ بعض مشروعات الخدمة العامة في البيئة المحلية، وتعتمد على خبرة مؤسسات البيئة في النواحي الفنية والمهنية الخاصة بالتدريب العملي للتلاميذ. وتتعدد صور المدرسة الشاملة كصيغة للتعليم الالزامي في مستواه الاول ومن الدول التي طبقت هذه الصيغة السويد.

5- **التعليم الاساسي:**

التعليم الاساسي صيغة تعليمية تهدف الى تزويد كل طفل مهما تفاوتت ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالحد الادنى الضروري من المعارف والمهارات ولاتجاهات والقيم التي تمكنه من تلبية حاجاته وتحقيق ذاته وتهيئته للإسهام في تنمية مجتمعه وتربط بين التعليم والعمل، والعلم والحياة من جهة ومن الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية من جهة اخرى في اطار التنمية الشاملة للجميع.

ونظرا لأهمية هذا الاتجاه وانتشاره في معظم الدول النامية سوف نتناول هذا الاتجاه بالتفصيل فيما يلي:

الاتجاهات المعاصرة في التعليم الاساسي:

1. التنوع والتعدد في مفاهيم التعليم الاساسي.
2. تكامل المعرفة وربط النظرية بالتطبيق.
3. ربط المدرسة ببيئة التلميذ.
4. الربط بين المدرسة والعمل.
5. شمولية التعليم لكل قطاعات المجتمع.
6. اطالة فترة الالزام.
7. مرونة بنية التعليم الاساسي.

بمركز التطوير التكنولوجي في الوزارة، وفي نفس الوقت يتابع ويناقش ويحاور المتدربين من المراكز الفرعية بجميع المحافظات في انحاء الجمهورية، ومع بداية تشغيل مؤتمرات الفيديو تم تدريب معلمي العلوم بالتعليم الاعدادي.

- قامت الوزارة لأول مرة بوضع خطة لإيفاد المدرسين الى الخارج للتدريب على الجديد.
- وفي التدريب المباشر يتم اللقاء المباشر بين المتدربين من هيئات التدريس والمدرين من الكوادر المتخصصة في المجالات المختلفة ولتنفيذ هذا النوع من التدريبات يوجد سبعة مراكز رئيسية للتدريب في محافظات القاهرة، والاسكندرية والشرقية، واسيوط، والغربية واسوان، وبور سعيد وتقدم هذه المراكز الاحتياجات التدريبية اثناء الخدمة لكل الجهات المعنية بالوزارة من برامج تجديدية، وتحويلية وتنشيطية للمعنيين الجدد والعاملين بالخدمة.

ومن المشكلات التي تواجه اعداد معلم التعليم الاساسي في مصر ما يلي:

1_عدم جدية اختبارات القبول (المقابلات الشخصية) حيث تتم المقابلات الشخصية بصورة شكلية.

2_ الكثير من الطلاب يقبل على التربية املا في الدروس الخصوصية او السفر الى دول البترول.

3_ انخفاض المستوى العلمي للخريج من كلية التربية عن نظيرة خريج الكليات الاكاديمية.

4_ماتواجه التربية العلمية من مشكلات يخلق شعورا سلبيا تجاه مهنة التعليم وعدم رضا عن المهنة.

5_ ان الجوانب الثقافية لا تلقي الاهتمام الكافي في الخطة الدراسية مما يخل بمبدأ التكامل في اعداد المعلم.

6_ اعتماد طرق التدريس على الالقاء والتركيز على الحفظ والتلقين مما ادى الى سلبية الطلبة.

7_ نظرة الطلاب الى المواد التربوية على انها مواد اضافية او هامشية.

8_ النظرة التقليدية التي ينظر بها المجتمع الى المعلم، بل نظرة المعلم الى نفسة على انه اقل من غيره.

9_ لا توجد قناعة لدى المعلم بأهمية برامج التدريب نظرا لشكلية بعض هذه البرامج. أوجه الاستفادة "نشاط ذاتي مهم"

ج- التعليم الثانوي

أ- صيغ التعليم الثانوي:

ويمكننا ان نميز بين صيغتين من الصيغ المستحدثة للتعليم الثانوي، والتي ظهرت في عالمنا المعاصر :

صيغة المدرسة البو لتيكينيكية :

المدرسة البو لتيكينيكيه تعبر عن الاتجاه البولتيكنيكي في معظم الدول الاشتراكية، ذلك الاتجاه الذي يهدف الى تعليم التلاميذ فروع الانتاج الهامة في

مختلف مجالات الاقتصاد كالصناعة والزراعة والتجارة، واكسابهم الاتجاهات السليمة نحو العمل واحترامه وتقديره وتزويدهم بالمهارات في تناول الالات والادوات وتعريفهم بصورة عامة بالمعرفة النظرية والخبرة العملية في قطاعات الانتاج المختلفة، ولا يعني اتجاه التعليم البولتيكنيكي احتواء المناهج الدراسية على تدريبات مهنية او تدريس تخصصات تقنية، انما يعني تنظيم التعليم حول قوى الانتاج الاساسية للمجتمع الصناعي، وبالتالي فان العملية التعليمية تتضمن عمل التلاميذ في ورش المدرسة جنبا الى جنب مع دراسة العلوم الاساسية بهدف ان يتعلم التلاميذ اثناء عملهم وان يعملوا اثناء تعلمهم، كما تتضمن العملية التعليمية دراسة ادارة العمل والتخطيط الاقتصادي. وبذلك يعتبر اتجاه التعليم البولتيكنتكي من اهم المعالم المميزة للتربية في المجتمعات الاشتراكية، بسبب ارتباطه بأهداف التربية السياسية والاخلاقية والاشتراكية.

ب_ صيغة المدرسة الشاملة

تعتبر صيغة المدرسة الشاملة من الصيغ التعليمية المطبقة في دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، ولكن صياغة وتطبيق التعليم الثانوي الشامل تختلف بدرجة كبيرة من دولة لأخرى حتى بين دول اوربا الغربية نفسها. وهناك مبدأين رئيسين يؤثران على الاتجاه نحو التعليم الثانوي الشامل، هما ان هذه المدرسة بمفهومها وصيغتها وتطبيقاتها تعمل على تحقيق العدالة في الامكانات التي يتطلبها التعليم الثانوي للطلاب القادمين من خلفيات اجتماعية مختلفة، وثانيها محاولة هذه الصيغة التعليمية تحقيق العدالة والمساواة في استكمال التعليم الثانوي والحق في التعليم ما بعد الثانوي او العالي لجميع الطلاب من الخلفيات الاجتماعية المختلفة، وتعتبر المدرسة الثانوية الشاملة في الولايات المتحدة الامريكية من اهم اشكال التعليم الثانوي واكثرها شيوعا وانتشارا.

وقد تناولت البحوث المرتبطة بالتعليم الثانوي قضايا اساسية تواجهها العديد من دول العالم مثل:

1_ التعليم الثانوي للجميع واعتبار التعليم الثانوي جزء من التعليم الاساسي.

2_ المساواة يعني اتاحة فرص متكافئة للحصول على نوعية جيدة من التعليم الثانوي بغض النظر عن الجنس والخلفية والاقتصادية والاجتماعية واللون والعرق والخصائص الثقافية والجغرافية.

3_ التأكيد على الجودة في التعليم الثانوي.

4_ المعلم الجيد عن طرق جذب الافراد الموهوبين والمناسبين الى التدريس في التعليم الثانوي.

5_ تحسين فاعلية محتوى التعليم الثانوي وسد الفجوة بين التعليم وعالم العمل مع التأكيد على التعليم التعاوني، الذي يقوم على المشاركة او ما يسمى ب"تمهين التعليم الثانوي"

6_ الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

د - التعليم الجامعي

اولا : تطور التعليم الجامعي :

تعتبر الجامعات من اهم الاثار الفكرية التي انتجتها العصور الوسطى في دوائر العلم والتعليم، فالتاريخ القديم بكل ما بلغه من تقدم وازدهار وما حققته من رقي في نواحي الحضارة الفكرية لم يكن فيه جامعة بمفهومها الحديث. واصبحت تلك الجامعات مراكز علمية اجتذبت اليها الطلاب من كل مكان في الغرب الاوروبي.

واطلق على الجامعات العصور الوسطى "المدرسة العامة" بمعنى انها المكان العام الذي يستقبل طلاب العلم الوافدين اليه من جهات مختلفة حيث يتلقون

قسطا من الدراسات العليا في مختلف فروع المعرفة على ايدي أساتذة مختصين اكفاء.

وقد شاع لفظ المدرسة العامة في بداية القرن الثالث عشر، وهو يعبر عن الجامعة بمعناها الحديث.

ويلاحظ ان نشأة الجامعات مرت بعدة مراحل رئيسية هي:

1- تأسيس المدارس العامة الملحقة بالمؤسسات الدينية:

2- قيادة المعاهد العلمية:

ازدهرت بعض بعض المدارس السابقة وتحولت الى معاهد علمية كبيرة بفضل اساتذتها، وتعتبر جامعتي "باريس" و" بولونيا "من اقدام الجامعات الاوربية. في العصور الوسطى. وازدادت عدد الجامعات خلال القرن الثالث عشر الى 17 جامعة جديدة "تولوز" و"سالمانكا" وكامبريدج واشبيلية وغيرها.

3- انشاء اتحادات الطلاب:

انشات المعاهد العلمية الجديدة اتحادا للطلاب الهدف منه النظر في مشاكل الطلاب ورعاية شئونهم.

4- الاعتراف الرسمي بالكيان الجامعي من قبل السلطات الدينية والدنيوية:

تم الاعتراف الرسمي بشخصية الجامعة وكيانها من جانب السلطات الدينية والدنيوية، واصبح للجامعة حقوقا خاصة باعتبارها وحدة مستقلة لها كيانها ومقوماتها التي تضمن لها سلطة تنظيم امور العلم والتعليم فيها، ومنح الدرجات العلمية وتحديد والمناهج والمقررات وغيرها.

واما في المشرق العربي الاسلامي فقد ظل الجامع الازهر في العصور الوسطى مركزا للتعليم العالي واستمر حتى العصور الحديثة، وكانت هناك جامعتي الزيتونة، والقيروان على غرار الجامع الازهر.

الاتجاهات المعاصرة في التعليم الجامعي:

1- التوسع في الفرص التعليمية

2- تحديث نظام واساليب الدراسة الجامعية:

تسير الدراسة في معظم الجامعات المعاصرة بنظام الفصول الدراسية كما تأخذ ايضا نظام الساعات المعتمدة، وفيما يلي ابرز ما تم تحديثه فيما يتعلق بنظم واساليب دراسية الجامعية:

أ- الاهتمام بتدريس علوم المستقبل

ب- تطوير شبكات التعليم عن بعد والتوسع في استخداماتها:

استفادت الجامعات من تكنولوجيا الاتصالات عن بعد في التغلب العديد من السلبيات التي تواجهها في تحقيق مبدأ التعليم الجامعي للجميع فساعدت هذه التكنولوجيا مؤسسات التعليم عن بعد على الدارسين مع اساتذتهم، او مع قواعد البيانات، او مع بعضهم البعض، واحداث نوع من التفاعل المباشر فيما بينهم، ونقل المعلومات والمحاضرات او الندوات الثقافية الى اماكن مختلفة داخل او خارج جامعات البلد الواحد كما ساعدت على التغلب على المساحات الشاسعة والمواقع الجغرافية المتباعدة، والحدود السياسية، ومن ثم اصبح التعليم ممكنا من الاماكن التي يتواجد فيها الطلاب وتبنت الجامعات التقليدية نظام التعليم التقليدي ونظام التعليم عن بعد.

وتعد الجامعة الافتراضية صيغة جديدة للتعليم الجامعي عن بعد وهي جامعة تعتمد على التكنولوجيا في التعليم الدراسية وربط بعضهم ببعض وتقديم المعرفة لهم، من خلال استخدام البريد الالكتروني والشبكة العنكبوتية والاتصال التفاعلي الثنائي باستخدام الاقمار الصناعية وغيرها، وتتعدد صيغ التعليم الجامعي عن بعد وهي:

أ_ صيغة مستقلة: وتعرف بالجامعة المفتوحة يتممن خلالها تقديم برامج التعليم الجامعي من بعد مثل الجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة 1969، وايران عام 1973، الهند 1981.

ب_ صيغة غير مستقلة: ويقدم التعليم الجامعي عن بعد من خلال الجامعة التقليدية في شكل مراكز او وحدات او اقسام، وقد تأخذ شكل البرامج التعاونية او الانتساب الموجه بالجامعات التقليدية.

وتستخدم في عملية التعليم وسائط التكنولوجيا الحديثة مثل المكتبة الالكترونية، والكتب الالكترونية، ورسوم بيانية مسموعة والانترنت، والفاكس والصور الافتراضية وغيرها.

3- توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع.

4- الاتجاه الى جودة التعليم الجامعي.

5- الاتجاه الى العالمية واضفاء الطابع الدولي على البرامج الدراسية:

وتسعى الجامعات لتحقيق الاهداف التالية:

أ_ اضفاء البعد الدولي على المقررات الدراسية.

ب_ تطوير روابط قوية مع البلاد الاخرى لتشجيع التربية الدولية وتعليم اللغات.

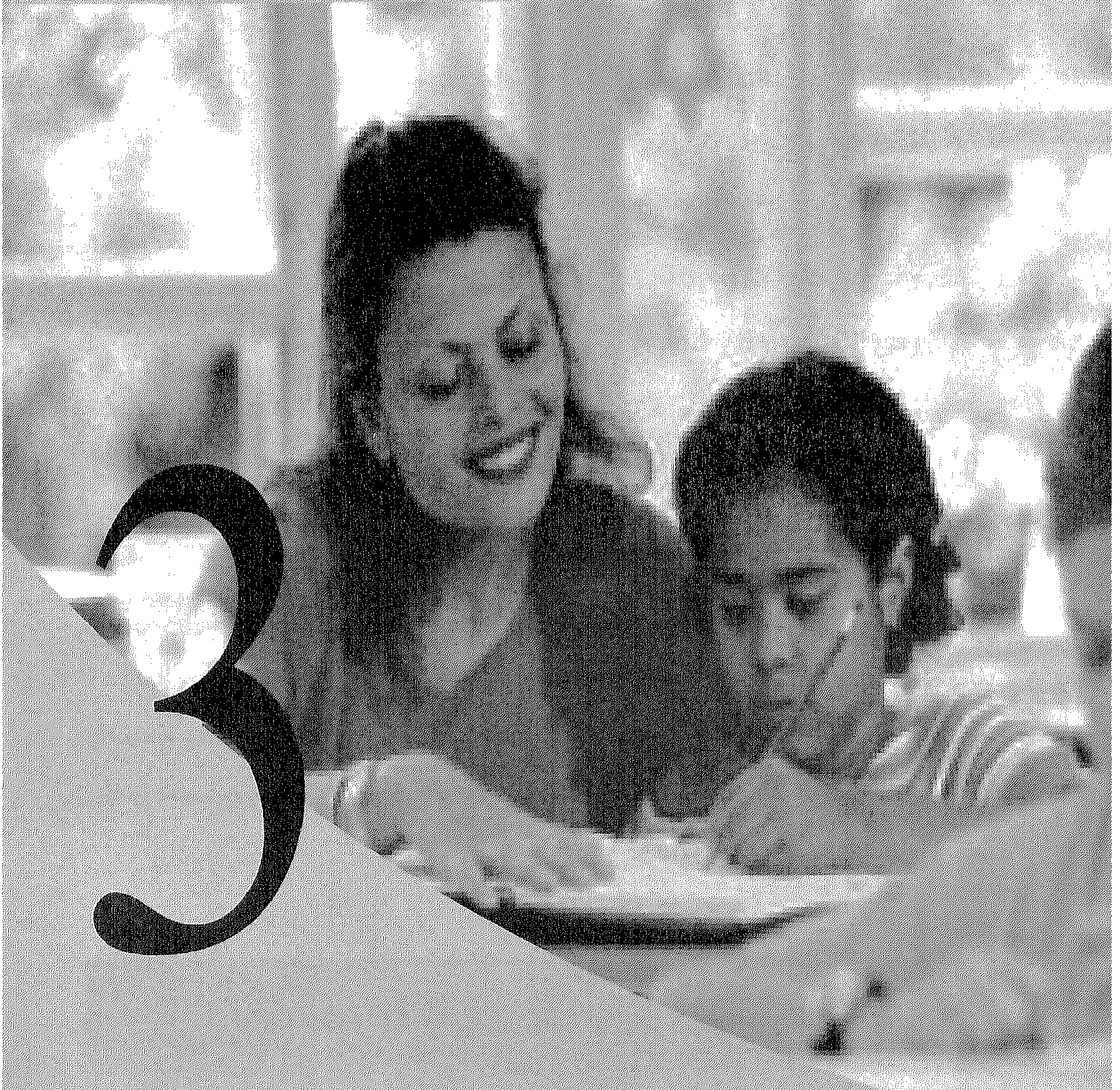
ج_ تشجيع البعثات للتدريس والتعليم والبحث والتطوير لتعزيز دورها في المجتمع الاكاديمي العالمي.

د_ زيادة وعي الطلاب وتشجيع الافكار والابحاث في القضايا العالمية.

هـ_ اكساب الشباب مهارات ومعارف تمكنهم من العمل في سياق دولي مثل مهارة اللغة ومعرفة الثقافات الأخرى.

الفصل الثالث

التعليم فى ماليزيا



الفصل الثالث

التعليم فى ماليزيا

معلومات أساسية :

تبلغ المساحة الإجمالية لماليزيا 329758كم^2، ويبلغ عدد السكان 20 مليون و581 ألف نسمة، ويبلغ عدد الأميين الذين يبلغون من العمر خمسة عشر عاماً فأكثر حوالى 2 مليون و4 آلاف نسمة مما يمثل 15.5٪ من عدد السكان، ويبلغ الإنفاق الحالى العام على التعليم حوالى 4.2٪ من إجمالى الناتج القومى ويمثل الإنفاق الحالى على التعليم بالنسبة لمستوى كل مرحلة تعليمية كما يلي :

فيما قبل المرحلة الابتدائية يبلغ 1.2٪

وفى المرحلة الابتدائية 31.5٪

وفى المرحلة الثانوية 30.6٪

وفى التعليم العالى 25.5٪

وتبلغ معدلات الالتحاق فى مراحل التعليم المختلفة نسبة كبيرة حيث تبلغ 101٪ فى المرحلة الابتدائية و64٪ في المرحلة الثانوية.

المبادئ والأهداف العامة للتعليم فى ماليزيا :

تسعى ماليزيا من خلال التعليم إلى تربية جيل من الأفراد متوازنين فى بنائهم النفسى والروحى والفكرى والعقلى والجسدى، مع التأكيد على العقيدة السليمة والإيمان بالله تعالى، كما تسعى ماليزيا إلى تربية مواطنين على مستوى عال من الأخلاق والمعرفة والكفاءة يشعرون بالمسئولية تجاه وطنهم ويسهمون فى تحقيق التنمية لأسرهم ومجتمعهم ووطنهم.

وتسعى الأنشطة والبرامج التعليمية والتربوية المختلفة التى تقدمها ماليزيا إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- تزويد الطلاب بالمهارات العقلية والانفعالية والنفسحركية الأساسية وذلك بشكل متكامل لإعداد أفراد متوازنين نفسياً وعقلياً وجسدياً وروحياً وكذلك قادرين على القراءة والكتابة وظيفياً.

2- خلق الضمير الوطنى من خلال بث الأفكار العامة والقيم والولاء والانتماء فى نفوس التلاميذ لتحقيق الوحدة الوطنية والهوية القومية فى مجتمع متعدد الأعراق.

3- إعداد القوى العاملة ذات المهارات المختلفة واللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية والوطنية.

4- غرس القيم الأخلاقية المحببة فى نفوس التلاميذ وذلك لترقية شخصياتهم ولغرس التنمية الجمالية والإحساس بالمسئولية والنظام، والعمل على تمكينهم من الإسهام بشكل فعال فى بناء الوطن.

العوامل والقوى الثقافية وتأثيرها على التعليم فى ماليزيا :

تأثر التعليم فى ماليزيا بالعديد من العوامل والقوى الثقافية التى أسهمت فى ظهور النظام التعليمى الحالى بما هو عليه الآن ؛ فمن ناحية الموقع الجغرافى والمساحة تقع ماليزيا بشطريها الشرقى والغربى فى جنوب شرق آسيا قرب خط الاستواء بين خطي عرض 1و7 شمالاً وبين خطى طول 100 و 119 شرقاً حيث تضم مساحة كبيرة من الأراضى على الطريق البحرى من الهند إلى الصين وتتوسط المسافة بينهما، تحيط بها البحار فى معظم أراضيها حيث يبلغ طول ساحل ماليزيا 3000 ميل من المحيط الهندى إلى بحر الصين الجنوبى، ويبلغ طول ساحل سراواك وصباح أى ماليزيا الشرقية حوالى 1400 ميل.

ويمتاز جو ماليزيا عادة بأنه معتدل مع انخفاض درجة الحرارة فى المرتفعات، وكذلك فإن الماليزيين لا يعرفون فصل شتاء أو صيف ولكن تقسم الفصول عادة إلى قسمين فصل مطير وفصل جاف وتبلغ مساحة ماليزيا حوالى 329749 كم وعاصمتها كوالالامبور، وتتكون ماليزيا من ثلاثة عشر ولاية.

ومن ناحية العوامل السكانية تنبهت ماليزيا إلى أهمية معالجة المشكلة السكانية خوفاً من الزيادة المستمرة فاتجهت إلى التعليم ببرامجه ومناهجه ليكون القاعدة التى تحاول منها الانطلاق نحو ملء هذه الأزمة فنظرت إلى المناهج الدراسية أولاً حيث شكلت لجان خاصة لحصر الموضوعات الخاصة والمناسبة فى المناهج المختلفة وكيفية إدخال مفاهيم التربية السكانية الملائمة لهذه الموضوعات وقد تم ذلك فعلاً فى صفوف المرحلة الابتدائية من الرابع حتى السادس حيث تم تطعيم موضوعات التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والعلوم والتربية الصحية بمعلومات ومفاهيم التربية السكانية كما جرى توسيع هذه التجربة تدريجياً حتى شملت صفوف المرحلة الثانوية.

ولم تكتف بذلك بل أدمجت مفاهيم التربية السكانية فى برامج تدريب وإعداد المعلمين بماليزيا حيث تمت مراجعة مناهج كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين وقد تم بالفعل تضمين بعض هذه المناهج بوحدات دراسية عن التربية السكانية، وقد أعدت ماليزيا مشروعاً خاصاً لتدريب المعلمين على تدريس الوحدات الخاصة بالتربية السكانية بمختلف موضوعاتها.

ومن ناحية العامل اللغوى فإن اللغة الوطنية الرسمية فى ماليزيا هى اللغة الماليزية أو المالاوية وهى لغة التعليم فى المرحلة الأولى منذ سنه 1967، وتكتب اللغة الماليزية بالحروف اللاتينية أو العربية وبها كثير من الكلمات العربية ولكن هناك لغات أخرى ولهجات محلية يستعملها السكان فى الأقاليم المختلفة فالشعب فى ماليزيا يتكون من أجناس مختلفة فهناك المالاويون والصينيون والهنود وغيرهم؛ فالصينيون يتكلمون اللهجات الصينية السائدة والهنود

يتكلمون اللغات التاميلية والهندوستانية وغيرها ويلاحظ استخدام اللغة الإنجليزية على نطاق واسع فى دائرة الحكومة والصناعة والتجارة، كما أنها مادة إجبارية فى مدارس ماليزيا، وأصبحت اللغة الماليزية هى اللغة التعليمية فى مراحل التعليم العام جميعها مع بقاء اللغة الإنجليزية كلغة ثانية.

ومن ناحية العوامل الاجتماعية فقد كان المجتمع فى ماليزيا أثناء فترة الاحتلال مزيجاً من عناصر مختلفة وأجناس متباينة وكان المستعمر يبث بين هذه الأجناس المختلفة نار الشقاق والخلاف ومن ثم كان المجتمع الماليزى مفككاً مختلف الطبقات متفاوتاً تفاوتاً واضحاً فى الدخول، متعدد الميول والرغبات متغاير التقاليد والعادات، فكان المستعمر هو المتربع على قمة الهرم الاجتماعى بينما الفلاحون والعمال وهم يمثلون القاعدة العريضة من المواطنين يعيشون حياة الفقر باستثناء عدد قليل جداً من التجار حيث كانوا يعيشون بين القمة والقاعدة.

أما طبقة الموطنين فكانوا لا يتولون إلا المناصب السفلى ولأن الوظائف العليا كانت قاصرة على الإنجليز ظل هذا الوضع الاجتماعى مسيطراً على البلاد حتى جاء الاستقلال ليفتح باب الوظائف العليا أمام الجميع ليخلق نوعاً من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع سواء فى فرص الالتحاق بالتعليم أو الترقى للوظائف العليا.

ومن ناحية العامل الدينى فما من شك فى أن النظم التربوية وفلسفاتها وطرقها تتأثر تأثراً شديداً بالنظم والمعتقدات الدينية السائدة، وإذا كان الإسلام هو الدين الرسمى لدولة ماليزيا إلا أن اختلاف نوعيات البشر داخل ماليزيا يخلق نوعاً من تعدد الديانات ؛ فالدين السائد بين الصينيين هو البوذية والطاوية وبين الهنود الديانة الهندوسية، هذا بجانب وجود أقلية مسيحية، وقد نص الدستور على أن حرية العبادة مكفولة للجميع.

وحيث إن الإسلام هو الدين الرسمى للدولة فإن حاكم الدولة له رئاسته الدينية لها ويوجد فى كل ولاية مجلس للشئون الدينية يدلى برأيه لحكومة

الولاية، أما المراسم والشئون الإسلامية واحتفالاتها التى تطبق على البلاد كلها فيحددها المجلس الوطنى للشئون الإسلامية.

ومن استعراض التاريخ السياسى لماليزيا يلاحظ أن الدولة المالاوية تمتعت بالحرية والاستقلال من القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادى إلى أن طمع البرتغاليون فى ميناء ملقة لشهرته وأهميته، فجهزوا أسطولا ضخماً واحتلوا ملقة فى عام 1611، ولكن فى سنه 1640 استطاع المالاويون طرد المستعمر البرتغالى من ملقة غير أن الهولنديين بمكرهم وخديعتهم استولوا على ملقة وبدأ المالاويون فى محاربتهم.

وفى عام 1925 سلم الهولنديون ملقة إلى الإنجليز ومنذ هذا التاريخ بدأ المستعمر الإنجليزي يستولى على أجزاء أخرى من الدولة المالاوية إلى أن تمت له السيطرة الكاملة عليها، وبدأوا يكبحون جماح المقاومة فى الشعب ويفتحون باب الملايو على مصراعيه للأجانب بحجة تشغيل الأيدى العاملة وبدأ المالاويون فى إنشاء عدد من الجمعيات للدعوى إلى مناهضة السياسة الإنجليزية.

وفى عام 1943 تم إخراج الإنجليز ليعودوا مرة أخرى إلى الملايو فى عام 1945 وفى ظل الاحتلال الإنجليزى سارت مقاليد البلاد كلها فى يد الإنجليز واتسم حكمهم بالظلم والقسوة وقسمت الولايات إدارياً إلى ثلاثة أقسام :

- الأول منها سمى بمستعمرة المضايق البريطانية.
- والقسم الثانى سمى بدولة الملايو المتحدة وكانت لها حكومة مركزية اتحادية تحت الإشراف البريطانى.
- والقسم الثالث أطلق عليه دول غير اتحادية.

وكانت جميع الولايات تحت الحماية الإنجليزية ولكل ولاية منها مستشار إنجليزى فى يديه جميع خيوط إدارة البلاد ؛ فهو الذى يعين كبار الموظفين ويعزلهم وهو الذى يوقع المعاهدات والاتفاقيات ويعقد المجالس.

ولم يخضع الشعب المالاوى لهذا الاستعمار حتى لاحت له فرصة أرسل فيها وفداً فى عام 1956 إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن الاستقلال، وتم الاتفاق على الاستقلال الذى يتم فى مرحلتين :

- الأولى : تسمى مرحلة الاستقلال الذاتى فى عام 1956.
- والثانية : هى الاستقلال التام بدءا من أغسطس 1957، ومنذ ذلك التاريخ والبلاد حرة مستقلة.

وبشكل عام فإن ماليزيا دولة اتحادية فيدرالية نظامها السياسى ديموقراطى يرأسها الملك وهو الرئيس الأعلى للبلاد وهو ملك دستورى نتيجة مؤتمر حكام الولايات، ويتولى مهام منصبه لمدة خمس سنوات وللبلاد دستور دائم وهو القانون الأعلى البلاد ويجوز للبرلمان تعديل الدستور وتتمثل السلطة التشريعية فى البرلمان الماليزى الذى يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ وللملك وحده حق تعطيل البرلمان وحله.

وتتمثل السلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء الذى يعين من قبل الملك ليقوم بتنفيذ سياسة الحكومة، ويتكون اتحاد ماليزيا من ثلاثة عشرة ولاية مقسمة إلى قسم شرقى وآخر غربى يشمل القسم الغربى إحدى عشر ولاية، وأما القسم الشرقى فيشمل ولاية صباح وساراواك وقد تم اتحاد هذه الولايات عام 1963 مؤلفاً دولة اتحاد ماليزيا.

ويعتمد الاقتصاد الماليزى على الزراعة والصناعة وصيد الأسماك ؛ فماليزيا من أهم دول آسيا إنتاجا للقصدير حيث تمتد منطقة القصدير فى ماليزيا من الشمال إلى الجنوب كما اكتشف النفط فى بعض ولايات ماليزيا فصار مصدراً رئيساً من مصادر دخل الفرد وتنتج ماليزيا من البترول الخام حوالى 14 ونصف مليون طن سنوياً، ويلعب الصيد دوراً مهماً فى الاقتصاد الماليزى حيث إن المناطق الساحلية تعتمد عليه كسلعة غذائية أساسية.

ويعتمد الاقتصاد الماليزى اعتماداً كبيراً على الزراعة ويعتبر المطاط زراعةً وصناعةً السلعة الاقتصادية الأولى والعمود الفقرى للاقتصاد الماليزى كسلعة فهو يسهم بحوالى 30 ٪ من قيمة الصادرات وحوالى 15٪ من المجموع الإنتاجى الكلى، والأرز هو المحصول الثانى ويزرع بكثرة فى السهول القريبة من شمال شبه جزيرة الملايو فى ولايتى صباح وساراواك، ويعتبر الأرز هو الغذاء الرئيس للسكان، وتعتبر زراعة جوز الهند المصدر الزراعى الثالث فى البلاد، وفضلاً عن ذلك فماليزيا تشتهر بزراعات أخرى مثل زراعة الشاى والبن والبهارات والأناناس وغيرها.

وقد حددت ماليزيا سنه 2020 موعداً لتصبح دولة متقدمة وبدأت بالفعل فى هذا ويتحقق حالياً معدل تقدم سنوى ضخم، وبدأت البلاد تشجع بعض الصناعات وتصبح الركيزة الأساسية للاقتصاد الماليزى.

الأولويات والاهتمامات التربوية الحالية :

منذ أن استقلت ماليزيا عام 1957 أصبح التعليم جزءاً لا يتجزأ من السياسة التنموية التى تنتهجها الحكومة، لذلك تعرض قطاع التعليم لتغيرات وعمليات تطوير مستمرة ودائمة عبر تلك السنوات.

وفى خلال السنوات الثلاثين الماضية قامت الدولة بجهود كبيرة جداً من أجل توحيد جميع فئات المجتمع وكانت أداتها فى ذلك النظام التعليمى الموحد بما فيه من منهج وطنى والتأكيد على استخدام اللغة القومية باعتبارها أداة التدريس والاتصال، وشهدت تلك الفترة تزايداً كبيراً فى معدلات الالتحاق فى مختلف المراحل التعليمية.

ومن أجل إحداث الجودة فى العملية التعليمية قامت الحكومة الماليزية بإجراء العديد من الإصلاحات فى المناهج مع العمل على زيادة استخدام تكنولوجيا التعليم كما اتخذت العديد من الإجراءات من أجل إحداث الفعالية

والكفاءة فى النظام الإداري للتعليم وتضمن ذلك الاهتمام بعملية التعليم داخل الصف والجوانب الإدارية المختلفة فى النظام التعليمى وكذلك الاهتمام بالمعلم، ويتوقع إجراء المزيد من الإصلاحات وعمليات التطوير فى نظام التعليم والتدريب فى ماليزيا وذلك لتحقيق العديد من الأهداف والتى من أهمها ضمان إحداث الجودة فى التعليم والتدريب لكل المواطنين الماليزيين وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لجعل ماليزيا دولة متقدمة بحلول عام 2020.

- ولإحداث التطوير المنشود فى العملية التعليمية فى ماليزيا قامت الدولة بالعديد من الإجراءات منها :

1- زيادة قدرة المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة خصوصاً فى المجالات العملية والهندسية والتقنية.

2- تدعيم العملية التعليمية عن طريق إعداد المعلمين المؤهلين ذوى الخبرة بالإضافة إلى الاستفادة من التقنيات التعليمية الحديثة وأجهزة الحاسب الآلى لتحسين جودة التعليم بشكل عام.

3- تحسين الإدارة وتطبيق برامج التدريب والتعليم عن طريق تعزيز القدرات الإدارية بالإضافة إلى تدعيم نظم التقويم والمراقبة.

4- التوسع فى تقديم التسهيلات التعليمية والتربوية المختلفة ذلك لإعداد قوى عاملة مدربة ومحترفة من أجل تحسين العملية الإدارية بشكل عام.

5- تدعيم البحوث والتنمية فى مؤسسات التعليم العالى القائمة بالإضافة إلى تشجيع التعاون بين المؤسسات البحثية سواء فى الداخل أو فى الخارج.

6- تقديم الحوافز المناسبة وذلك لتشجيع الالتحاق بالمجالات العلمية.

7- تحسين التسهيلات التعليمية فى المناطق الريفية وتقليل معدلات التسرب وتحسين مستوى الأداء لأطفال الريف.

8- غرس القيم الإيجابية والاتجاهات السليمة بالإضافة إلى تشجيع التلاميذ على المبادرة والتواصل والمهارات التحليلية وتحسين أداء المعلمين عن طريق المراجعة الدائمة وإجراء البرامج التدريبية المختلفة لهم، وتقديم الحوافز والمكافآت للمتميزين من هؤلاء المعلمين.

9- تشجيع المعلمين المتقاعدين على إعادة توظيفهم وعملهم مرة أخرى وذلك لسد العجز فى بعض المواد الدراسية.

10- التأكيد على استخدام لغة الملايو وهى اللغة الوطنية كوسيط أساسى فى التدريس فى جميع المدارس والمؤسسات سواء التعليم ما قبل الجامعى أو التعليم العالى مع الاهتمام فى الوقت نفسه بتعلم اللغة الإنجليزية.

11- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى المجالات التعليمية والتدريبية.

وقد قامت الدولة بإجراء العديد من الإصلاحات فى المجالات الرئيسة المتعلقة بالعملية التعليمية فى ماليزيا وهى إصلاحات فى التشريعات التربوية وإقامة المجتمع التكنولوجي وإثراء وتنويع المنهج وإصلاحات فى التعليم العالى وإصلاحات أخرى فى إعداد المعلمين بالإضافة إلى إحداث تغييرات تنظيمية.

وتشمل الإصلاحات التشريعية فى مجال التعليم إصدار مجموعة من القوانين منها ما يلى :

1- قانون التعليم لعام 1996.

2- القانون المتعلق بمؤسسات التعليم العالى الخاصة لعام 1996.

3- القانون المتعلق بالمجلس القومى لمؤسسات التعليم العالى لسنة 1996.

4- قانون هيئة التأهيل القومية.

5- قانون الجامعات والكليات الجامعية.

6- القانون المتعلق بالهيئة القومية للتعليم العالى.

ولإقامة المجتمع التكنولوجى قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات منها ما يلى :

1- التأكيد على محو الأمية الحاسبية ؛ أى نشر تعليم الحاسب الآلى فى جميع المستويات والأعمار.

2- ترقية المدارس المهنية حتى تصبح مدارس تقنية.

3- تطوير مراكز المصادر الإلكترونية.

4- الاهتمام بنشر الإنترنت والوسائط المتعددة.

5- تطوير ما يعرف بالمدارس الذكية Smart Schools.

6- إدخال برامج التعلم بمساعدة الكمبيوتر باللغة الماليزية.

7- التأكيد علي والاهتمام بمقررات العلوم والتكنولوجيا.

وفيما يتعلق بتنويع وإثراء المنهج التربوى فى ماليزيا قامت الدولة بما يلى:

1- إدخال منهج العلوم فى المدارس الابتدائية.

2- التأكيد على تدريس القيم من خلال المناهج المختلفة.

3- تضمين المهارات الإبداعية ومهارة التفكير الناقد.

4- تدعيم إتقان اللغات المتعددة.

5- مراجعة مناهج التعليم الفنى.

6- التأكيد على مبدأ التعلم مدى الحياة.

7- تبنى ما يعرف بالجدول الدراسى المرن flexible timetable.

8- تعزيز التقييم المدرسى.

9- تقييم العناصر العملية والتطبيقية

10- الاهتمام بالتعليم الإسلامى.

وقد شملت الإصلاحات المتعلقة بالتعليم العالى ما يلى :

1- إنشاء الجامعات الخاصة.

2- التشجيع على إقامة فروع للجامعات الأجنبية بماليزيا.

3- تشجيع برامج التوأمة بين الجامعات الماليزية والجامعات الأجنبية.

4- زيادة قدرة الجامعات القائمة.

5- تقديم مقررات علمية وتكنولوجية جديدة.

6- تشجيع التعاون والتكامل بين الجامعات الماليزية.

7- إنشاء مراكز للتفوق والامتياز التربوى والتعليمى.

8- تشجيع التعليم عن بعد.

9- زيادة مشاركة القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بإعداد المعلم فقد قامت الدولة بما يلى :

1- رفع مستوى المؤهلات التى يتطلبها العمل بمهنة التدريس.

2- توفير فرص التنمية المهنية من خلال تقديم برامج تدريبية أثناء الخدمة محلياً وفى الخارج.

3- التأكيد على محو الأمية الحاسبية ونشر تعلم مهارات الحاسب.

4- إدخال مفهوم الجودة الشاملة وما يعرف بالأيزو 9000 فى المدارس المختلفة.

5- إكمال التعليم الابتدائى المدرسى فيما بين 5 : 7 سنوات.

6- تطوير النظام المعلوماتى في الإدارة التعليمية.

7- إنشاء شبكة المعلومات الداخلية الخاصة بوزارة التعليم.

إدارة النظام التعليمى فى ماليزيا :

تطورت الإدارة التعليمية فى ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال حتى الآن حيث مرت بعدة مراحل صاحبتها تغيرات فى الهياكل التنظيمية لإدارة التعليم وكانت آخر هذه التغيرات ما حدث عام 1976 وهو ما يعمل بموجبه حتى الوقت الحاضر ؛ فعلى المستوى القومى تتولى وزارة التعليم بماليزيا الإشراف على شئون التربية والتعليم على المستوى العام أو المركزى.

أما على المستوى الإقليمى أو مستوى الولايات فكل ولاية فى ماليزيا لها إدارة تعليمية تشرف على شئون التعليم بها ، أما فى ولاية صباح وسراواك شرقى ماليزيا فإنها تترك للهيئات الدينية والسلطات المحلية متابعة الإشراف على النواحى التعليمية بهاتين الولايتين بما يتفق وظروف كل منهما.

ويعني ذلك أن هناك أربعة مستويات للإدارة داخل وزارة التعليم فى ماليزيا وهى على المستوى الفيدرالى وعلى مستوى الولاية وعلى مستوى المقاطعة وعلى مستوى المدرسة ، والمقاطعات التعليمية في ماليزيا ليس لها صلة بالمقاطعات الإدارية لأنها تقوم أو يتم إنشاؤها على أساس الاحتياجات التعليمية وليس علي أساس الاحتياجات الإدارية.

وعلى المستوى الفيدرالى تقوم وزارة التعليم فى ماليزيا بترجمة السياسة التعليمية القومية إلى خطط تعليمية وبرامج ومشروعات تتوافق مع الطموحات الوطنية والأهداف القومية ، كما تضع الخطوط العريضة لتطبيق وإدارة البرامج التعليمية والتربوية المختلفة ، وتقوم عملية اتخاذ القرارات على المستوى الوطنى على أساس نظام اللجان فهناك مجموعة كبيرة من اللجان المختلفة التى تقوم بعملية التخطيط واتخاذ القرار وهناك إدارة تعليمية State Education Department فى كل ولاية من الولايات الأربع

عشـرة فـى ماليزيـا ويـرأس تلـك الإدارة مـدير يكـون مسـئولاً عـن تطبيـق الـبرامج والمشروعات والأنشطة التعليمية فى الولاية.

- وتقوم هذه الإدارة بمجموعة من الوظائف الإدارية منها :

- تنظيم وتنسيق العملية الإدارية فى مدارس تلك الولاية فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس ومختلف العاملين وعملية التمويل وغيرها.
- الإشراف على البرامج التربوية.
- صياغة وتطبيق خطط التنمية التعليمية بالولاية.
- تقـديم تقـارير بانتظـام للـوزارة بشـأن تطبيـق السياسـة التعليميـة الوطنية فى ولايتهم.

بنية النظام التعليمى فى ماليزيا :

التعليم ما قبل المدرسة :

لا يعد التعليم ما قبل المدرسة او ما يعرف برياض الأطفال جزءاً من النظام التعليمـى الرسمى، ويقـدم هـذا النـوع مـن التعليم عن طريق مجموعة مختلفة من المؤسسات الحكومية والهيئات الخاصة والمنظمات التطوعية وذلك للأطفال بين الرابعـة والسادسـة مـن العمـر ولكـن تخضـع جميـع مؤسسـات ريـاض الأطفـال للإشراف من قبل وزارة التعليم.

التعليم الابتدائى :

يمتـد التعليم الابتـدائى فـى ماليزيـا لمـدة سـت سـنوات ولكـن يلاحـظ أنـه يمكـن إكمـال هـذه المرحلـة مـن 5 سـنوات إلى 7 سـنوات ويلتحـق بهـذا التعليم الأطفـال فـى سـن السادسـة، والتعليم فـى المرحلـة الابتدائيـة فـى ماليزيـا مجـانى ولكنه ليس إلزامياً.

التعليم الثانوى :

يتكون التعليم الثانوى فى ماليزيا من حلقتين :

- التعليم الثانوى الأدنى أو التعليم الإعدادى Lower Secondary School ويمتد مدة ثلاث سنوات (ولكنه يمتد أربع سنوات بالنسبة للتلاميذ الصينيين والتاميل) وذلك حيث يضاف إليهم عام حتى يساعدهم على اكتساب إتقان اللغة الماليزية حيث إنها لغة التدريس فى المدارس الثانوية.
- وعند إتمام برنامج الدراسة لمدة ثلاث سنوات فى المدرسة الإعدادية يتقدم الطلاب للامتحان النهائى الذى يؤهلهم إلى الالتحاق بالمدرسة الثانوية العليا Upper Secondary School والتى مدتها عامان، وتقدمها مجموعة من المدارس الأكاديمية والفنية والمهنية والدينية.

التعليم بعد المرحلة الثانوية Post Secondary education :

يعد هذا النوع من التعليم الطلاب للحصول على شهادة المدارس العليا الماليزية، ويقدم هذا النوع من التعليم مجموعة من المقررات التى على الطلاب الراغبين فى الالتحاق بالجامعات دراستها لمدة عامين، وبعد النجاح فى تلك المدارس يكون خريجوها مؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعى.

التعليم العالى :

يتضمن التعليم العالى فى ماليزيا مجموعة من المؤسسات منها الجامعات والكليات وما يعرف بالـ (Poly-techniques) وتتراوح مدة الدراسة فى هذا النوع من التعليم ما بين ثلاث إلى أربع سنوات.

وبشكل عام يبدأ العام الدراسى الرسمى فى ماليزيا ابتداء من الأول من يناير وحتى الأسبوع الثالث من نوفمبر ويصل الحد الأدنى من أيام الدراسة على مدار العام إلى 190 يوماً.

تمويل التعليم :

تعتبر الدولة ملزمة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية ، والتعليم بالمجان فى جميع مراحل التعليم الأولى ومن أجل ذلك تتكاتف كل المؤسسات والوزارات والهيئات الموجودة فى ماليزيا من أجل النهوض بالتعليم وتشارك كل جهة فى تمويل التعليم بما تستطيع بالإضافة إلى بعض المساعدات الخارجية التى تتلقاها ماليزيا من بعض الدول والمنظمات الدولية.

ويعد التعليم فى ماليزيا مسألة فيدرالية ولذلك فإنه إحدى مسئوليات الحكومة الفيدرالية ولهذا السبب فإن التعليم يعد أحد بنود الإنفاق العام فى ماليزيا ، وبدأت الدولة تزيد من المخصصات المالية الخاصة بالتعليم حيث تدرك أهميته الجوهرية لإحداث التنمية الاقتصادية.

وتؤمن ماليزيا بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لذلك فهى تقدم الخدمات التعليمية للجميع، وبالنسبة للطلبة غير القادرين اقتصادياً على مواصلة تعليمهم تقدم الدولة لهم العديد من المساعدات التى تتمثل فى منح دراسية لإكمال دراستهم بالتعليم الجامعى سواء فى الجامعات الماليزية أو فى بعض الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا واليابان ومنها مصر أيضاً.

وتتلقى ماليزيا العديد من المساعدات الخارجية للتعليم والتدريب وذلك فى شكل مساعدات فنية وبرامج استثمارية ، وتأتى هذه المساعدات من مؤسسات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمة اليونسيف ومنظمة اليونسكو وكذلك بعض الدول مثل أستراليا وكندا واليابان والمملكة المتحدة.

وبالنسبة للقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية فإن إسهامها فى عملية تمويل التعليم يعد ضئيلاً خصوصاً فى المستويات الدنيا من التعليم وتتركز إسهاماتها فى التعليم الجامعى والعالى ، ولذلك فإن الحكومة تسعى إلى تشجيع المشاركة من قبل القطاع الخاص والمنظمات الأهلية وذلك

للمشاركة فى التمويل التعليمى لتخفيف العبء عن كاهل الحكومة فى إنشاء بعض عناصر البنية الأساسية الخاصة بالتقدم التكنولوجى فى التعليم العالى.

العملية التعليمية :

التعليم قبل الابتدائى :

يعد التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة فى ماليزيا مجانياً وتوفره العديد من الهيئات الحكومية والهيئات الخاصة والمنظمات التطوعية، وفى عام 1996 وصلت نسبة الأطفال الذين التحقوا برياض الأطفال إلى 70٪ من بين جميع التلاميذ الذين التحقوا بالعام الأول فى المدرسة الابتدائية.

ويلتحق أطفال ماليزيا برياض الأطفال فى سن الرابعة إلي السادسة وقد جعل قانون التعليم لعام 1996 مرحلة التعليم ما قبل المدرسة جزءاً من نظام التعليم الوطنى وتلتزم جميع رياض الأطفال فى ماليزيا بتدريس الخطوط العريضة للمناهج التى تقدمها لهم وزارة التعليم.

ويتسم هذا المنهج بأنه يتناسب مع المرحلة السنية لهؤلاء الأطفال ويتوافق مع مرحلة نموهم واهتماماتهم واحتياجاتهم، ويتميز أيضاً هذا المنهج بأنه ديناميكى ويركز على الطفل ويتناسب مع الفئات المختلفة من الأجناس التى قد تتواجد فى الصف الواحد وتتمثل أهداف منهج التعليم ما قبل المدرسة فى فهم سمات وخصائص الأطفال وربطهم ببيئتهم المحلية، مع تعزيز الصلة بين البيئة المدرسية والبيئة المنزلية.

وتتمثل الأهداف العامة للتعليم ما قبل المدرسة فى تمكين الأطفال من تحقيق ما يلى :

1- تنمية حبهم لوطنهم.
2- اتباع التعاليم الإسلامية فى الحياة.
3- ممارسة القيم النبيلة.

4- احترام اللغة الوطنية واستخدامها.

5- استخدام اللغة الإنجليزية كلغة ثانية.

6- تنمية اللغة باعتبارها أداة الاتصال.

7- النمو بدنياً مع ممارسة العادات الصحية السليمة.

8- تنمية احترام الذات وتقديرها.

9- تشجيع حب الاستطلاع والإبداع وتذوق الجمال وتقديره.

ولتحقيق الأهداف السابقة تقدم رياض الأطفال مجموعة من المجالات التعليمية للتلاميذ وهى : تعليم المواطنة والدراسات الإسلامية والتربية الخلقية واستخدام اللغة الوطنية وتعليم الإنجليزية وتنمية اللغة والتنمية البدنية والتنمية الاجتماعية الانفعالية والتنمية المعرفية والتنمية الإبداعية والجمالية.

وبشكل عام تصل ساعات التدريس فى رياض الأطفال إلى ثلاث ساعات ونصف لكل يوم وتمتد الدراسة فى الأسبوع لمدة خمسة أيام.

التعليم الابتدائى :

يهدف التعليم الابتدائى إلى ضمان التنمية الشاملة والمتوازنة والمتكاملة لقدرات الطفل والتى تتضمن الجوانب العقلية والروحية والانفعالية والبدنية، ولذلك يسعى التعليم الابتدائى إلى تمكين الأطفال مما يلى :

1- إجادة اللغة الماليزية باعتبارها اللغة الوطنية واللغة الرسمية للبلاد.

2- إجادة المهارات الأساسية للغة وهى الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة.

3- إجادة المهارات الحسابية واستخدامها فى حياتهم اليومية.

4- إجادة المهارات الدراسية.

5- تعلم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية.

6- السعى إلى المعرفة واكتسابها.

7- تنمية السمات القيادية والثقة بالنفس.

8- الحساسية نحو البيئة والاهتمام بها.

9- إجادة المهارات العلمية والتقنية.

10- الاهتمام بالأعمال الخيرية وتقديرها والمشاركة فيها مع الاهتمام بالأنشطة الثقافية والترفيهية المتوافقة مع الثقافة الوطنية.

11- العناية بصحة الفرد ولياقته البدنية.

12- اكتساب مهارات تلاوة وحفظ وفهم آيات القرآن الكريم.

13- التأكيد على أسس العقيدة والإيمان بالله وأداء العبادات.

14- تدعيم القيم الوطنية.

15- تنمية المواهب وتشجيع الإبداع.

16- حسن الخلق والتحلى بالقيم النبيلة.

وهناك نوعان من المدارس الابتدائية الماليزية ؛ الأولى وتقدم للطلاب الماليزيين، وتكون لغة الدراسة بها اللغة الماليزية، والنوع الآخر من المدارس مدارس تقدم للطلاب الصينيين والتاميل، حيث يتم التدريس فيها بلغاتهم الأصلية مع اعتبار اللغة الماليزية مادة إجبارية أيضاً ،وتدرس اللغة الإنجليزية فى جميع المدارس كلغة ثانية وينتقل التلاميذ آلياً بين صفوف تلك المرحلة من الصف الأول وحتى الصف السادس مع إجراء عملية التقييم المدرسى بشكل دائم.

ورغم أن مدة الدراسة بالمرحلة الابتدائية ست سنوات من الناحية الرسمية يستطيع بعض الطلاب أن يكملوا دراستهم فى خمس سنوات فقط كما يمكن لبعض الطلاب الآخرين أن يستمر بقاؤهم بتلك المدرسة إلى سبع سنوات، وعند إتمام الدراسة بالمرحلة الابتدائية يتقدم التلاميذ إلى امتحان عام يسمى الامتحان

التحصيلى للمدرسة الابتدائية ،ويعد معدل التسرب فى المرحلة الابتدائية لا يكاد ذكر حيث يصل إلى 0.6٪.

وقد أدى تعميم التعليم الابتدائى لجميع أطفال ماليزيا إلى زيادة الضغوط على المدارس القائمة بالفعل مما أجبر وزارة التعليم فى ماليزيا إلى جعل الدراسة تتم على فترتين فترة صباحية وفترة مسائية ، وقد وصلت نسبة المدارس التى بها فترتان إلى 16.5٪ فى عام 1996 ، ويبلغ متوسط الكثافة الطلابية فى الفصل فى المدرسة الابتدائية 32.8 تلميذاً ونسبة المعلم إلي التلاميذ هى معلم واحد لكل عشرين تلميذاً.

وبالنسبة لعملية التقويم فى المرحلة الابتدائية هناك نوعان من التقويم :

- النوع الأول يعرف بامتحان تقييم المدرسة الابتدائية ، ويركز هذا النوع من التقويم على الجوانب المعرفية مؤكداً على المهارات الأساسية فى الكتاب والقراءة والحساب ، والمواد التى يتم تقييمها هنا هى اللغة الماليزية والإنجليزية والعلوم والرياضيات ، وبالإضافة إلى تلك المواد ينبغى على الطلاب الماليزيين أن يخضعوا لتقييم فى التربية الدينية وتشكل النتيجة جزءاً من تقييمهم النهائى.
- ويعرف النوع الثانى من التقييم بتقييم المستوى الأول Level one assessment ، ويعد هذا التقييم هو اختبار استعدادى أو اختبار أهلية وهو يمكن وزارة التعليم من انتقاء تلاميذ الصف الثالث الذين يجيدون المعرفة والمهارات الأساسية والذين لديهم قدرة عالية على التعلم كى ينتقلوا مباشرة إلى الصف الخامس ويتم اختبار قدرات التلاميذ وإمكاناتهم فى المهارات اللفظية والكمية والتفكيرية

وبالإضافة إلى هذين النوعين من التقويم هناك التقييم المدرسى ويتم تطبيقه خلال العام الدراسى وفي أثناء عملية التعليم والتعلم من أجل تقييم تقدم التلاميذ فى الجوانب المعرفية والانفعالية والمهارية ويتم هذا التقييم من خلال العام

الدراسى وأثناء عملية التعليم والتعلم من أجل تقييم تقدم التلاميذ فى الجوانب المعرفية والانفعالية والمهارية ويتم هذا التقييم من خلال الملاحظة والأداء الشفهى والكتابى للتلاميذ.

التعليم الثانوى :

يتميز التعليم فى هذه المرحلة بأنه عام فى طبيعته وينقسم إلى حلقتين ؛ الحلقة الأولى التعليم الإعدادى ويمثل الصفوف من الأول إلى الثالث، والتعليم الثانوى الأعلى Upper Secondary ويمثل الصفوف من الرابع حتى الخامس، ويلتحق التلاميذ الذين تخرجوا من المدرسة الابتدائية الوطنية بالصف الأول بينما يتعين على التلاميذ المتخرجين من مدارس التاميل والمدارس الصينية أن يدرسوا عاماً إضافياً قبل التحاقهم بالصف الأول حيث يهدف هذا العام إلى تمكينهم من إجادة اللغة الماليزية التى يتم التدريس بها فى المدارس الثانوية.

وتهدف المدرسة الثانوية إلى تمكين الطلاب من تحقيق ما يلى :

1- زيادة إتقانهم للغة حتى يمكن التواصل بشكل فعال مع التركيز على إتقان اللغة الماليزية باعتبارها اللغة الرسمية لاكتساب المعرفة ولتحقيق الوحدة الوطنية.

2- تنمية قدراتهم العقلية من حيث التفكير الناقد والتفكير الإبداعى والعقلانى.

3- اكتساب المعرفة وتنمية المهارات المختلفة واستخدامها فى حياتهم اليومية.

4- مسايرة التقدم التكنولوجى والتسارع فى جوانب المعرفة المختلفة.

5- زيادة قدراتهم وإمكاناتهم على تحسين أنفسهم ومجتمعهم.

6- تنمية ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على مواجهة تحديات الحياة.

7- الفهم والوعى التام بتاريخ بلادهم وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى مرت بها البلاد.

8- الوعى بأهمية صحة الفرد والمحافظة عليها.

9- الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها مع الاهتمام بالقيم الجمالية.

10- اكتساب القيم الأخلاقية وممارستها.

11- حب المعرفة والرغبة الدائمة في زيادتها وتنميتها.

12- تنمية الإحساس العميق بالمسئولية والاستعداد بالتضحية فى سبيل الدين والوطن.

ويقدم التعليم الماليزى منهجاً عاماً لجميع الطلاب فى المدارس الثانوية وذلك دون إهمال لبعض الفروق الثقافية والعرقية فى البلاد ويسعى المنهج إلى تحقيق مجموعة من المبادئ منها :

1- استمرارية التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية واكتساب المهارات الأساسية.

2- تقديم تعليم عام لجميع الطلاب.

3- تكامل الجوانب العقلية والروحية والانفعالية والبدنية للطلاب داخل المنهج.

4- التأكيد على القيم.

5- الاستخدام المتزايد للغة الماليزية فى التدريس.

6- التعليم مدى الحياة.

وكما تم توضيحه من قبل يتعين على الطلاب الصينين والتاميل أن يدرسوا لمدة عام قبل التحاقهم بالمدرسة الثانوية والهدف من ذلك يتمثل فيما يلى :

- تمكين الطلاب من إجادة اللغة الماليزية حتى يستطيعوا مواصلة دراستهم بالمدرسة الثانوية.

- تمكين الطلاب من التواصل بشكل فعال باستخدام اللغة الماليزية.
- غرس روح المواطنة بين الطلاب.
- بث قيم المجتمع الماليزى.

ومن أجل تحقيق ذلك يتم تدريس المواد التالية :

- اللغة الماليزية واللغة الإنجليزية واللغة الصينية ولغة التاميل والاستخدام العلمى للغة الماليزية والاستخدام المادى للغة الماليزية والتربية الصحية والبدنية والتربية الفنية.
- ويدرس الطلاب فى المدرسة الثانوية الدنيا الإعدادية عدداً من المواد الإجبارية وهى اللغة الماليزية واللغة الإنجليزية والرياضيات ودراسة الدين الإسلامى والعلوم والمهارات الحياتية والجغرافيا والتاريخ والتربية الأخلاقية والتربية البدنية والتربية الصحية والتربية الفنية.

كما يتعين علي الطالب أن يدرس مجموعة من المواد الاختيارية التى تقع فى أربع مجموعات وهى :

- الإنسانيات
- والمواد الفنية والمهنية
- والعلوم
- والدراسات الإسلامية.

وبعد أن ينتهى الطالب من دراسة تلك المواد يتقدم للامتحان النهائى الذى يؤهله للحصول على شهادة يستطيع بها أن يلتحق بالمدرسة الثانوية العليا.

ويقدم التعليم فى المستوى الثانوى الأعلى Upper Secondary Level في عدة مستويات منها المدارس الأكاديمية والمدارس التقنية والمدارس المهنية، ويلتحق الطلاب بكل نوع من تلك المدارس تبعاً لأدائهم فى امتحان المدرسة

الثانوية الدنيا، وتستمر الدراسة فى تلك المرحلة لمدة عامين ورغم أن الدراسة فى تلك المرحلة تتضمن مسارات أكاديمية وتقنية ومهنية إلا أنها تعد دراسة عامة.

وتصل نسبة المعلمين للطلاب فى التعليم الثانوى فى ماليزيا إلي معلم واحد لكل 18 تلميذاً ومتوسط كثافة التلاميذ داخل الفصل 34.8 تلميذاً، وتصل معدلات التحاق الطلاب بالتعليم الثانوى إلى 82.9 ٪ للمدرسة الثانوية الدنيا و60.6 ٪ للمدرسة الثانوية العليا.

ويسمح منهج التعليم العام فى المدرسة الثانوية العليا للطلاب بأن يختاروا المواد بناءً على اهتماماتهم وإمكاناتهم وقدراتهم، ويقوم الطلاب بانتقاء تلك المواد الاختيارية من بين فئات أربع وهى الدراسات الإنسانية والدراسات المهنية والتقنية والعلوم والدراسات الإسلامية، كما يستمر الطلاب فى دراسة نفس المواد الإجبارية التى كانوا يدرسونها فى المدرسة الثانوية الدنيا مع استثناء الجغرافيا والتربية الفنية والمهارات الحياتية والتى يتم دراستها كمواد اختيارية.

وفى المتوسط يصل عدد ساعات الدراسة فى المدرسة الثانوية العليا إلى حد 25 ساعة ونصف فى الأسبوع مما يغطى حوالى 40 حصة تدريسية تمتد كل منها إلي 40 دقيقة.

وتقدم المدارس الثانوية الفنية تعليما فنياً يهدف إلى:

- تزويد الطلاب بالمهارات الفنية الأساسية التى تمكنهم من إكمال دراستهم بالمؤسسات البوليتكنيكية والجامعة.
- تقديم التعليم الفنى والتقنى للطلاب الذين لديهم استعداد وميول لدراسة تلك المواد والتخصص فيها.
- رفع مستوى ومعدل القوى العاملة المدربة والماهرة للوفاء باحتياجات الدولة من تلك الفئات.

وتشبه الدراسة فى تلك المدارس العملية التعليمية التى تتم فى المدارس الأكاديمية حيث يتعين على الطلاب دراسة مجموعة من المواد الإجبارية وأخرى من المواد الاختيارية.

أما بالنسبة للمدارس الثانوية المهنية فهى تقدم تعليميا مهنيا للطلاب الذين أتموا تعليمهم فى المدرسة الثانوية الدنيا ويسعى هذا النوع من التعليم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

1-توفير القوى العاملة الفنية للقطاعات الإنتاجية والتجارية الصناعية المختلفة فى المجتمع.

2-توفير منهج مرن وعريض وذلك للوفاء بالاحتياجات المختلفة للصناعات القائمة وما يطرأ عليها من تغيير.

3-توفير أسس المهارات والمعرفة والتى يبنى عليها التعليم والتدريب اللاحق.

ومن أجل تعزيز الجودة فى التعليم والتدريب المهنى المرتبط ببعض الوظائف الموجودة بالسوق يقوم القطاع الخاص بتشجيع من الدولة بالمشاركة فى برامج التعليم المهنى، ولذلك تقوم العديد من المؤسسات والشركات الكبيرة بمساعدة وزارة التعليم فى تنظيم برامج تدريبية للربط بين المهارات والمعرفة المهنية وسوق العمل كما تنتهج وزارة التعليم سياسة الخصخصة مع مؤسسات التعليم المهنى والفنى ولذلك تقوم المؤسسات والشركات الخاصة بتوفير ما يعرف بالتدريب على المهن داخل المصانع والشركات حتى تعد العمالة الماهرة و المدربة والتى تجمع بين المعرفة الأكاديمية المهنية والنظرية التى تتم دراستها داخل المدارس وكذلك بين الخبرة العملية داخل المصانع والمؤسسات.

التعليم العالى :

يتعين على الطلاب الذين يرغبون فى الالتحاق بالتعليم العالى بعد أن يحصلوا على شهادة المدرسة الثانوية العليا أن يلتحقوا بالتعليم ما بعد الثانوى حيث

يدرسون مدة عامين يحصلون بعدها على شهادة تؤهلهم للالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى.

ويقدم التعليم العالى فى ماليزيا فرصاً لملاحقة الدراسة الأكاديمية وزيادة المعرفة فى إحدى التخصصات ويهدف إلى إعداد المتخصصين فى المجالات المختلفة للوفاء باحتياجات الدولة من القوى العاملة المدربة، كما يمنح هذا النوع من التعليم التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث والخدمات الاستشارية للمجتمع وتتضمن مؤسسات التعليم العالى ثلاثة أنواع : الجامعات والكليات المتوسطة والمؤسسات البوليتكنيكية.

وقد وصل عدد الجامعات فى عام 1992 إلى سبع جامعات بالإضافة إلى كليتين متوسطتين وستة مؤسسات بوليتكنيكية.

ومن بين تلك الجامعات السبع هناك الجامعة الإسلامية الدولية وهى جامعة دولية فى طبيعتها حيث تشرف عليها جهات دولية عديدة، وهى لا تكتفى بالدراسات الإسلامية الدينية فقط ولكنها تشتمل على جوانب عديدة وشاملة من المعرفة حيث يمزج التدريس فيها بين القيم الإسلامية والفلسفة الإسلامية فى اكتساب المعرفة.

أما الكليتان المتوسطتان فإنهما تقدمان تعليماً يصل إلى مستوى الدبلوم، وبالنسبة للمؤسسات البولوتكنيكية فقد تأسست لكى تقدم تعليمياً وتدريباً فى المجالات الهندسية والتجارية لتخريج الفنيين والعمال التنفيذيين المتوسطين، وتتراوح الدراسة بها بين عامين وثلاثة أعوام.

وتقوم وزارة التعليم فى ماليزيا بالإشراف على التحاق الطلاب بالجامعات المحلية باستثناء الجامعة الإسلامية الدولية والتى تضع لنفسها مجموعة من المعايير الخاصة للقبول بها، أما بالنسبة لباقى الجامعات فهناك مجموعة من المعايير العامة التى تتفق جميعاً على ضرورة أن تتوافر لدى الطلاب شروط خاصة مع حق كل جامعة فى أن تضع بعض المعايير الخاصة بها.

ومن أهم جوانب التطوير التى طرأت على التعليم العالى فى ماليزيا هو قرار إنشاء الجامعات الخاصة فقد سمحت الحكومة لبعض المؤسسات العامة بإنشاء مؤسسات تعليم عال خاصة تقدم دراسات فى تكنولوجيا المعلومات والهندسة كما سمحت الدولة لبعض الجامعات الأجنبية بإنشاء فروع لها فى البلاد.

التربية الخاصة فى ماليزيا :

تقدم برامج التربية الخاصة فى ماليزيا للطلاب ذوى الإعاقات المختلفة وتنقسم تلك الإعاقات إلى ثلاث فئات أساسية هى الإعاقات البصرية والإعاقات السمعية والأطفال ذوى صعوبات التعلم، وحالياً يبلغ عدد مدارس التربية الخاصة فى ماليزيا حوالى 31 مدرسة، وتتبنى السياسة التعليمية فى ماليزيا مبدأ إدماج الأطفال ذوى الإعاقات البسيطة مع الأطفال العاديين فى مسارات واحدة وإدماج الأطفال ذوى الإعاقات وذوى صعوبات التعلم فى صفوف خاصة داخل مدارس الأطفال العاديين.

وحالياً هناك 4 آلاف طفل من ذوى الإعاقات المختلفة يلتحقون بالمدارس العادية وهناك حوالى 600 معلماً متخصصاً ومدرباً على التدريس للأطفال ذوى الإعاقات، وبالإضافة إلى جهود وزارة التعليم هناك مؤسسات أخرى مثل وزارة الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية والعديد من المنظمات التطوعية وغير الحكومية تقدم خدمات مختلفة تهدف إلى تقديم برامج للتربية الخاصة وذلك للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة .

إعداد المعلمين فى ماليزيا :

نالت معاهد إعداد المعلمين عناية كبيرة منذ أن استقلت ماليزيا واهتمت الدولة بها اهتماماً كبيراً وتوسعت توسعاً كبيراً فى إنشائها على أحدث الطرق كى يتخرج منها معلمون أكفاء، ونتيجة للسياسة التعليمية التى تسعى إلى تعميم

التعليم بمختلف مراحله اضطرت الوزارة أن تزيد عدد معاهد ومدارس المعلمين والمعلمات حتى تساير النهضة التعليمية.

وبالنسبة لإعداد معلمى المرحلة الابتدائية فقد بلغ عدد المعلمين بالمرحلة الابتدائية حسب إحصاء 1990 حوالى 240 ألف معلماً ومعلمة، أكثر من نصفهم غير مؤهلين بمعاهد إعداد المعلمين ولكن اضطرت الدولة إلي الاستعانة بهم لسد الاحتياجات الملحة.

وبالنسبة لمعاهد تخريج المعلمين للمرحلة الابتدائية فيلتحق بها الطلبة الحاصلون على الشهادة الثانوية القسم الأدنى ومدة الدراسة بها عامان دراسيان ويقوم خريجوها بالتدريس بالمدارس الابتدائية سواء الإنجليزية أو المالاوية أو الصينية أو التاميلية، وهذه المعاهد تستخدم فى دراستها اللغات الأربع الأساسية وهى المالاوية والإنجليزية والصينية والتاميلية وفى أحيان أخرى يتم إعداد معلمى المرحلة الابتدائية من الراغبين فى العمل بالتدريس من الحاصلين على الشهادة الثانوية العليا فى معاهد متخصصة لمدة عام دراسى واحد.

وتقوم معاهد إعداد المعلمين للمرحلة الابتدائية فى ماليزيا على اختلاف طبيعتها بتدريس عدد من الدراسات العامة مثل اللغات التى تدرس بنسبة 20.9٪ من الزمن الكلى بحيث يخصص منها نسبة 5.7٪ لدراسة اللغة الماليزية و6.3٪ للغة الإنجليزية و4.4٪ للغة الصينية و4.4٪ للغة التاميلية وتدريس الرياضيات بنسبة 4٪ من الزمن الكلى كذلك التربية الفنية بنسبة 3٪ من الزمن الكلى والموسيقى بنسبة 3٪ والعلوم بنسبة 4٪ والتربية البدنية والصحية بنسبة 5.2٪ والدراسات التجارية بنسبة 7.1٪ والعلوم الزراعية بنسبة 6.6٪ والفنون الصناعية بنسبة 7.9٪ والعلوم المنزلية بنسبة 3.8٪ وكذلك الدراسات الاجتماعية بنسبة 7.8٪ والتربية المدنية بنسبة 1.4٪ والتربية الدينية بنسبة 4.4٪ ليكون مجموع الدراسات العامة بنسبة 72.9٪ ثم الدراسات المهنية مثل التعليم السمعى والبصرى والمكتبة المدرسية بنسبة 1.3٪ والمواد التربوية بنسبة 4.1٪ ونشاطات مصاحبة بنسبة 2.4٪ والتدريب

العلمى بنسبة 19٪ ليكون مجموع التدريب المهنى والعلمى والنظرى بنسبة 26.9٪ من مجموع الزمن الكلى المخصص لبرنامج الإعداد.

أما بالنسبة لمعاهد إعداد معلمى المرحلة الثانوية فى ماليزيا فإنها تنقسم إلى قسمين ؛ القسم الأول معاهد ومكاتب تدريب المعلمين لمدارس المرحلة الثانوية الدنيا، ويلتحق بهذه المعاهد الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية ومدة الدراسة بها سنتان ولكل معهد مجموعة من المواد التى يدرسها ليعد المعلمين لتدريسها، فبعضها يعد معلمين لتدريس العلوم والرياضيات وبعضها يعد معلمين لتدريس اللغات والمواد الاجتماعية وبعضها يعدهم للمواد التجارية والفنية والعلوم المنزلية وبعضها للفنون الصناعية وغيرها.

أما القسم الثانى من معاهد إعداد معلمى المرحلة الثانوية العليا فيلتحق بهذا القسم الطلاب الحاصلون على الثانوية العليا ويلتحقون بكلية التربية بجامعة الملايو ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات وقد تزيد على ذلك ويحصل بعدها على الإجازة العالية ثم الدكتوراه إذا شاء، ويكون إعداد المعلم فى هذا القسم على أساس التخصص فى فرع أو مادة دراسية واحدة وقد يتم الإعداد فى بعض كليات الآداب والعلوم أيضا لمدة ثلاث سنوات أو يتم الإعداد بدراسة جامعية بإحدى الكليات لمدة أربع سنوات تخصص السنة الأخيرة منها للدراسة التربوية، وبالإضافة إلى ذلك توفد ماليزيا مجموعة من أبنائها إلى بعض الدول العربية للالتحاق بجامعاتها والتخصص فى تدريس التربية الدينية الإسلامية واللغة العربية ومن أهم تلك الدول مصر.

تدريب المعلمين في أثناء الخدمة بماليزيا :-

تعقد ماليزيا بين الحين والآخر دورات تدريبية وتجديدية للمعلمين فى أثناء الخدمة وذلك بهدف تحسين أدائهم ولتمكينهم من النمو العلمى والمهنى بالإضافة إلى معاونتهم على القيام بمهامهم الوظيفية بشكل عام وتقدم وزارة التربية والتعليم قسم التدريب العديد من البرامج التي تهدف إلى :

1-توفير التدريب الأساسي اللازم للمعلمين والمعلمات وتنظيم الدورات التدريبية التى تجرى فى أثناء الخدمة

2-تنظيم امتحانات تدريب المعلمين والمعلمات.

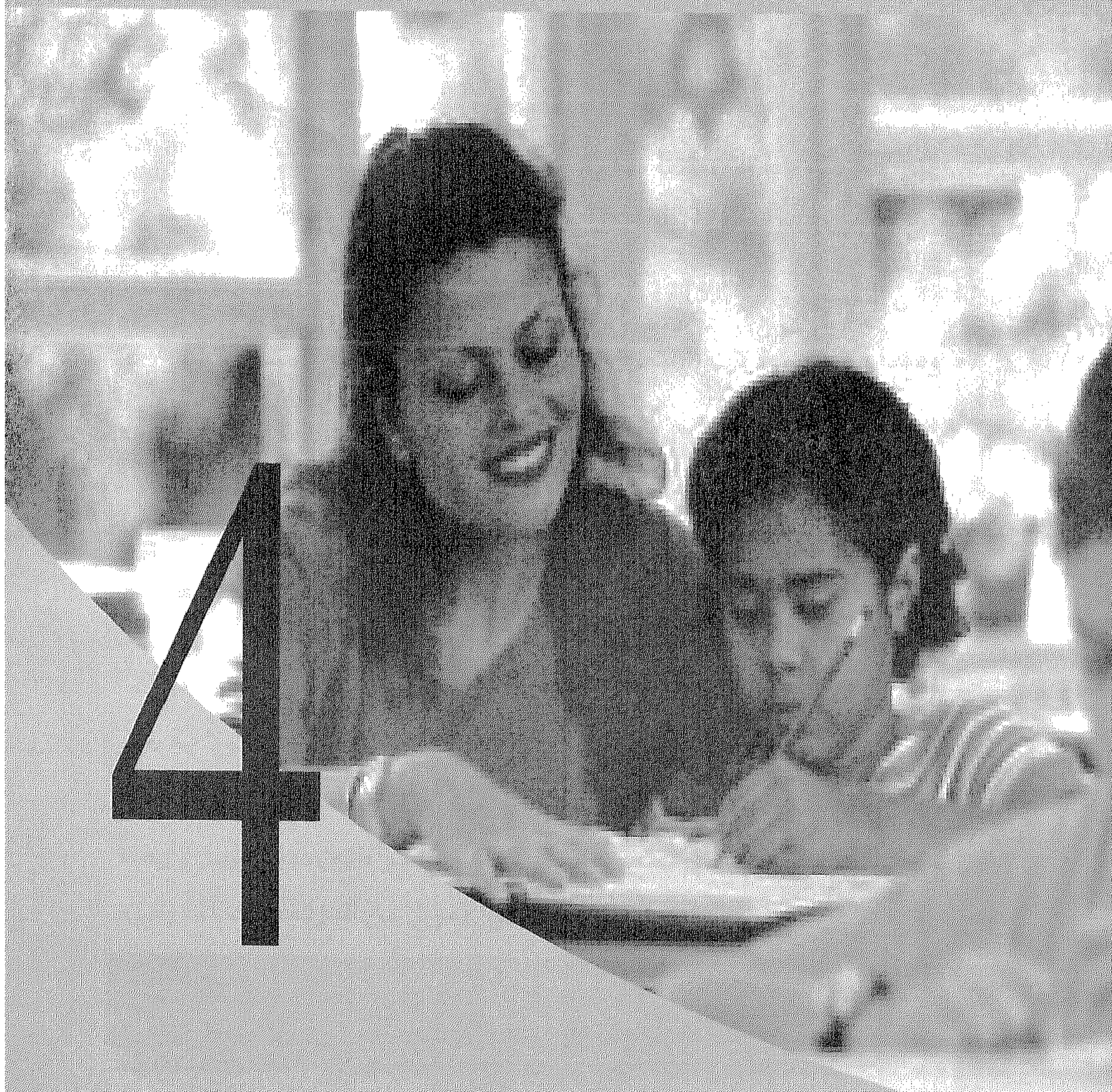
3-تقديم التوجيهات والإرشادات لمعاهد المعلمين والمعلمات فيما يتعلق بالسياسة التعليمية للوزارة.

4-المساعدة فى اختيار الأشخاص اللائقين للتدريب على مهنة التدريس.

5-معاونة المعلمين على ممارسة الحديث من التربية وطرق التدريس.

الفصل الرابع

التعليم فى ايطاليا



الفصل الرابع

التعليم فى ايطاليا

معلومات أساسية:

تبلغ المساحة الإجمالية لإيطاليا 301268كم^2 ويبلغ عدد السكان 57226000 نسمة وبالنسبة لمعدل الأمية لمن يبلغون 15 عاماً فما فوق يمثلون 932000 نسمة بما يبلغ حوالى 1.9٪ من عدد السكان ويبلغ الإنفاق العام على التعليم حوالى 4.5٪ من إجمالى الناتج القومى، ويمثل الإنفاق الحالى على التعليم بالنسبة لمستوى كل مرحلة تعليمية كما يلي:

فيما قبل المرحلة الابتدائية بما يبلغ 8.4٪

وفى المرحلة الثانوية 49.2٪

وفى التعليم العالي 15.1٪،

وفيما يتعلق بمعدلات الالتحاق الإجمالي بالنسبة لمستويات التعليم:

فى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى 95٪

وفى مرحلة التعليم الابتدائى 101٪

وفى مرحلة التعليم الثانوى 95٪

وفى مرحلة التعليم العالى 47٪.

المبادئ والأهداف العامة للتعليم فى إيطاليا:

وفقاً للدستور الإيطالى الذى صدر عام 46 / 1947 وأصبح معمولاً به عام 1948 ووفقاً لمبادئ تنظيم التعليم فى إيطاليا ومنها حرية التعلم تلتزم الدولة بأن توفر شبكة من المدارس التى تفتح أبوابها أمام جميع المواطنين دون تمييز وأيضاً تتيح لجميع الأفراد أن ينشئوا مدارس خاصة دون تمويل من الدولة وكذلك يلتزم

الآباء بأن يعلموا أطفالهم على الأقل لمدة ثمانى سنوات كما ينص الدستور أيضاً على أن التعليم الإلزامى مجانى لجميع المواطنين وتقدمه الدولة فى المدارس التى تشرف عليها.

والمعلمون فى إيطاليا لديهم الحرية فى التدريس وفقاً لطرق التدريس والمعايير المختلفة التى تضمن أن يحصل جميع الطلاب على القدر الكافى من التعليم الذى ينمى قدراتهم النقدية الخاصة بهم كما أنه لا يلتزم بالقيود الفكرية أو النفسية بالإضافة إلى ذلك فإن جميع الطلاب الذين لديهم القدرة على التعلم لهم كل الحق فى أن يواصلوا تعليمهم إلى أعلى مستوى يمكنهم الوصول إليه.

الأولويات والاهتمامات التربوية الحالية:

يعد الإصلاح التعليمى الشامل من أهم الأولويات التى تضعها الحكومة فى صدارة اهتماماتها، ويتمثل ذلك فى إصلاح نظام التعليم المدرسى وبنية هذا التعليم ومحتواه وكذلك طرق التدريس، ويتمثل هذا الإصلاح فى تحديث النظام التعليمى فيما يتعلق بسن الإلزام المدرسى كما أنه يضع إطاراً مفاهيمياً للتعليم الأساسى وكذلك الاستمرارية من التعليم الابتدائى إلى الثانوى وكذلك تصميم مواد دراسية ومحتوى خاص بها لجميع الطلاب.

وفى ظل النظام الجديد ينبغى أن يبدأ التعليم ما قبل المدرسة فى سن الثالثة حيث يكون الحضور فيه اختيارياً للأطفال الذين يبلغون من العمر ثلاثة أو أربعة سنوات ولكن الأطفال الذين يبلغون خمس سنوات يلزمون بالحضور فى هذا النوع من المدارس كما ينبغى أن تدوم الدراسة فى المدارس الابتدائية 6 سنوات بدلاً من خمس سنوات وتغطى الفئة العمرية من 6 إلى 12 عاماً.

أما التعليم الثانوى فينبغى أيضاً أن يستمر ست سنوات حتى سن الثامنة عشرة وينقسم إلى ثلاث مراحل كل منها يتكون من سنتين وينبغى فى ظل هذا

النظام الإصلاحى الجديد أن يغطى التعليم الإلزامى مدة عشر سنوات بدلاً من ثماني سنوات أى من سن خمس سنوات حتى الخامسة عشر وبالنسبة للفئة العمرية من ستة عشر عاماً إلى ثمانية عشر عاماً فإن الحضور الإلزامى فى المدارس يكون أيضاً واجباً عليهم، كما شمل أيضاً هذا الإصلاح إعادة نظام التعليم الفنى والذى أولته الحكومة اهتماماً كبيراً عن ذى قبل حتى يصبح عنصراً أساسياً من عناصر التعليم العام.

إدارة النظام التعليمى :

يعود النظام التعليمى القائم فى إيطاليا حالياً فى إدارته إلى الشكل المركزى وذلك منذ الخمسينيات من القرن العشرين إلا أن هناك العديد من المحاولات التى سعت إلي التخفيف من مركزية هذا النظام وذلك فى تحويل بعض المسئوليات وبعض المهام من على عاتق الدولة للسلطات المحلية فى المقاطعات وبعض المناطق المحلية فى البلاد.

وتتحمل وزارة التعليم فى إيطاليا المسئوليات العامة عن التنسيق والإشراف على الأنشطة التعليمية التى تتم فى أنحاء البلاد سواء تلك التى تقيمها الدولة أو تلك المؤسسات الخاصة كما أن الوزارة مسئولة عن التخطيط للتعليم وعملية الإشراف على جميع المؤسسات التربوية، كما تشرف الدولة أيضاً على عمل المعلمين وعلى الدورات التدريبية التى تجرى لهم في أثناء الخدمة.

ويتولى وزير التعليم مسئولية التوجيه السياسى للوزارة ويساعده فى مهمته نائب أو أكثر ويتولى اختيارهم رئيس الوزراء لكنهم يقومون بمهمة تنفيذ المهام التى يكلفهم بها الوزير ويساعد وزير التعليم أيضاً مديريات وإدارات عامة متعددة علاوة على مجموعة من المستشارين.

ويساعد وزير التعليم فى تخطيط وتقييم السياسة التعليمية هيئة استشارية يطلق عليها مجلس التعليم القومى ويتشكل هذا المجلس من 74 عضوا معظمهم

يتم انتخابه من فئات مختلفة تمثل المعلمين والموظفين الإداريين والمفتشين ومسئولين من إدارات السلطات التعليمية المركزية والمحلية وسوق العمل والجامعات، ويعبر هذا المجلس عن وجهة نظرة ورأيه فى إدارة الخدمات التعليمية والتخطيط والتجريب والتدريس والتجديد والإصلاح التعليمى وأية قضايا أخرى يقضى القانون بتدخله فيها ويتم انتخاب أعضاء المجلس لفترة مدتها خمس سنوات.

وتقضى التوجيهات العامة لقوانين الدولة بأن تتكفل المناطق بجميع المسئوليات القانونية والإدارية الخاصة بها والمتعلقة بالمهام التالية:

- المساعدة التعليمية:

ويتمثل ذلك فى قيامها بتنظيم المساعدات أو الخدمات النفسية والطبية للطلاب وذلك فيما يتعلق بالطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة والعمل على تسهيل إكمال التعليم الإلزامى لجميع الأطفال المقيمين فى منطقتهم واستمرار الدراسة بالنسبة للطلاب الأكفاء والمتفوقين.

التدريب المهنى:

فالمناطق التعليمية أيضاً تدير وتشرف علي مجموعة من الأنشطة التعليمية المهنية والحرفية وتقدم التدريب والتخصصات المختلفة وتعمل على إعادة التأهيل والإرشاد والتوجيه للمتعلمين.

تأسيس المدارس وإنشاء المبانى المدرسية:

فالمناطق التعليمية بالتعاون مع العديد من الهيئات الأخرى تقوم بالتخطيط لبناء المدارس الجديدة أو إجراء التحسينات على المبانى التعليمية القائمة وتمويل تلك العملية عن طريق ما تحصل عليه من الدولة.

أما المقاطعات فتتكفل بمهام توفير المبانى والأراضى والمعدات والخدمات والعاملين فى المدارس من غير القائمين بمهمة التدريس ذاتها، وتتولى المراكز

المحلية القيام بالخدمات اللازمة لإدارة المدارس فى مناطقها وتضمن وتتأكد من التحاق الأطفال والطلاب بالتعليم الإلزامى والتعليم الثانوى العالى أو التدريب المهنى مهما كانت ظروفهم المادية أو الجسمانية.

وتدير المراكز المحلية أو ما يعرف بالكميونات خدمات رعاية الطلاب المتمثلة فى توفير وسائل النقل المجانية للمدارس وتنظيم الوجبات المدرسية داخل المدرسة وخارجها ، كما تقوم بمنح كوبونات الشراء الخاصة بالكتب الدراسية علاوة على الدعم المالى لغير القادرين، ومن أجل تحسين إدارة الخدمات السابقة تتجمع الكميونات الصغيرة معاً فى معظم الأحيان لتشكل اتحاداً.

بنية النظام التعليمى فى إيطاليا :

مرحلة التعليم ما قبل المدرسة :

تقبل مدارس ما قبل التعليم الابتدائى الأطفال ما بين الثالثة وحتى السادسة ويشتمل ذلك على الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة والذين يعانون من صعوبات التعلم، وينتظم الأطفال الذين يحضرون فى تلك المدارس في أقسام ؛ كل مجموعة تتكون من 15 إلى 25 طفلاً، ويتم تكوين تلك المجموعات من الأطفال تبعاً للسن فيمكن أن يكونوا فى مجموعة عمرية واحدة أو يكونوا في مجموعات عمرية مختلفة، والحضور فى هذه المدارس يعد مجانياً لجميع المواطنين حيث لا تطلب الدولة من المواطنين المشاركة بأية نفقات مالية إلا أن الأطفال ملزمون بتقديم نفقات المواصلات والوجبات التى تقدمها لهم المدرسة.

غير أن الدولة لا تستطيع أن تغطي جميع الأطفال الذين فى تلك الفئة العمرية من ثلاث إلى ست سنوات حيث إن حوالى 50٪ من هؤلاء الأطفال يضطرون للانتظام فى مؤسسات غير حكومية تقيمها بعض التنظيمات المحلية أو النقابات أو المدارس الخاصة وتتلقى تلك المؤسسات مساهمات مالية من الدولية ومن المناطق التعليمية المختلفة هناك.

التعليم الابتدائى:

يغطى التعليم الابتدائى خمس سنوات والحضور فيه إجبارى لجميع الأطفال فى المرحلة التعليمية من 6 إلى 11 عاماً ولا يقتصر التعليم الابتدائى الإلزامى على ما تقدمه الدولة فقط فهناك أيضاً مدارس غير حكومية يقيمها المجتمع المحلى فى بعض المناطق.

إلا أن الدولة لها الحق فى الإشراف والرقابة على نوعية وجودة المستوى التعليمى فى تلك المدارس وكذلك المستوى التعليمى الذى يصل إليه التلاميذ وعلى الامتحانات النهائية التى تقدم بها وتتكون الفصول الدراسية مما لا يزيد عن 25 تلميذاً ومما لا يقل عن 20 تلميذاً لكل صف ويمكن أن يشتمل كل فصل على ما يزيد عن 3 تلاميذ من ذوى الاحتياجات الخاصة.

التعليم الثانوى:

يتكون التعليم الثانوى فى إيطاليا من مرحلتين:

1- مرحلة المدرسة الثانوية الدنيا ،

2- مرحلة المدرسة الثانوية العليا.

وتعد المدرسة الثانوية الدنيا إلزامية للتلاميذ الذين يبلغون من العمر 11 عاماً إلى 14 عاماً وهى أيضاً مجانية حيث لا يطالب التلاميذ بدفع أية مصاريف للانتظام بها وتستمر مدة ثلاث سنوات وشرط الالتحاق بها الحصول على شهادة إنهاء التعليم الابتدائى والتى يحصل عليها التلميذ فى سن الحادية عشر وبعد أن ينهى التلميذ الدراسة بتلك المرحلة يكون أمامه مجموعة متنوعة من المستويات التعليمية التى تقدم فى المدرسة الثانوية العليا.

وتتعدد فئات المدارس التى تقدمها المدرسة الثانوية العليا فمنها:

1- المدرسة الكلاسيكية العلمية Liceo Classico & Liceo Scientifico أى المدارس العامة وأيضاً المدارس المخصصة لإعداد

معلمى التعليم الابتدائى أو ما قبل الابتدائى وتتراوح الدراسة فى تلك المدارس من ثلاث إلى خمس سنوات.

2- التعليم الفنى Artistic Education (مدارس الفن أو الرسم) وتتراوح الدراسة بها بين ثلاث وأربع سنوات.

3- التعليم الفنى Technical Education وتقدم مدارس التعليم الفنى دراسة مدتها خمس سنوات.

4- التعليم المهنى Vocational Education وتقدم المدارس المهنية تعليماً مدته من ثلاث إلى خمس سنوات.

الجامعات:

وتمنح مجموعة من المؤهلات وهى الدبلومة الجامعية والدرجة الجامعية وشهادة التخصص ودرجة الدكتوراة البحثية.

والدراسة بالدبلومة الجامعية دراسة مدتها من 2 إلى 3 سنوات والهدف من هذا المقرر هو تقديم المعرفة الكافية للطلاب حتى يستطيعوا العمل بالمهن المختلفة بعد أن يحصلوا على المهارات اللازمة للعمل بتلك المهن، أما الدرجة الجامعية فيحصل عليها الطالب بعد أن يكمل مقرراً دراسياً مدته من أربع إلى ست سنوات.

وتختلف الدراسة تبعاً للمجال الذى يدرسه الطالب سواء علمى أو طبى أو هندسى أو زراعى أو اقتصادى أو سياسى أو قانونى أو أدبى أو غيره، وفى كل تخصص من تلك التخصصات يكون أمام الطالب مجموعة من المواد الاختيارية والمواد الإجبارية.

وبعد أن يكمل الطالب الدراسة فى شهادته الجامعية يستطيع أن يكمل دراسته للحصول على درجة التخصص أو درجة الدكتوراة وتستمر مقررات التخصص مدة عامين وتهدف إلى تدريب المتخصصين فى القطاعات المهنية

المختلفة، أما برامج الحصول على الدكتوراة فتستمر على الأقل مدة ثلاث سنوات من الدراسة ويتضمن ذلك القيام ببحث فردى يمثل إسهاماً أساسياً فى مجال المعرفة الذى يدرسه.

مدة الدراسة:

بالنسبة لمستوى ما قبل المدرسة تعمل المدارس حوالى 8 ساعات فى اليوم ويمكن أن تزيد إلى تسع أو عشر ساعات ومدة الدراسة خمسة أو ستة أيام فى الأسبوع، ووفقاً لاحتياجات الأسر الفردية فى كل منطقة ويعمل مع كل قسم دراسى معلم أو معلمة ومثله مثل باقى المدارس الأخرى فإن الأنشطة التعليمية تبدأ فى سبتمبر وتنتهى فى آخر يونيو.

وفى المستوى الابتدائى فإن متوسط الجدول المدرسى محدد بـ 27 ساعة فى الأسبوع وحوالى 34 أسبوعاً فى العام وتصل إلي 30 أسبوعاً فى الصف الثالث مع إدخال لغة أجنبية لكى يتم تدريسها للطلاب كما تغطى تلك الساعات فى حوالى 5 أو 6 أيام على مدار الأسبوع مع فترات دراسة بعد الظهر وفقاً لاحتياجات واختيار الآباء والحد الأدنى لأيام الدراسة على مدار العام فى تلك المرحلة 200 يوماً.

وفى مستوى الدراسة الثانوية الدنيا فإن الجدول الدراسى يصل إلي 30 ساعة فى الأسبوع وأربع ساعات يومياً من الاثنين وحتى السبت، والحد الأدنى من أيام العام الدراسى فى تلك المرحلة هو 200 يوماً، وبناءً على طلب أولياء الأمور يمكن أن تمد المدرسة مدة الدراسة إلى 35 ساعة أو 40 ساعة فى الأسبوع وتشتمل تلك الساعات الإضافية على أنشطة مدرسية وغير منهجية.

تمويل التعليم:

تقوم الدولة بتمويل التعليم بحوالى 74٪ وتتوزع النسبة الباقية من التمويل على القطاعات المختلفة بالأقاليم والمناطق المحلية وتذهب حوالى 98٪ من نفقات

الدولة على التعليم فى المرتبات وتتمتع مدارس التعليم الفنى والمهنى باستقلالية إدارية حيث تحصل على المزيد من الأموال الإضافية من خلال تعاقدها مع الهيئات المحلية والخاصة.

ويعد التعليم الإلزامى مجانياً لجميع المواطنين بينما يقوم الطلاب بدفع مقابل الكتب الخاصة بتلك المرحلة ويقوم الآباء بدفع نفقات بسيطة لإلحاق أبنائهم بالمدارس الثانوية العليا أما نفقات التعليم الجامعى فهى أعلى كثيراً ولكن يستطيع الطلاب ذوو الدخل المنخفض الحصول على إعفاء من هذه النفقات وتحصل معظم الجامعات على تمويل خاص بها ، كل جامعة من الوزارة الخاصة بها.

العملية التعليمية :

التعليم قبل الابتدائى :

تتمثل أهداف التعليم قبل الابتدائى فى إيطاليا فيما يلى:

1- تعزيز هوية الطفل مع الاهتمام بخصائصه الجسمية والعقلية والحركية.

2- تعزيز الاعتماد على الذات لدى الطفل.

3- تنمية قدرات الطفل وبصفة خاصة القدرات الحسية والإدراكية والحركية واللغوية والعقلية.

تؤكد الأهداف السابقة على ضرورة تقديم برامج تربوية تأخذ فى عين الاعتبار الاهتمام بخبرات الأطفال فى بيئاتهم الخاصة التى يعيشون فيها وخصوصاً فى داخل أسرهم.

كما تؤكد على ضرورة التعاون مع المدارس الابتدائية فى هذا الخصوص والتأكيد على أن تشتمل الأنشطة التربوية العديد من الخبرات التعليمية والتربوية مثل:

الجسم والحركة – الحديث والكلمات – المكان والترتيب – القياس – الأشياء والزمن والطبيعة – الوسائل والوسائط والأشكال – الذات والآخرون.

وتتم عملية التقويم فى مرحلة ما قبل المدرسة منذ أن يلتحق الطفل بهذه المرحلة وبشكل دورى على مدار العام الدراسى ثم من خلال تقييم نهائى، وتسمح تلك التدريجية فى التقويم بتعديل طرق التدريس المختلفة وتعديل الأنشطة التى تقدم لهؤلاء الأطفال، وكذلك إجراء التعديلات اللازمة للمحتوى التربوى والتعليمى لتلك المرحلة.

التعليم الابتدائى:

تتمثل مهمة المدرسة الابتدائية فى تعزيز تعلم أساسيات القراءة والكتابة مع الاهتمام بالتربية الاجتماعية والتفاعل بالآخرين، وفيما يتعلق بالتنظيم يتم الاستعانة بأكثر من معلم فى كل صف فيما يعرف بنظام (Module) فيمكن الاستعانة بثلاثة معلمين لصفين أو أربعة معلمين لثلاثة صفوف.

وتضع وزارة التعليم فى إيطاليا المعايير التى على أساسها تقوم كل مدرسة بمجموعة من المهام منها تحديد علاقتها بمدارس ما قبل التعليم الابتدائى وكذلك بالتعليم الثانوى الأدني وتحديد المواد الدراسية وتوزيعها وتوزيع الوقت التدريسى بين المواد الدراسية المختلفة وتحديد طرق التقويم وتحديد الفترات الدراسية وبدايتها ونهايتها.

وفى هذا الإطار يقوم المعلمون داخل كل مدرسة تحت إشراف مدير المدرسة بتخطيط وتنظيم الأنشطة التعليمية التى تمارس داخل المدرسة وفقاً لنظام الموديولات وعلى كل معلم أن يقوم بتنسيق الأنشطة الدراسية التى يقوم بها فى إطار نظام الموديول حتى تضمن نوعاً من التنسيق والتنظيم والتناسق مع العملية التعليمية وحتى لا يحدث تعارض مع باقى المعلمين.

ويشتمل برنامج المدرسة الابتدائية على المواد التالية: اللغة الإيطالية واللغة الأجنبية والرياضيات والعلوم والتاريخ والجغرافيا والدراسات الاجتماعية والدين والرسم والموسيقى والتربية الرياضية، كما تقوم المدارس أيضاً بتدريس المذهب الكاثوليكى ولكنه اختيارى ويتم التدريس فى تلك المرحلة طبقاً لتجميع المواد المختلفة ويتعاون المعلمون على تحديد الأنشطة التعليمية ويكونون مسؤولين عن مجموعة من المواد يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

- اللغوية التعبيرية،
- والعلمية المنطقية الرياضية،
- والتاريخية الجغرافية الاجتماعية.

ويقوم مدير المدرسة بتوزيع تدريس تلك المواد على المعلمين وفقاً لقدراتهم وكفاءتهم كما تقدم المدرسة أنشطة علاجية خاصة وذلك للأطفال ذوى الإعاقات وصعوبات التعلم، وتلزم اللوائح المعلمين أن يخصصوا ساعتين من الساعات التدريسية الأربع والعشرين على مدار الأسبوع لتخطيط الأنشطة التعليمية وإجراء تقييم مستمر للنتائج.

وتتم عملية التقييم تلك بشكل دورى على فترات متقاربة ويتم إبلاغ أسر التلاميذ بنتائج تلك الاختبارات بالإضافة للاختبار النهائى الذى يتم فى نهاية كل عام، وفى نهاية السنة الخامسة يجرى امتحان نهائى للحصول على شهادة التعليم الابتدائى ويستطيع الناجحون فى هذا الامتحان الالتحاق بالمدرسة الثانوية الدنيا ويتكون الامتحان من اختبارين تحريريين أحدهما فى المجال اللغوى التعبيرى والثانى فى المجال المنطقى الرياضى بالإضافة إلى اختبار شفهى.

التعليم الثانوى:

ينظر إلى المدرسة الثانوية الدنيا باعتبارها مؤسسة تربوية تقدم التوجيه والإرشاد للتلاميذ وتعدهم للحياة ويمثل الهدف الأساسى من تلك المرحلة فى تزويد

التلاميذ بفرصة أن ينموا من شخصياتهم فى مختلف جوانبها الخلقية والاجتماعية والعقلية والعلمية والإبداعية لذلك فإن التدريس فى تلك المرحلة لابد أن يكون مناسباً مع خصائص النمو النفسى والجسمى للتلاميذ فى سن 11 إلى 14 وهم فى مرحلة سنية حرجة حيث ينتقلون من الطفولة إلى المراهقة.

ويحدد القانون الوزارى الصادر عام 1979 والذى لا يزال معمولاً به حتى الآن يحدد محتوى الدراسة فى كل مادة من المواد التى يدرسها الطلاب بتلك المرحلة وطرق التدريس المختلفة التى تتناسب معها ويقع على عاتق لجنة المعلمين بالمدرسة أن تقوم بتكييف المنهج وتعديله بما يتوافق مع واقع المدرسة والمنطقة التى يعيشون فيها كما يمكن للمعلمين أن يتخذوا قرارات خاصة متعلقة بطرق التدريس ومحتوى المواد الدراسية وكذلك يمكن أن يجروا بعض التعديلات على المناهج الخاصة بهم ويتضمن منهج المدرسة الثانوية على المواد التالية:

1- الرياضيات والكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية.

2- اللغة الإيطالية

3- التاريخ

4- التربية الوطنية

5- التربية الفنية

6- الجغرافيا

8- اللغة الأجنبية

9- التربية الموسيقية

10- التربية الرياضية

11- التربية الدينية وهى اختيارية.

ويتم التقييم فى تلك المرحلة وفقاً لنظام تقييم يتكون سن خمس مستويات **ممتاز – متميز – جيد – مقبول – غير مقبول**، ويعتمد انتقال التلميذ من صف إلي

الصف الذى يليه وفقاً لتقييم اللجنة الخاصة بهذا الصف ويسمح للتلميذ بالإعادة.

وفى نهاية العام الثالث من تلك المرحلة يتقدم التلاميذ لامتحان الحصول على شهادة المدرسة الثانوية الدنيا وتتكون لجنة الامتحان من معلمى المدرسة ويرأسها معلم خارجى ويتكون الامتحان من ثلاثة اختبارات تحريرية وهى شفهية فى مختلف المواد الدراسية وتقدم هذه الاختبارات للتلميذ الفرصة ليعبر بطلاقة وليظهر قدرته على تنظيم المعرفة التى حصل عليها بشكل واضح ويتم تقييم كل اختبار تحريرى وشفهى وفقاً للتقويم المتدرج السابق بدءاً من **ممتاز** وحتى **غير مقبول** وإذا حصل التلميذ على التقدير الأخير يقوم بإعادة السنة مرة أخرى.

ويحصل التلاميذ الناجحون فى هذا الامتحان على شهادة المدرسة الثانوية الدنيا التى تؤهلهم للالتحاق بالمدرسة الثانوية العليا بالإضافة إلى شهادة تقييم فيما يعرف **بنصيحة توجيهية تربوية.**

وفى عام 1994 / 1995 كان معدل الانتقال للتلميذ كما يلى: 94.90٪ من المدرسة الابتدائية للمدرسة الثانوية الدنيا و 98.2٪من المدرسة الثانوية الدنيا للمدرسة الثانوية العليا.

ووفقاً لمسح تم عام 1993 / 1994 كانت معدلات التسرب كما يلى 0.3٪ من المدرسة الابتدائية و 1.1٪ فى المدرسة الثانوية الدنيا و 2.6٪ فى الصف الأول من المدرسة الثانوية العليا و 1.6٪ فى الصف الأول من المدرسة الثانوية العليا ، وتتخذ الدولة العديد من الإجراءات لمواجهة ظاهرة التسرب منها توفير العديد من المقررات الإضافية المساعدة للطلاب وتوفير فرص التدريس الفردى والتوجيه التربوى للتلاميذ المتسربين.

أما بالنسبة للمدرسة الثانوية العليا فإنها تتعرض للكثير من التعديل التغيير والتجديد فيما يتعلق بالمقررات والمواد ومحتوى المقررات الدراسية التى يتم تدريسها فى تلك المرحلة ، وهناك أشكال عديدة من المدارس الثانوية العليا:

المدرسة الثانوية العامة الأدبية (Liceo Classico):

وهى تقدم مقرراً من الدراسات الإنسانية وتهدف لإعداد الطلاب للدراسة بالجامعات وبأشكال أخرى من التعليم العالى وتتكون الدراسة بها من خمس سنوات وتنقسم لمرحلتين:

الأولى مدتها عامان وتسمى Ginnasio

والمواد التى تدرس بها هى اللغة الإيطالية والأدب واللغة اللاتينية واليونانية ولغة أجنبية حديثة والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والتربية الرياضية.

الثانية مدتها ثلاث سنوات وتسمى Liceo

والمواد التى تدرس بها الأدب واللغة الإيطالية والأدب واللغة اللاتينية والأدب واللغة اليونانية والتاريخ والفلسفة والعلوم الطبيعية والكيمياء والجغرافيا والرياضيات والفيزياء وتاريخ الفن والتربية الرياضية.

وهناك المدارس العلمية (Liceo Scientifico)

والهدف الأساسى منها هو إعداد الطلاب ليواصلوا دراساتهم بالجامعة فى كليات العلوم والطب والجراحة ، ولكن منذ عام 1978 أصبحت تلك المدارس شأنها شأن المدارس الكلاسيكية تمنح الطلاب فرصة الدراسة بالكليات الجامعية بمختلف أنواعها ومدة الدراسة بها خمس سنوات تنقسم إلى مرحلتين:

الأولى مدتها عامان والثانية ثلاثة أعوام لا تتوسطها امتحانات ويتم تدريس المواد التالية بها:

اللغة والأدب الإيطالى – اللغة والأدب اللاتينى – اللغات والأدب الأجنبى – التاريخ والفلسفة – الجغرافيا (فى العامين الأول والثانى فقط) والعلوم الطبيعية والكيمياء والجغرافيا والرياضيات الفيزياء والرسم والتربية الرياضية.

مدارس المعلمين :

وهى تدرب الطلاب لكى يصبحوا معلمين فى المدارس الابتدائية كما تسمح لهم بمواصلة دراستهم فى الجامعة فى كليات التربية ومدة الدراسة فى تلك المدارس أربع سنوات ويمكن أن تمتد إلى عام خامس، فى نهاية هذا العام الخامس يستطيع الطالب أن يلتحق بالجامعة.

والمواد التى يدرسها الطالب فى هذه المدرسة :

اللغة والأدب الإيطالى – اللغة والأدب اللاتينى – اللغة الأجنبية وذلك فى العام الأول والثانى فقط ثم الفلسفة والتربية العملية وعلم الفلسفة والتاريخ – التربية الوطنية والجغرافيا والعلوم الطبيعية والكيمياء والرياضيات والفيزياء والرسم وتاريخ الفن والغناء الكورالى والتربية الرياضية والآلات الموسيقية وهى اختيارية.

وهناك نوع آخر من المدارس تعد الطلاب ليصبحوا معلمين فى مدارس ما قبل التعليم الابتدائى وهى تقدم تعليماً مدته ثلاث سنوات يدرس فيها الطالب المواد التالية:

اللغة والأدب الإيطالى – العلوم التربوية – التاريخ والجغرافيا والرياضيات – المحاسبة والعلوم الطبيعية – الصحة النفسية وتربية الطفل والتربية الوطنية والموسيقى – والغناء الكورالى والاقتصاد المنزلى والأعمال الفنية والرسم والتربية العملية.

ومن المنتظر أن تختفي تلك المدارس التى تعد المعلمين حيث تسعى برامج تطوير التعليم فى إيطاليا لإعداد معلمى مراحل المدرسة الابتدائية وما قبل المرحلة الابتدائية إلى إعدادهم إعداداً جامعياً فى الكليات الجامعية وتكون مدة هذا الإعداد 4 سنوات من التعليم الجامعى.

المدارس الفنية : Technical Schools

وتهدف تلك المدارس إلي إعداد الطلاب للمهن المختلفة فى الحياة كتلك المهن الصناعية والزراعية والتجارية، وتشتمل تلك المدارس على العديد من القطاعات والتخصصات منها القطاع الزراعى والقطاع التجارى والقطاع الخدمى والسياحى والقطاع البحرى والقطاع الصناعى وغيرها.

وتتضمن برامج المدارس الفنية فى العامين الأولين مواد تشترك مع تلك القطاعات والتخصصات مثل: اللغة والأدب الإيطالى والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية واللغة الأجنبية والرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية والكيمياء والرسم والتربية الرياضية، والاختلاف الوحيد يكمن فى الممارسات العملية التى تتم فى الورش المختلفة لكل قطاع وفى الأعوام الثلاثة التالية يستمر تدريس بعض المواد مثل: الأدب الإيطالى والتاريخ والتربية الوطنية والتربية الرياضية بالإضافة إلى تدريس مواد ترتبط بالتخصص الذى يدخل فيه الطالب، ويتراوح الجدول الدراسى فى هذه المرحلة من 35 ساعة إلى 40 ساعة تدريسية وفقاً للتخصص ومدة كل درس أو حصة 60 دقيقة.

المدارس المهنية :

تقبل الطلاب فى المرحلة العمرية من 14 إلى 17 سنة كما تسمح بزيادة الدراسة عامين حتي يصل إلى 19 عاماً وقد أنشئت تلك المدارس المهنية فى الخمسينيات من القرن العشرين وذلك لإعداد الفنيين المعدين إعداداً جيداً فى قطاعات الإنتاج الصناعية والزراعة والحرف اليدوية والخدمات، وتتميز مناهج المدارس المهنية بأنها تشتمل على محتوى عال من التدريب العملى وتحديد مواصفات محددة لكل مهنة.

وقد تعرضت المدارس المهنية لمزيد من الإصلاح والتطوير الذى يرتكز على العناصر الآتية:

- زيادة الاهتمام بالثقافة المهنية والعامة حتى يمكن زيادة النمو الاجتماعى والشخصى للشباب.
- زيادة المهنية والحرفية وعدم تكرار التدريب حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات الحالية للقطاعات الإنتاجية.
- التدخل المؤسسى وذلك لتعويض العيوب الاجتماعية والثقافية.
- العمل على ربط تلك المدارس بالنظام الإقليمى للتدريب المهنى، من أجل عمل أكبر قدر من التكامل فى عمليات التدريب.

وفى ظل التطوير الجديد أصبحت مدة الدراسة فى المدارس المهنية 3 أعوام يصبح الطالب بعد الحصول على المؤهل النهائى قادراً على الالتحاق بسوق العمل أو أن يسجل نفسه ليلتحق بمدرسة مهنية أخرى ويحصل على مؤهل مهنى مدته عامان أو أن يلتحق بالسنة الرابعة من أى نوع آخر من مدارس التعليم الثانوى العليا.

التعليم الفنى: Artistic Education

هناك أيضاً مدارس أخرى مرتبطة بالمرحلة الثانوية العليا تقدم أشكالاً مختلفة من التعليم المرتبط بالفنون ضمن مرحلة المدرسة الثانوية العليا وتشتمل تلك المراحل على فئات مختلفة من المدارس مثل مدارس الفن (Art Schools) – مدارس تعليم الموسيقى – مدارس تعليم الرقص.

وبالنسبة لتقييم الطلاب فى المدارس الثانوية العليا يتم تقسيم العام الدراسى إلى فترتين أو ثلاث فترات وفقاً لما تقره لجنة المعلمين بكل مدرسة وفى نهاية كل فترة يقوم المعلمون بإجراء مناقشات جماعية وتقييم لأداء كل طالب على حدة، ويراعى التقويم ألا يقتصر على أداء الطالب فى الامتحان النهائى فى تلك الفترة ولكن أيضاً على مشاركته الدائمة المستمرة فى الأنشطة المدرسية

بوجه عام وعلى استعداده المبدئى وتقدمه المستمر بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التى يمكن الحصول عليها عن طريقة الاتصال بأسرته.

وتختتم الفترة النهائية فى العام بامتحان نهائى يتم على أساسه تقويم الطالب ويتم التعبير عن التقويم فى شكل عشر درجات حيث يستطيع الطالب الذى يحصل على الأقل علي ست درجات فى المادة وثمان درجات فى السلوك أن ينتقل إلى السنة التالية ، وعلى الطلاب الذين يحصلون علي أقل من ست درجات أن يعيدوا العام الدراسى أو أن يحصلوا على دروس إضافية فى المواد التى لم يحصلوا فيها على التقدير المطلوب.

وبعد الانتهاء من مقررات المدرسة الثانوية العليا يتقدم الطلاب إلى امتحان الحصول على الشهادة النهائية ويتكون الامتحان من اختبارين تحريريين بالإضافة إلى امتحان شفهى يعقد أمام لجنة ممتحنين يعينها وزير التربية والتعليم.

ويعتمد الامتحان الشفهى على المواد التى تمت دراستها فى السنة الأخيرة ويشتمل على مادتين كما يتضمن على مناقشة للاختبارات التحريرية وبناء على الاختبارات الشفهية والتحريرية يتم تقييم الطالب تقييماً نهائياً يترجم هذا التقييم إلى درجات يكون لكل مادة منها 60 درجة كما يعطى الطالب تقييماً تفصيلياً موضحاً عن قدراته وإمكاناته ونصائح تتعلق بكيفية إكمال دراسته فى المستقبل ويمنح الطالب شهادة إتمام المدرسة الثانوية العليا وفقاً لنوعها ويستطيع بمقتضى هذه الشهادة أن يلتحق بالجامعة أو بإحدى مؤسسات التعليم العالى أو يلتحق بسوق العمل.

تدريب المعلمين فى إيطاليا :

لا يتم التدريب الأولى للمعلم فى إيطاليا إلا عندما يحصل على فرصة تعاقد دائم للعمل فى هذه المهنة ومن ثم يبدأ التدريب منذ دخوله فى نظام التعليم، والواقع أن الأنشطة التدريبية لا تتوافر إلا فى المدرسة والحلقات الدراسية ، وتهتم برامج التدريب بشكل أساسى بالجوانب المهنية لوظيفة المعلم مثل المسئوليات

المنهجية والتعليمية المكلف بها المعلم والمعرفة النفسية التعليمية ومهارات الاتصال والعلاقات الشخصية المتداخلة علاوة على المعلومات الإدارية والقيادية والتوجيه وكيفية معاملة الطلاب المعاقين والصحة المدرسية وغيرها.

ويتعين على المعلم المؤقت فى نهاية العام الدراسى أن يقدم تقريراً عن الأنشطة التدريبية والخبرات والتجارب التى نفذها على أن يناقش هذا التقرير مع لجنة خاصة لتقويم المعلم وذلك ليتسنى له الحصول على تثبيت فى وظيفة التدريس، وقد صدر فى عام 1990 قانون يقضى بوجوب أن يتلقى معلمو المرحلة الابتدائية ومرحلة ما قبل المدرسة تدريبهم الأولى على مستوى الجامعة حيث يحصلون على مؤهل أكاديمي خاص بالتدريس فى هاتين المرحلتين.

أما معلمو المرحلة الثانوية والحاصلون بالضرورة على الدرجة الجامعية فيتم تنظيم دورات تخصص لهم بعد التخرج وتتضمن هذه الدورات تعاوناً مع الكليات المتخصصة فى المواد الدراسية كالرياضيات والفنون والآداب وغيرها ، وذلك فى الجوانب المنهجية والتعليمية لتدريس هذه العلوم.

ولكى يضطلع المعلم بالحقوق المنصوص عليها فى عقود العمل من حيث الترقى وأفضلية التعيين وما شابه ذلك يجب أن يجتاز ما يسمى بـ The Concourse ويقصد به الاختبار التنافسى، ويحق لحملة الدرجات الجامعية اللازمة للتدريس فى المرحلة الثانوية المتوسطة والعليا وكذلك حملة شهادات مدارس تدريب المعلمين للمرحلة الابتدائية ما قبل المدرسة دخول هذا الاختبار المذكور والذى يمنح المعلم المؤهل مكانة خاصة إذا نجح فى اجتيازه.

ويلاحظ أن معلم المرحلة الابتدائية مؤهل لتدريس جميع مواد المنهج الدراسى ما عدا اللغة الإنجليزية والتى تتطلب الحصول على مؤهلات خاصة، بينما يقوم معلم المدرسة الثانوية بتدريس مادة واحدة فقط أو مادتين على الأكثر وذلك حسب تخصصه الجامعى والاختبار التنافسى الذى اجتازه.

أما ساعات العمل الأسبوعية للمعلم فهى خمسة وعشرون ساعة لمرحلة ما قبل المدرسة و22 ساعة للمعلمين فى المدارس الابتدائية بالإضافة إلى ساعتين لبرامج التدريب و18 ساعة للمعلمين فى المدارس الثانوية بنوعيها علاوة على ذلك يجب أن يضطلع المعلمون بجميع الالتزامات ذات العلاقة بمهام التدريس مثل تحضير الدروس وتصحيح الواجب المدرسى للطلاب وإعداد التقويم الدورى والنهائى لهم والاتصال بذويهم وأولياء أمورهم وإعداد الاختبارات وأية أنشطة أخرى.

التعليم العالى :

يتكون التعليم العالى فى إيطاليا من نوعين من المؤسسات الجامعية والمؤسسات غير الجامعية والمعاهد العليا فى مختلف التخصصات فى التربية الرياضية والعلوم الشرقية والعلوم البحرية وغيرها بالإضافة إلى معاهد التعليم العالى الفنية التى تضم العديد من المؤسسات مثل أكاديمية الفنون الجميلة والأكاديمية الوطنية لفنون الدراما والأكاديمية الوطنية للرقص والمعاهد العليا للصناعات الفنية وأكاديميات الموسيقى ويخضع التعليم الجامعى فى إيطاليا لمسئولية وزارة الجامعات والبحث العلمى والتكنولوجيا.

وتتمتع الجامعات بالاستقلالية وفى إطار ذلك يمكنها أن تتلقى تمويلاً وإسهامات مالية فى مقابل البحوث والأنشطة المختلفة التى تقدمها للمنتفعين فى أنحاء البلاد ، وهناك مصادر دخل أخرى للجامعات تتمثل فى النفقات التى يدفعها الطلاب من أجل الدراسة والخدمات المختلفة التى تقدمها الجامعة لهم، وتؤكد الدولة على استقلالية الجامعات ليس فقط من ناحية التمويل بل في إدارة مختلف شئونها وأنشطتها.

وتحتوى كل جامعة على مجموعة من الكليات ويتكون مجلس كل كلية من العميد والأساتذة الدائمين بها وممثلين عن الباحثين بها كما يمكن أن

يشارك الطلاب بممثلين عنهم عندما تناقش موضوعات خاصة بهم فى اجتماعات مجلس الكلية.

وتمنح الجامعات فى إيطاليا مجموعة من المؤهلات وهى الدبلومة الجامعية والشهادة الجامعية وشهادة التخصص وشهادة الدكتوراة.

ويقوم بالتدريس فى المستوى الجامعى عدة فئات من هيئة التدريس وهم الأساتذة والأساتذة المساعدون والباحثون وهذه الفئات معينة تعييناً دائماً فى الجامعة، هذا بالإضافة إلى الأساتذة الذين يتم التعاقد معهم ومدرسو اللغة وهم يعملون لفترة مؤقتة لعقود تحددها الجامعة.

وفى العام الجامعى 1993 / 1994 كانت هناك 51 جامعة فى إيطاليا و 372 كلية وكان العدد الإجمالى للطلاب الذين أتموا الدراسة فى الوقت المحدد لهم 1135546 طالباً وكان العدد الإجمالى للطلاب الذين لم يتموا الدراسة فى الوقت المحدد لهم 493169 وكان العدد الإجمالى لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة 341473 عضو هيئة تدريس.

الفصل الخامس

التعليم فى اليابان



الفصل الخامس

التعليم فى اليابان

معلومات أساسية :

تبلغ المساحة الإجمالية لليابان 377801 كيلو متر مربع ويبلغ عدد السكان 125351000 نسمة ويوزع الإنفاق العام على مستويات للتعليم على النحو التالى :

2.3٪ للتعليم ما قبل الابتدائى.

37٪ للتعليم الابتدائى.

41.8٪ للتعليم الثانوى.

12.1٪ للتعليم العالى.

وفيما يتعلق بمعدلات الالتحاق الإجمالى بالنسبة لمستويات التعليم توزع كما يلى :

49٪ للتعليم ما قبل الابتدائى.

103 ٪ للتعليم الابتدائى.

100٪ للتعليم الثانوى.

41٪ للتعليم العالى.

الأساس القانونى للتعليم فى اليابان :

يمكن التعرف على سياسة التعليم اليابانى من خلال بنود الدستور المختلفة أما تفاصيل مبادئ هذه السياسة فهى أكثر وضوحاً فى **"القانون الأساسى للتعليم"**، وهذه المبادئ هى: تكافؤ الفرص، التعليم الإلزامى، التعليم المختلط، التعليم العام، تحريم التربية السياسية الحزبية أو الطائفية الدينية فى المدارس العامة، تجريم استخدام السلطة التربوية فى غير محلها.

هذا وتتماشى كل وثائق الحكومة التربوية فى إطار روح ومبادئ "القانون الأساسى للتربية"، وعليه فهناك نوعان من وثائق هذه السياسة: الأول يصف الخطوط الأساسية للتربية، والآخر يتعلق بموضوعات خاصة فى التربية.

المبادئ الموجهة لنظام التعليم فى اليابان

الدستور:

ينص القانون على أحقية كل أفراد الشعب فى تلقى القدر الكافى من التعليم تبعاً لقدراتهم، كما أنه على كل أفراد الشعب إلحاق أبنائهم البنين منهم والبنات بالمدارس لتلقى التعليم العام الإلزامى، ويكون هذا التعليم الإلزامى مجانياً.

القانون الأساسى للتربية

هدف التربية والتعليم:

يحدد القانون الأساسى للتعليم The Fundamental Law of Education الهدف من التعليم بأنه يهدف إلى التنمية الشاملة للشخصية والكفاح من أجل تعليم الشعب كى يصبح سليم العقل والبدن، يحب الحقيقة والعدالة ويقدر قيمة الفرد ويحترم العمل ويكون له إحساس عميق بالمسؤولية ويشعر بالروح المستقلة، ليكونوا بناة للمجتمع وللدولة التى تعيش فى سلام.

ولتحقيق هذا الهدف يحدد القانون المبادئ القومية للتعليم مثل : تكافؤ الفرص التعليمية وتوفير تعليم إلزامى مدته تسع سنوات وتوفير تعليم مختلط وحظر التعليم الذى يقوم على أسس سياسية أو دينية.

تكافؤ الفرص التعليمية

لكل أفراد الشعب الحق فى فرص تعليمية متكافئة بحيث يتلقى كل منهم قدراً يتناسب وقدراته ولا يقع أحدهم تحت وطأة التمييز التعليمي لاعتبارات

أصولية، أو تختص بالعقيدة أو الجنس أو المكانة الاجتماعية أو المركز الاقتصادى أو النسب.

ولابد للدولة وأجهزتها المحلية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمنح المساعدات المالية لأولئك الذين يجدون صعوبة كبيرة فى تلقى الفرص التعليمية نتيجة لظروفهم الاقتصادية القاسية بالرغم من جهودهم المضنية للحصول على تلك الفرص.

التعليم الإلزامى:

على كل أفراد الشعب إلحاق أبنائهم من الجنسين لتلقى 9 سنوات من التعليم العام وعدم السماح بتلقى أية مصاريف تعليمية بالنسبة للتعليم الإلزامى وذلك فى المدارس التى أنشئت تحت إشراف الدولة أو الأجهزة المحلية.

التعليم المختلط:

على الرجال والنساء أن يقدر كل منهما الآخر، وعليه فلابد من اعتماد التعليم المختلط.

التربية المدرسية:

إن المدارس الحكومية لابد وأن تكون عامة فى طبيعتها، وأضف الى ذلك تلك المدارس التابعة للدولة وأجهزتها المحلية، وإنشاء تلك المدارس الحكومية يقتصر على رجال السلطة المفوضة من قبل الحكومة.

والمعلمون فى المدارس الحكومية يخدمون المجتمع ككل ولذلك فلابد أن يكونوا على وعى بمهمتهم تلك ويسعوا لتحمل مسؤلياتهم، وبالتالى فلابد من احترام مكانة المعلم والحفاظ على مستوى رفاهيتهم وحسن معاملتهم بما يتلاءم ومكانتهم.

التربية السياسية:

إن المعرفة السياسية من الأهمية بحيث تكون ضرورية للمواطنة الصالحة الواعية وبالتالى لابد من الاهتمام بالتعليم، أما بالنسبة للمدارس الحكومية فيمنع فيها تدريس التربية السياسية أو وجود أى نشاط سياسى سواء مع أو ضد أى حزب سياسى معين.

التربية الدينية:

ينبغى التأكيد على مواقف التسامح الدينى ومكانة الدين فى الحياة الاجتماعية فى مختلف موضوعات التربية، أما بالنسبة للمدارس التابعة للدولة أو أجهزتها المحلية فيمنع فيها تدريس التربية الدينية أو ممارسة أى نشاط يتبع ديانة معينة.

ملامح التعليم المعاصر فى اليابان

مر التعليم اليابانى باثنين من الإصلاحات التربوية المهمة، الأول منها أجرى فى عام 1872 وبه طبق النظام التربوى متعدد المسارات، أما الثانى فقد تم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة وعلى أساسه تبنت اليابان النظام المدرسى الحالى أحادى المسار 6-3-3-4 وذلك على غرار النظام السائد فى أمريكا.

هذا وجدير بالذكر أنه حتى تحت وطأة النظام الاقتصادى لحكم تكوجاوا شوجونات Tokugawa Shogunate كانت هناك مدارس التراكويا Terakoya والتى كانت عبارة عن مؤسسات تربوية صغيرة خاصة ومتمركزة حول مدرس واحد، ثم مع بداية تطبيق اصلاح 1872 قامت حكومة ميجى Meiji الإصلاحية بالأخذ بالنظام الديمقراطى للتعليم الإبتدائى والذى أقر بإلزامية الست سنوات الأولى لكل طفل بغض النظر عن جنسه، أو مكانته الاجتماعية، أو إمكاناته.

وكما هو واضح فإن هذه الإصلاحات وجدت طريقها للتطبيق فى ظل ظروف وتغيرات سياسية واجتماعية مهمة ، أما الإصلاح الثالث فقد تم فى ظروف متغيرة نسبياً فمنذ الإصلاح الثالث قامت العديد من التطورات والتى من ضمنها إنشاء "المجلس المركزى للتربية (للتعليم)" Central Council for Education فى عام 1952 كجهاز إستشارى تابع لوزارة التربية والتعليم ويقوم بدراسة وبحث السياسات والخطط التربوية المهمة وذلك تبعاً لتعليمات وزير التربية والتعليم فى اليابان.

وفى عام 1971 رفع "المجلس المركزى" تقريره الثانى والعشرين بعنوان "الخطوط الإرشادية الأساسية لتطوير نظام التعليم المتكامل الملائم للمجتمع المعاصر" وعرض هذا التقرير التطورات الثورية الخاصة بالتعليم اليابانى من رياض الأطفال وحتى الجامعة ولكن التغير الاجتماعى فى اليابان كان أسرع من المتوقع مما نجم عنه مشكلات عدة فى مختلف مراحل التعليم.

ولمواجهة هذه الظروف الاجتماعية المتغيرة أنشأت الحكومة الوطنية مجلس " Ad Hok Council " للإصلاح التعليمى فى عام 1984 والذى يقع مباشرةً تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء، وقد عرض هذا المجلس، والذى سمى فيما بعد " المجلس القومى للإصلاح التعليمى " ، لأربعة تقارير من التوصيات- الأول فى عام 1985 ، والثانى 1986 ، والثالث 1987 أما الرابع والأخير فقد كان فى أغسطس 1987.

ولقد انحل هذا المجلس فى العشرين من أغسطس 1987 ، ولكن بناءً على توصياته تحاول وزارة التربية والتعليم جاهدة تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

ويمكن تلخيص الأحداث الأساسية فى التعليم اليابانى منذ بدأت اليابان تطبيق نظام التعليم المدرسي فيما يلى:

1871	إنشاء وزارة التربية والتعليم
1872	إصدار النظام التربوى للمدارس الابتدائية، المتوسطة والجامعية (الإصلاح الأول)
1886	إقرار أول نظام تربوى معتمد، إلزامية التعليم الإبتدائى لمدة (3) أو (4) سنوات
1908	مد التعليم الإلزامى الى 6 سنوات
1946	إصدار الدستور (بدأت صلاحيات أعماله فى 3 مايو 1947)
1947	إعلان القانون الأساسى للتربية وقانون المدارس، واتباع نظام 6-3-3-4، ومد إلزامية التعليم الى 9 سنوات (الإصلاح الثانى)، وإنشاء نظام المدارس المتطورة.
1950	إقرار نظام الكليات المتوسطة.
1952	إنشاء المجلس المركزى للتعليم لدراسة النظام التربوى والسياسات المهمة للتربية والعلوم والثقافة
1962	افتتاح الكليات التطبيقية
1971	التوصيات الخاصة بالإجراءات المهمة من أجل التوسع الكامل وتطوير التعليم المدرسى.
1973	إلزامية التعليم المدرسى لكل المعاقين بدنياً أو عقلياً ويضاف الى ذلك الأكفاء والصم (بدئ فى تطبيقه عام 1979)
1976	افتتاح المدارس التدريبية الخاصة
1977	إنشاء المجلس القومى لإجراء امتحان القبول بالجامعة وإدارة وتنظيم الاختبارات التحصيلية المعمول بها فى جميع الجامعات العامة والحكومية بالنسبة للطلاب الملتحقين بالمرحلة الأولى وذلك بداية من عام 1979
1984	تأسيس المجلس القومى للتربية تمهيداً للإصلاح الثالث
1987	فض المجلس القومى للإصلاح التربوى
1989	استئناف المجلس المركزى للتربية لعمله

وقد شهدت اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطوراً اقتصادياً كبيراً وحققت انجازات كبيرة فى مجالات العلم والتكنولوجيا وعلاوة على ذلك فقد دخلت اليابان عصر التعليم العالمى ونتيجة التغير السريع فى البيئة الاجتماعية تم إعادة النظر فى الطريقة التقليدية لكيفية صياغة سياسة التعليم، فكما ذكر

آنفاً فإن المجلس القومى للإصلاح التربوى قد أنشئ فى أغسطس 1984 كجهاز استشارى تابع لمكتب رئيس الوزراء، وقام هذا المجلس بعرض وتقديم إصلاحات جذرية فى سياسات الحكومة المتعلقة بالأمور التربوية بما يمهد ويساعد فى بناء مجتمع خلاق وفعال معد إعداداً جيداً للدخول إلي القرن الحادى والعشرين.

وقبل إنشاء هذا المجلس كانت السياسات المهمة تدرس وتناقش بواسطة المجلس المركزى الذى كان عبارة عن مجلس استشارى تابع لوزير التربية والتعليم، ويمكن أن نجد أن نموذج الدراسة الحالى الخاص بالتعليم الإبتدائى والمدارس الثانوية الدنيا والعليا يعتمد على تقرير المجلس المركزى الصادر عام 1971، أما النموذج الجديد فقد اعتمد على توصيات المجلس القومى للإصلاح التربوى، وفيما يتعلق بالمناهج التى تمت مراجعتها فقد أعدت وجهزت تماماً للمدارس الابتدائية عام 1992 والمدارس الثانوية الدنيا 1993 ومدارس المرحلة الثانوية العليا 1994 على مراحل متتابعة.

وبعد فض المجلس القومى للإصلاح التربوى NCER استأنف المجلس المركزى عمله فى 24 أبريل 1989، وفضلاً عن ذلك ففى داخل إطار وزارة التربية والتعليم هناك العديد من المجالس التى تقوم بدراسة الموضوعات الخاصة بالمرحلة الابتدائية والثانوية بناءً على السياسات الموضوعة بواسطة المجلس القومى للإصلاح التربوى والمجلس المركزى وهذه المجالس يرتبط كل منها بالآخر ارتباطاً وثيقاً وتتضمن عدة مراكز منها: مجلس المناهج، مجلس هيئة بحث الكتاب المدرسى، مجلس التربية العلمية والمهنية، ومجلس التدريب التربوى للموظفين.

بنية النظام التعليمى :

يتكون النظام التعليمى من مجموعة مراحل كما يلى :

التعليم قبل الابتدائى :

يتكون التعليم قبل الابتدائى فى اليابان من مؤسستين مؤسسة رياض الأطفال ودور الحضانة ، وتقدم رياض الأطفال تعليماً للأطفال بين سن الثالثة والسادسة أما مؤسسات التعليم ما قبل المدرسة فهى ليست إلزامية كما تقدمها بشكل أساسى مؤسسات خاصة إذ يلتحق بها حوالى 79.6٪ من الأطفال وذلك حسب إحصاءات عام 1995 ، ويلتحق حوالى 63٪ من الأطفال الذين يبلغون خمسة أعوام برياض الأطفال وذلك حسب إحصاءات 1995 ، ورياض الأطفال مدارس ليست إلزامية تهدف إلى مساعدة الأطفال على أن ينموا عقولهم وأجسامهم وذلك عن طريق تزويدهم ببيئة تعليمية وتربوية صالحة وملائمة.

والمقررات الدراسية المقدمة فى رياض الأطفال تضع مجموعة من الأهداف الأساسية التى تسعى إلى تحقيقها وذلك بالاهتمام بكل ما يتعلق بالطفل من حيث مشاعره وإرادته واتجاهاته بالإضافة إلي الاهتمام بالمحتويات الخاصة التى يتم تدريسها لتحقيق كل هدف من هذه الأهداف.

وتعمل تلك الأهداف بالإضافة إلى المحتوى المقدم على تنمية خمسة جوانب أساسية فى شخصية الطفل وتتمثل فى الصحة والعلاقات الإنسانية والبيئة واللغة والتعبير، ويتم تحقيق الأهداف السابقة وكذلك المحتوى المقدم بها عن طريق ما يقوم به الطفل من لعب وأنشطة أخرى.

ومؤسسات رياض الأطفال عدد ساعات الدراسة اليومية بها لا يقل عن أربع ساعات وكذلك ينبغى ألا يقل عدد أسابيع الدراسة على مدار العام عن تسعة وثلاثين أسبوعاً.

التعليم الابتدائى :

يعد التعليم الابتدائى هو المرحلة الأولى فى التعليم الإلزامى فى اليابان حيث يلزم جميع الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين السادسة والثانية عشر بالالتحاق بالمدارس الابتدائية أو الأولية وفى الغالب يلتحق معظم الأطفال الذين تبلغ نسبتهم حوالى 98.6٪ بمدارس عامة ترعاها الدولة والحكومة المركزية وتشرف عليها.

وتهدف المدرسة الابتدائية أو الأولية إلى تزويد الأطفال بالتعليم الأولى العام الذى يتناسب مع المراحل العمرية التى يمرون بها من حيث خصائص نموهم الجسمى والعقلى، وتشتمل الدراسة فى المرحلة الابتدائية على مجموعة من المواد الدراسية وهى اللغة اليابانية والدراسات الاجتماعية والحساب والعلوم والدراسات البيئية الحياتية والموسيقى والرسم والحرف اليدوية والتربية الرياضية والتربية الخلقية والأنشطة الخاصة.

وتقوم كل مدرسة بتحديد الأنشطة التى تقوم بتدريسها للأطفال وتكون مرتبطة بالمواد الدراسية المقدمة لهم، وقد تم فى سبتمبر 1992 تطبيق نظام خمسة أيام فى الأسبوع لمرة واحدة فى الشهر ثم فى أبريل 1996 تم تطبيق نظام الدراسة لمدة خمسة أيام فى الأسبوع لمرتين كل شهر.

ويهدف نظام تطبيق الدراسة لمدة خمسة أيام فى الأسبوع إلى المساهمة فى المراجعة الشاملة للوظائف التربوية التى يقوم بها كل من المدرسة والبيت والمجتمع، كما يهدف إلى تنمية الشخصية السليمة للتلاميذ، وتتوقع وزارة التعليم أن يحقق هذا النظام نجاحاً كبيراً عندما يتم تطبيقه فى جميع أنحاء البلاد.

وتقترب نسبة الالتحاق فى المدارس الإلزامية فى اليابان من نسبة مائة فى المائة كما أن الانتقال من صف إلى صف فى المرحلة الابتدائية يتم بشكل تلقائى وفى عام 1995 كانت نسبة التلاميذ إلي المعلمين هى 19.4 تلميذاً إلي كل معلم واحد.

التعليم الثانوى :

تتكون مرحلة التعليم الثانوى فى اليابان من مرحلتين وهى التعليم الثانوى فى المدرسة الثانوية الدنيا أو ما يقابل المدرسة الإعدادية والمدارس الثانوية العليا أو ما يقابل التعليم الثانوى لدينا.

وتمثل المدرسة الثانوية الدنيا المرحلة النهائية من التعليم الإلزامى وتقدم للتلاميذ بين سن 12 و 15 عاماً ويحق للتلاميذ الذين أنهوا الدراسة فى المدرسة الدنيا لمدة ثلاث سنوات أن يلتحقوا بالمدرسة الثانوية العليا أو بالمدارس الفنية، وبالنسبة للمدارس الثانوية العليا فهناك ثلاثة أشكال من الدراسة : **دراسة كل الوقت ودراسة بعض الوقت ودراسة بالمراسلة.**

تستمر الدراسة كل الوقت لمدة ثلاث سنوات بينما تستمر الدراسة بعض الوقت والدراسة بالمراسلة أكثر من ثلاث سنوات وتقدم الدراسة بعض الوقت فى الفترات المسائية فى فترة بعد الظهر والفترات المسائية.

وفيما يتعلق بمحتوى التدريس فإنه يمكن تصنيف المقررات بالمدارس الثانوية العليا إلى ثلاث فئات عامة ومتخصصة ومتكاملة وتقدم المقررات العامة تعليماً عاماً يؤكد على المواد الأكاديمية بينما المقررات المتخصصة صممت خصيصاً لكى تزود الطلاب بتعليم مهني أو فني وذلك للطلاب الذين اختاروا مجالاً مهنياً معيناً لكى يعملوا به فى حياتهم المستقبلية وهذه المقررات نفسها يمكن تصنيفها إلى عدة فئات أخرى مثل الزراعة والصناعة ومجال الأعمال والصيد والاقتصاد المنزلى والتمريض والرياضيات وغيرها، أما بالنسبة للمقررات المتكاملة فإنها تقدم تعليماً يجمع بين الجوانب العامة والجوانب المتخصصة.

والتعليم الثانوى فى اليابان يهدف فى مرحلته الأولى إلى تزويد التلاميذ فى سن الثانية عشر إلى الخامسة عشر بالتعليم الثانوى العام الذى يتناسب مع المرحلة العمرية التى يمرون بها من حيث خصائص نموهم النفسى والعقلى وذلك ارتكازاً على التعليم الذى قدم لهم فى المدرسة الأولية.

وتتضمن المواد التى يدرسها الطلاب فى المدرسة الثانوية الدنيا على اللغة اليابانية والدراسات الاجتماعية والرياضيات والعلوم والموسيقى والفنون الجميلة والتربية الصحية والبدنية والفنون الصناعية والتربية الخلقية والأنشطة الاجتماعية ومواد اختيارية أخرى.

وقد وصل العدد الإجمالى للمدارس الثانوية الدنيا فى اليابان فى عام 1995 إلى 11274 مدرسة بها 4570390 طالباً ملتحقاً بها وكان يعمل بها 271010 معلماً وتمثل نسبة التلاميذ للمعلمين فى تلك المدارس 16.9 تلميذاً لكل معلم واحد ، فى نفس العام استطاع 96.7٪ من هؤلاء الطلاب أن يكملوا دراساتهم بالمدرسة الثانوية الدنيا ويلتحقوا بالمدارس الثانوية العليا وكذلك بالمدارس الفنية.

أما المدارس الثانوية العليا فإنها تقدم عدداً من المواد الاختيارية التى يختارها الطلاب حسب اتجاهاتهم وميولهم ولذلك فإن المنهج الذى يتم تدريسه فى كل مدرسة قد يكون مختلفاً قليلاً من حيث هذا المقرر الذى يقدم فى المدرسة وتبعاً لاختلاف القدرات والميول المستقبلية لهؤلاء الطلاب، ولذلك فإنه يحق لكل طالب أن يختار المواد التى تتناسب مع قدراته وميوله واتجاهاته واستعداداته المستقبلية.

وفى عام 1995 التحق 74.2٪ من طلاب المدارس الثانوية العليا بالمقررات الأكاديمية العامة وكانت النسبة الباقية ملتحقة بالمقررات المهنية والتخصصية الأخرى.

والمقررات الدراسية فى المدرسة الثانوية العليا تحدد عدداً من المواد فى التعليم العام وكذلك التعليم المتخصص بالإضافة إلى مجموعة الأهداف والمعايير التى تضعها لكل مادة من المواد الدراسية ، بالإضافة إلى ذلك فإن المدرسة الثانوية العليا تضع عدداً من المعايير المحددة للوحدات التى ينبغى أن يحصل عليها الطلاب فى كل مادة من المواد الدراسية ، وحتى يستطيع الطالب أن يكمل مقررات

المدرسة الثانوية العليا عليه أن يحصل على 50 وحدة Credit أو أكثر من الوحدات التدريسية المقدمة فى المواد المهنية أو المتخصصة.

وقد بلغ عدد المدارس الثانوية العليا فى عام (1995) 5501 مدرسة بها 4724945 طالباً ملتحقاً بها وكان يعمل بها 281117 معلماً ويعد متوسط نسبة الطلاب للمعلمين هى 16.9طالباً لكل معلم، وفى نفس العام استطاع هؤلاء الطلاب أن يلتحقوا بالجامعات وبالكليات المتوسطة.

وبالنسبة لعملية التقويم فى المدارس الثانوية فليس هناك نظم امتحانات خارجية تعقد فى اليابان وإنما تتم عملية الانتقاء ومنح الشهادات عند إكمال كل مرحلة وتتم داخل كل مدرسة وفق عملية تقييم داخلية، حيث يمنح كل مدير مدرسة شهادات التخرج للطلاب وفقاً لعمليات تقويم داخلية تتم داخل كل مدرسة، ويعتمد القبول فى المدارس الثانوية الحكومية فى اليابان على امتحانات تعقدها المجالس التعليمية ذات الصلة أما فى المدارس الثانوية الخاصة فإنها تنظم امتحانات خاصة بها تنظم عملية القبول.

التعليم العالى فى اليابان :

يتضمن التعليم العالى فى اليابان الجامعات والكليات المتوسطة Junior colleges والكليات التقنية Colleges of technology، وتعد الجامعات مؤسسات تعليم عالى ومراكز تعليم تقدم التدريس والبحث المتعمق فى المواد الأكاديمية المتخصصة كما تزود الطلاب بالمعرفة الواسعة.

وتهدف الكليات المتوسطة أيضاً إلى تقديم التدريس والبحث المتعمق فى المواد المتخصصة أيضاً، كما تهدف إلى تنمية قدرات الطلاب التى يحتاجها فى المجالات المهنية والعلمية، كما تهدف الكليات التقنية إلى تقديم التدريس المتعمق فى بعض المواد المتخصصة ومساعدة الطلاب على تنمية قدراتهم التى تتطلبها الحياة المهنية.

ويعتمد القبول في الجامعات والكليات المتوسطة على أساس تنافسي للطلاب الذين أنهوا دراساتهم في المدرسة الثانوية العليا، ويتم اختيار المتقدمين بعد أن يجتازوا مجموعة من الاختبارات التحصيلية التي تعقدها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لتقيس قدراتهم واستعداداتهم المختلفة، كما يؤخذ في الاعتبار التقييم الذي حصل عليه الطلاب في المدرسة الثانوية العليا، وهناك اتجاه متزايد بدأت تأخذ به العديد من الجامعات ويتمثل في قبولها للطلاب بناءً على التوصيات التي يقدمها مديرو المدارس الثانوية العليا.

وفي ربيع عام 1995 كان هناك 1133000 طالباً متقدماً للالتحاق بالجامعات وبالكليات المتوسطة نجح منهم 801000 يمثلون 66٪ من المتقدمين نجحوا في القبول بالجامعات والكليات المتوسطة، وكان 25٪ من هؤلاء المتقدمين قد تخرجوا من المدارس الثانوية العليا قبل عام أو أكثر من تقدمهم، وكان عدد المتقدمين للجامعات والكليات المتوسطة في ذلك العام يمثل 45.2٪ من الفئة العمرية لأقرانهم.

وفي عام 1995 بلغ العدد الإجمالي للكليات المتوسطة 596 وكان يلتحق بها حوالي 498000 طالباً وكان يعمل بها حوالي 20702 عضو هيئة تدريس، وكان العدد الإجمالي للكليات التقنية 62 كلية يلتحق بها 56234 طالباً، ويعمل بها 4306 معلماً، بالإضافة إلى ذلك فهناك مجموعة أخرى من مدارس التدريب الخاص بلغ عدد الطلاب الذين التحقوا بها 36433 معلماً ومدارس أخرى ذات أغراض متنوعة بلغت 2821 مدرسة كان يلتحق بها حوالي 321000 طالباً ويعمل بها 16000 معلماً.

تعليم ذوي الفئات الخاصة :

تقدم اليابان فرصاً تعليمية خاصة للأطفال ذوي الإعاقات المختلفة تبعاً لدرجة إعاقتهم ويتم هذا التعليم إما في مدراس خاصة وذلك للمعاقين مثل مدارس الصم والبكم ومدارس المكفوفين ومدارس أخرى للإعاقات الأخرى أو في

صفوف خاصة أو فى مقررات إضافية فى المدارس الابتدائية العادية أو المدارس الثانوية العادية، وهناك ثلاثة أنواع من مدارس التربية الخاصة فى اليابان مدارس المعاقين عقلياً ومدارس المعاقين بدنياً ومدارس الأطفال ذوى الإعاقات الصحية.

وتهدف مدارس التربية الخاصة إلى تزويد الأطفال ذوى الإعاقات الشديدة بنوع من التعليم يتساوى مع ذلك التعليم المقدم فى المدارس الابتدائية والثانوية العادية، وفى نفس الوقت تحرص علي تزويد هؤلاء الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة لكى يعوضوا ما بهم من إعاقات مختلفة، وهذه المدارس بها قسمان قسم للأطفال فى المرحلة الأولية أو الابتدائية وآخر لهؤلاء الذين فى المرحلة الثانوية الدنيا، وبعض تلك المدارس يكون بها قسم لرياض الأطفال أو قسم للمرحلة الثانوية العليا أما الأطفال ذوو الإعاقات البسيطة فإنهم يلتحقون بصفوف خاصة فى المدارس الابتدائية أو المدارس الثانوية الدنيا، وتصنف تلك الصفوف الخاصة إلى سبعة أنواع وفقاً لإعاقات هؤلاء الطلاب مثلاً المعاقون عقلياً والمعاقون سمعياً وذوو إعاقات الكلام وغيرهم.

أما الأطفال ذوو الإعاقات الصحية والبسيطة نسبياً فإنهم يحصلون على مقررات إضافية داخل المدارس الابتدائية أو الثانوية العادية حيث يدرسون المواد العادية مع أقرانهم بالإضافة إلى تدريس خاص يتلقونه فى صفوف خاصة تبعاً لإعاقتهم.

وقد بلغ عدد مدارس التربية الخاصة فى اليابان عام (1995) 967 مدرسة معظمها أنشأته الحكومات المحلية فى المقاطعات المختلفة، وكان يلتحق فى تلك المدارس حوالى 86000 طالباً وكان عدد المعلمين بتلك المدارس 51900 معلماً.

التعليم الخاص فى اليابان :

بشكل عام تعمل المؤسسات التعليمية الخاصة فى اليابان وذلك بحصولها على تمويل ذاتى من مصادر متعددة يكون بعضها من مصاريف الدراسة التى

يدفعها الطلاب، وجزء من هذا الدخل يتمثل فى الإعانات والمساعدات المالية التى تقدمها لها الحكومة المركزية والحكومات المحلية فى المقاطعات.

وتتمثل أهمية مؤسسات التعليم الخاص فى أن عدداً كبيراً من الطلاب يلتحقون بتلك المؤسسات ؛ ففى عام 1995 مثلاً كان هناك 74٪ من طلاب الجامعات وأكثر من 90٪ من طلاب الكليات المتوسطة وحوالى 30٪ من طلاب المدارس الثانوية العليا وحوالى 80٪ أيضاً من أطفال رياض الأطفال كانوا ملتحقين بمؤسسات تعليم خاص، بذلك فإن مؤسسات التعليم الخاص فى اليابان تلعب دوراً حيوياً ومهماً فى نظام التعليم الوطنى كما أنها تسهم فى تنمية التعليم الرسمى عن طريق ما تقوم به من أنشطة تعليمية وبحثية تنبع من الأهداف المتميزة والمبادئ القومية التى أرساها مؤسسو تلك المدارس الخاصة.

وتهتم الحكومة اهتماماً كبيراً بمساعدة ومساندة مؤسسات التعليم الخاص ففى ميزانية عام 1996 خصصت الحكومة المركزية حوالى 287 بليون ين كمساعدات قومية للجامعات الخاصة والكليات المتوسطة والكليات التقنية وذلك حتى تستطيع تمويل النفقات الخاصة بها، كما خصصت حوالى 70 بليون ين كمساعدات لحكومات المقاطعات لكى تغطي النفقات والمساعدات اللازمة للمدارس الابتدائية والثانوية الخاصة وتغطى النفقات الخاصة بها، كما وصلت المنح المقدمة لمؤسسات التعليم العالى حوالى 16 بليون ين وحوالى 1.93بليون ين مقدمة للمدارس الثانوية العليا الخاصة وذلك لتمويل شراء المعدات واللوازم الدراسية المختلفة لتحديث عملية التعليم بها.

كما تقدم الحكومة العديد من القروض الميسرة ذات الفائدة البسيطة جداً والتى تسدد على فترة طويلة وتمنح هذه القروض لمؤسسات التعليم الخاص حتى تقدم لها ما يعينها على إحداث عملية التحديث والتحسين فى المعدات والتسهيلات والأبنية اللازمة لها وتقدر تلك النسبة فى عام 1996 بحوالى 72 بليون ين لهذه القروض المقدمة لتلك المدارس.

مؤسسات تعليمية أخرى :

بالإضافة إلى المعاهد والمؤسسات التعليمية السابقة سواء الابتدائية أو الثانوية أو التعليم العالى هناك مجموعة متنوعة من المؤسسات تعرف باسم مدارس التدريب الخاصة أو المدارس المتنوعة وتدار معظم هذه المدارس بشكل خاص وتقدم للشباب مقررات مهنية وعلمية قصيرة المدى فى الطهى والخياطة ومسك دفاتر الحسابات والكتابة على الآلة الكاتبة والتصميم واللغات الأجنبية وميكانيكا السيارات والإلكترونيات وبرامج الكمبيوتر وغيرها وقد تم إعادة تصنيف المدارس المتنوعة التى تفى بمعايير تضعها وزارة التربية والتعليم لتصبح تلك المدارس بمثابة مدارس تدريب خاصة.

التسهيلات التعليمية الاجتماعية :

يتم تنظيم الأنشطة التعليمية للكبار وللشباب عن طريق هيئات حكومية وغير حكومية وتشتمل كثير من التسهيلات العامة الرئيسة على قاعات المواطنين ومراكز الشباب ومراكز الطبيعة للأطفال والمتاحف والمكتبات العامة ومراكز التدريب البدنى والاستجمام والتسهيلات التربوية الاجتماعية.

فهذه القاعات توفر من الأنشطة التعليمية ما يهدف إلى تحسين الحياة الفكرية والثقافية لأفراد المجتمع وتتضمن أنشطتها إجراء أنواع مختلفة من الحلقات الدراسية والمحاضرات والمعارض الفنية والعروض السينمائية واللقاءات الخاصة بالتدريبات البدنية والاستجمام وتعد مراكز الشباب منشآت عامة أقيمت بغرض إتاحة الفرص أمام الشباب للتدريب الجماعى فى مناطقهم السكنية أما بالنسبة للأطفال فى سن المدرسة الإلزامية فتقوم السلطات التعليمية القومية والمحلية بتوفير مراكز الطبيعة للأطفال فى مناطقهم السكنية وهى متوفرة بشكل عام فى المناطق الريفية.

الإدارة التعليمية والتمويل :

تتركز السلطة التعليمية فى وزارة التربية والتعليم التى تتولى إدارة عدد من المنشآت الحكومية تضم الجامعات والمتاحف ومراكز الشباب ومعاهد البحث كما تقدم الوزارة كذلك الإرشاد والنصح والمساعدة المالية إلى السلطات التعليمية المحلية الموجودة بالمحافظات والبلديات والتى تكون بدورها مسئولة عن جميع مستويات التعليم فى مناطقها الخاصة ، ويوجد مجلس تعليم داخل كل محافظة من المحافظات السبع والأربعين وداخل كل وحدة من البلديات التى يزيد مجموعها عن ثلاثة آلاف بلدية ، ويضطلع مجلس التعليم بمهمته كسلطة تعليمية محلية.

وتسهم الحكومة القومية والحكومات المحلية فى المحافظات والبلديات بتحمل مسئولية الدعم المالى للتعليم العام ويتولى كل مستوى حكومى إمداد الأنشطة التعليمية التابعة له بالتمويل المستمر من حصيلة الضرائب ومن وسائل الدخل الأخرى، بالإضافة إلى الهبات العامة غير المحددة المقدمة إلى السلطات المحلية فإن الحكومة القومية تمنح إعانات مالية خاصة بالتعليم على نصف قيمة المرتبات التى يتقاضاها معلمو المدارس الإلزامية.

إدارة التعليم فى اليابان

هناك عدة مستويات لإدارة التعليم فى اليابان فهناك مستوى الإدارة التعليمى على المستوى الوطنى وآخر على المستوى الإقليمى وآخر على المستوى البلدى المحلى.

أولاً : الإدارة التعليمية على المستوى الوطنى

تعد وزارة التربية والعلوم والثقافة هى السلطة المركزية المسئولة عن التعليم فى اليابان ويحدد القانون مسئوليتها فى نشر وتطوير التعليم والعلوم والثقافة وتتمتع الوزارة بسلطات معينة وكثيرة فى مختلف الميادين التربوية والعلمية

والثقافية ،وفى مجال التعليم تعد الوزارة مسئولة عن التخطيط المتكامل والتنسيق لعمليات تطوير وتحسين البرامج التعليمية على مستويات متعددة وفى المناطق والأقاليم المختلفة.

كما تدير الوزارة عدداً من المؤسسات التربوية تشمل الجامعات والكليات المتوسطة والكليات الفنية ونزل الشباب والمتاحف ولها صلاحيات واسعة فى إدارة هذه المؤسسات كما تقدم الوزارة الإرشادات والنصائح والمعونات المالية لسلطات التعليم المحلية المتمثلة فى مديرى الإدارة الإقليمية والبلدية ومجالس التعليم فيها ، ويتمتع وزير التربية والثقافة بسلطة إقرار إنشاء معاهد التعليم العالى الحكومية والأهلية وتقديم التوجيه اللازم للقيام بعملها .

ثانياً : الإدارة التعليمية على المستوى الإقليمى

يوجد فى اليابان 47 إقليماً ينقسم كل منها لعدد من البلديات المحلية ولكل إقليم مجلس للتعليم يعتبر السلطة التعليمية المركزية فى هذا الإقليم، ويعتبر مجلس التعليم مسئولاً عن إدارة وتنفيذ العمل التربوى والعلمى والثقافى فى الإقليم.

ويتألف مجلس التعليم من خمسة أعضاء يعينهم الحاكم بموافقة مجلس الحكم الإقليمى، وينتخب الحاكم والمجلس الإقليمى من قبل سكان تلك الأقاليم ويجرى تعيين أعضاء مجلس التعليم عادة لمدة أربع سنوات ويكون مسئولاً أمام المجلس عن تنفيذ السياسات والإجراءات التى يقترحها أو يقرها المجلس، ويخضع هذا التعيين لموافقة وزير التربية والعلوم والثقافة ، **وتتحدد مهام مجلس التعليم الإقليمى فيما يلى :**

1- الإشراف على مؤسسات التعليم الإقليمية التى تضم المدارس الثانوية العليا ومعاهد المعاقين الخاصة وقاعات المواطنين العامة والمكتبات ونزل الشباب ومراكز البحث التربوى وغيرها وذلك باستثناء الجامعات والكليات المتوسطة.

2- تطوير برامج تعليم الكبار ونشاطات اليونسكو وحماية الممتلكات الثقافية.

3- تقديم النصح والمشورة الفنية والمعونة المالية لمجالس التعليم البلدية المحلية التابعة للأقليم.

4- الطلب من مجالس التعليم البلدية تقديم تقارير عن أعمالها وتوجيه الأوامر لها عند الضرورة لتصحيح أوضاعها أو تحسين الخدمة التربوية التى تقدمها.

5- إدارة شئون العاملين بها بما فيها تعيين وإنهاء خدمة معلمى المدارس الابتدائية البلدية والمدارس الثانوية الدنيا ومدرسى المدارس الثانوية العليا الذين يعملون بوقت جزئى وتدفع مرتبات ومكافآت المعلمين والمدرسين فى هذه البلدية من قبل حكومة الإقليم.

6- منح شهادات الممارسة للمعلمين والمدرسين.

وبالإضافة إلى ذلك فإن لحاكم الإقليم بعض السلطات والمسئوليات بالنسبة للتعليم من أهمها :

1- الإشراف على إدارة وتسهيل شئون الجامعات فى الكليات المتوسطة.

2- الموافقة على إنشاء مدارس إبتدائية وثانوية خاصة وكذلك مدارس التدريب الخاص والمدارس المتنوعة ورياض الأطفال وحق التفتيش العام على هذه المدارس، ويعتبر الإشراف على مؤسسات التعليم العالى الخاص من مسئولية وزارة التربية والعلوم والثقافة.

3- تنسيق إعداد مشاريع الميزانيات فى القطاعات المختلفة بما فيها قطاع التعليم والإشراف على الميزانيات المعتمدة من مجالس الحكم الإقليمى، كما يعتبر اقتناء الممتلكات التعليمية والتصرف فيها من مسئوليات حاكم الإقليم.

ثالثاً : الإدارة التعليمية على المستوى البلدى المحلى

يبلغ عدد البلديات فى اليابان أكثر من 3300 بلدية ولكل بلدية مجلس للتعليم مسئول عن إدارة شئون التعليم والعلوم والثقافة به، ويتكون مجلس التعليم من خمسة أعضاء يعينهم الحاكم بموافقة مجلس الحكم المحلى وينتخب المحافظ وأعضاء مجلس الحكم المحلى من قبل السكان ويكون تعيين أعضاء مجلس التعليم لمدة أربع سنوات عادة كما هى الحال بالنسبة لمجالس التعليم الإقليمى، وينتخب المجلس البلدى للتعليم مفتشاً عاماً للتعليم يكون مسئولاً تنفيذياً وذلك بموافقة المجلس الإقليمى للتعليم ويتحمل المفتش العام مسئولية تنفيذ السياسات التعليمية والإجراءات التى يقترحها او يقرها المجلس.

وتتلخص مهام المجلس البلدى للتعليم فيما يلى :

1- إدارة المؤسسات التعليمية البلدية وبصفة خاصة المدارس الابتدائية والثانوية الدنيا وقاعات المواطنين العامة ونزل الشباب والمكتبات.

2- تطوير نشاطات تعليم الكبار ونشاطات اليونسكو وحماية الممتلكات الثقافية.

3- إدارة شئون العاملين بما فيها تعيين وإنهاء تعيين معلمى المدارس البلدية المعينين بوقت كامل فى المدارس الثانوية العليا باستثناء المعلمين فى المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية الدنيا والمدرسين بوقت جزئى فى المدارس الثانوية العليا والكليات المتوسطة والجامعات حيث يتم تعيين مدرسى الكليات المتوسطة والجامعات التابعة للبلديات من قبل المحافظ.

4- اعتماد الكتب الدراسية اللازمة للمدارس البلدية الابتدائية والثانوية.

بالإضافة إلى ذلك فإن للمحافظ بعض السلطات والمسئوليات بالنسبة للتعليم أهمها :

1- الإشراف على إدارة وتسهيل شئون الجامعات والكليات المتوسطة التابعة للبلدية.

2- تنسيق إعداد مشاريع الميزانيات للقطاعات المختلفة بما فيها قطاع التعليم والإشراف على تنفيذ الميزانيات المعتمدة عن الحكم المحلى،وكذلك اقتناء الممتلكات التعليمية أو التصرف فيها.

تمويل التعليم

يعد تمويل التعليم فى اليابان مسئولية مشتركة بين السلطات المركزية الوطنية والإقليمية والمحلية، وتقدم كل سلطة الدعم المالى اللازم لمؤسساتها التعليمية وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى الخاصة بها، ولا يشترط أن يخصص جزء من الضرائب التى تجعلها الحكومة المركزية أو السلطات الإقليمية والمحلية لشئون التعليم بالتحديد بما يعنى أنه لا توجد ضرائب خاصة على التعليم فى اليابان.

الإنفاق التعليمى للحكومة المركزية

يمكن تصنيف الإنفاق التعليمى المركزى إلى فئتين :

1- مصروفات المؤسسات التعليمية الوطنية كالجامعات وغيرها وخدماتها المختلفة.

2- معونات الحكومة المركزية الخاصة بالتعليم المقدمة إلى الأقاليم والبلديات والمؤسسات التعليمية الخاصة وجهات أخرى.

وبالإضافة إلى المعونة الحكومية الخاصة بالتعليم تقدم الحكومة منحاً تسمى ضريبة التخصيص المحلية للأقاليم والبلديات، وتخصص الحكومة نسبة

معينة حوالى 32٪ من ضرائب الدخل والرسوم وضريبة المشروبات الروحية لضريبة التخصيص المحلية وتوزع كمنح بين الأقاليم والبلديات ويهدف هذا الإجراء إلى تحقيق العدالة وتخفيض مظاهر التفاوت فى الإمكانات المالية للإقليم والبلديات ورغم أن أوجه صرف هذه المنح لا يجرى تحديدها إلا أن جزءاً منها يخصص للصرف على التعليم.

الإنفاق التعليمى للسلطات الإقليمية والمحلية

يشمل الإنفاق التعليمى على المستوى الإقليمى أوجه الإنفاق التالية:

1- الصرف على المؤسسات التعليمية الإقليمية والخدمات التى تقدمها.
2- الرواتب والمكافآت للعاملين فى المدارس الابتدائية والثانوية الدنيا والمدرسين بوقت جزئى فى المدارس الثانوية العليا.
3- المعونات المالية التى تقدم للبلديات لإغراض التعليم.

ويشمل الإنفاق التعليمى على المستوى المحلى الأوجه التالية :

1- الصرف على المدارس الابتدائية والثانوية الدنيا المحلية باستثناء رواتب المدرسين.
2- الصرف على المؤسسات التعليمية البلدية الأخرى.

الرسوم الدراسية

لا تحصل الدولة أية رسوم دراسة على التعليم فى المدارس الرسمية الابتدائية والثانوية الدنيا التى تقدم تعليماً إلزامياً بينما تحصل رسوماً دراسية من طلبة المدارس الثانوية العليا ومعاهد التعليم العالى الرسمية وتعتبر هذه الرسوم إيرادات عامة للسلطة التى تدير المؤسسات التعليمية ولا يشترط أن تخصص للصرف على التعليم.

وبينما تحدد وزارة التربية والتعليم والثقافة الرسوم الدراسية التى تحصلها المؤسسات التعليمية الوطنية فإن السلطات الإقليمية والمحلية هى التى تحدد الرسوم الدراسية للمدارس المسئولة عن إدارتها والواقعة فى مناطقها وتعتبر المدارس الأهلية الخاصة مسئولة عن دخلها بما فى ذلك الرسوم الدراسية التى تحصلها، غير أن هذه المدارس الأهلية تعتمد فى جزء كبير من دخلها على المعونات التى تحصل عليها من الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم.

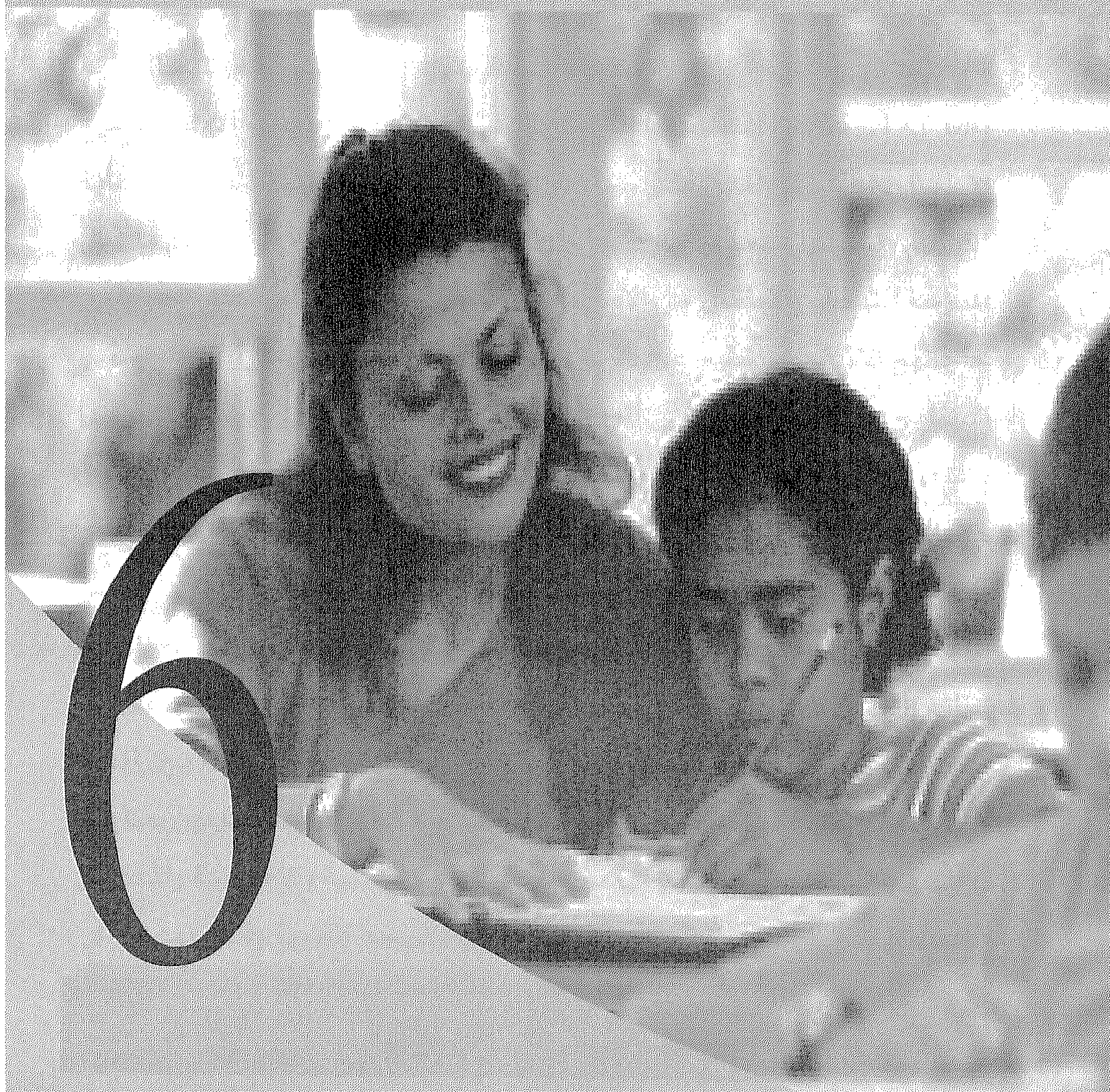
برامج المساعدة الطلابية

تقدم كثير من الجهات فى اليابان مساعدات مختلفة للطلبة ومنها المؤسسة اليابانية للمنح الدراسية التى تدعمها الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والمحلية وهيئات النفع العام، وقد تأسست المؤسسة اليابانية للمنح الدراسية عام 1944 بهدف تقديم منح دراسية على هيئة قروض للطلبة المتفوقين فى دراستهم والذين تحول ظروفهم المادية من متابعة الدراسة، وبذلك تسهم هذه المؤسسة فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتنمية الموارد البشرية الضرورية لتقدم المجتمع، ويستفيد من قروض المؤسسة الطلبة المسجلون فى المدارس الثانوية العليا والكليات الفنية والكليات المتوسطة والجامعات بما فيها كليات الدراسات العليا ومدارس التدريب الخاصة.

وتصرف هذه القروض للطلبة بناءً على توصيات رؤساء ومديرى المؤسسات التعليمية كما تمنح الحكومة المركزية معونة مالية للمؤسسات التعليمية الأهلية لأغراض المساعدة الطلابية وتأخذ هذه المعونة شكل قروض طويلة المدى والتسديد بفائدة منخفضة تقدمها الحكومة إلى المؤسسة اليابانية لتنمية المدارس الخاصة وهى مؤسسة ذات نفع عام أى أنها لا ربحية تدعمها الحكومة، وتوزع المؤسسة هذه القروض على المدارس والمعاهد الأهلية التى تقدم لطلابها برامج خاصة للمساعدات سواء على شكل منح أو قروض أو تسهيلات لدفع الرسوم الدراسية بالتقسيط.

الفصل السادس

التعليم فى مصر



الفصل السادس

التعليم فى مصر

معلومات أساسية :

تولى مصر اهتماما كبيرا بالتعليم وفي جميع أنواعه وذلك اعتباره قضية مجتمية ، حيث اهتمت في تعليم ما قبل المدرسة وذلك من خلال اعطاء احتياجات الاطفال اولوية عليا عند تخصيص الموارد على كافة المستويات بكافة الحقوق التربوية للأطفال في الرخاء وفي الازمان الاقتصادية عملا بمبدأ الاطفال اولا ، والاهتمام برعايتهم المبكرة وتنمية شخصياتهم ومواهبهم وقدراتهم العقلية والبدنية الى اقصى امكاناتها عن طريق: توفير الرعاية الصحية الاولية لجميع الاطفال في القرى والمدن على حد سواء، وتوعية الاباء والامهات بأهمية رعاية اطفالهم وتشكيل شخصياتهم كما واهتمت بتحسين كفاءة وجودة تعليم ما قبل المدرسة ليتمكن الاطفال من الافادة من الفرص التربوية المتاحة على نحو يلبي حاجاتهم الاساسية للتعليم عن طريق: تطوير اعداد المعلمات وتدريبهن، وتطوير البرامج والانشطة بمدارس الحضانة ورياض الاطفال، وتجهيز المدارس بالتجهيزات المناسبة، وتشجيع الجهود الذاتية لبناء مدارس الحضانة والرياض كما اهتمت مصر بالتعليم الاساسي وهو ليس فكرا تربويا جديدا على المجتمع المصري، حيث خططت مصر لمشروع التعليم القومي عام 1880 وفي السنة 1916انشات وزارة المعارف المدارس الراقية للبنين والبنات لتكون الحلقة المتهمة لحلقة التعليم الاولي، وفي عام 1925 ظهرت مدارس العمالة والتي عرفت فيما بعد بإسم مدارس الحقول وسميت بهذا الاسم لان منهج الدراسة يجمع بين المواد النظرية والعملية ، وفي مطلع الاربعينيات الطلبة اللذين لا يستطيعون بمتابعة دراستهم الاكاديمية وهناك المدارس الاعدادية الرياضية والتجريبية والمدارس الاعدادية للتربية الخاصة، وكما اهتمت مصر بالمرحلة الثانوية والتي تهدف الى

اعداد الطلاب للحياة جنبا الى جنب مع اعدادهم للتعليم العالي والجامعي، وبقت وزارة التربية والتعليم تعمل على رفع سوية التعليم الثانوي حتى اعلنت عام 2000 الى اتجاهات سياسية التعليم واهدافه وكانت تلتزم بما يلي:

1_تحقيق التعليم للجميع والوصول بالتعليم الى التميز.

2_ تعزيز الشعور بالولاء والانتماء للوطن والاعتزاز بالجذور والقيم.

3_ تنمية المهارات الجديدة في مجال تكنولوجيا الاتصال، وتمكين الاجيال الجديدة من فهمها واتقانها.

4_ اكساب الطلاب مهارات حياتية متعددة ومتنوعة مثل مهارات الاتصال والتفاوض وادارة الاعمال لتمكين الطلاب من التعامل الذكي مع المتطلبات الواقعية والمتطورة للمجتمع المصري.

وهناك التعليم الجامعي فكيف كان التعليم الجامعي في مصر.

التعليم الجامعي في مصر

أ_ المدخل التاريخي

في عام 1917فكرت الحكومة المصرية في انشاء جامعة حكومية، حيث تم تشكيل لجنة اشارات بضم المدارس العالية القائمة وقتئذ الى ادارة واحدة وضعت مشروعها. وصدر بذلك قرار مجلس الوزراء في فبراير سنة 1917م وقررت اللجنة تقريرها النهائي لوزير المعارف 1921م.

وفي مارس 1925م صدر مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها والذي جاء فيه: ان تتكون كليات الجامعة من الآداب والحقوق والعلوم والطب، وفي عام 1935م ادمجت في الجامعة المصرية مدرسة الهندسة ومدرسة الزراعة ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطري، وحل اسم "كلية" محل مدرسة بالنسبة اليها جميعا

ولما اشتد الاقبال على التعليم واصبحت الجامعة لا تستوعب كل الطلاب المتقدمين اليها ، قرر مجلس الجامعة انشاء فرعين بالإسكندرية لكليتي الحقوق والآداب ليخفف الضغط على هاتين الكليتين، وقد صادق مجلس الوزراء على ذلك بجلسته المنعقدة في 16اغسطس 1938م.

وفي عام 1940 اطلق على الجامعة المصرية اسم جامعة فؤاد الاول، ثم تم انشاء فرع لكلية الهندسة بجانب فرعي كلية الآداب والحقوق بمدينة الاسكندرية ، وبذلك اصبحت الفروع الثلاثة نواة لجامعة فاروق الاول، والتي تم اشاؤها وتنظيمها بالقانون رقم 32لسنة 1942م ونظرا للإقبال المتزايد لشباب الامة على التعليم الجامعي، فقد صدر القانون رقم 93لسنة 1950م بإنشاء جامعة "ابراهيم باشا الكبير" بمدينة القاهرة وتتكون من كليات الطب والآداب والعلوم والهندسة والزراعة والتجارة والحقوق ومعهد التربية المستقل للبنين ومعهد التربية المستقل للبنات، الا انه من الملاحظ ان هذه الجامعة لم تنشأ كلها انشاء جيدا ، وانما كانت نواتها بعض الكليات والمعاهد العليا التي كانت قائمة لممارسة الوان من التعليم العالي.

ولما قامت ثورة 23يوليو 1952م رؤى تسمية الجامعات بأسماء ثابتة لا تزول بزوال الافراد ، وانما ترتبط ارتباطا وثيقا بالوطن، فصدر القانون رقم 467 لسنة 1953 بتعديل اسم الجامعة الملك فؤاد الاول الى اسم "جامعة القاهرة" كما عدل اسم جامعة الملك فاروق الاول الى جامعة الاسكندرية، وصدر مرسوم في 1954/2/21 بتعديل اسم جامعة ابراهيم باشا الى جامعة "هليو بوليس" ثم استقر الراي في سبتمبر 1954 على ان يكون اسمها عربيا مألوفا للمواطنين، فسميت جامعة "عين شمس"

ثم توالى بعد ذلك انشاء الجامعات في الاقاليم والقاهرة، كما صدر مرسوم بقانون رقم 156 لسنة 1949م بإنشاء جامعة بمديرية اسيوط اطلق عليها اسم "جامعة محمد علي" ولم يبدأ العمل بها الا في اكتوبر 1957 واطلق عليها

اسم جامعة اسيوط، وقد استتبع ذلك انشاء جامعة المنصورة والزقازيق وحلوان والمانيا والمنوفية وقناة السويس.

وفي اكتوبر من عام 1972م صدر القانون رقم 49 لسنة 1972 بتنظيم العمل في الجامعات المصرية، كما صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون في 17 اغسطس 1975 م بقرار رئيس الجمهورية رقم 809 لسنة 1975 وكذلك التعديلات بقرار رئيس الجمهورية، والذي مازالت الجامعات المصرية تعمل في ضوئه حتى الان.

ب_ الفلسفة والاهداف:

حدد قانون تنظيم الجامعات (1979) في مادته الاولى الوظائف الاساسية للجامعة في : انها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في مجال خدمة المجتمع الارتقاء به حضاريا، متوخية في ذلك رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم، واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة، ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع، وصنع مستقبل الوطن خدمة الانسانية

وعليه يتضح بصورة مجملة ان ابرز الوظائف التي يؤديها التعليم الجامعي، والتي تلاقي اجتماعا من المهتمين والمختصين بهذا النوع من التعليم، تنحصر في : التعليم او التدريس لأعداد وتطوير الموارد البشرية، والقيام بالبحوث العملية وخدمة المجتمع.

وارتباطا بما سبق، فإن الجامعة تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل فيما يلي.

_نشر الثقافة في المجتمع ونقلها من جيل الى جيل.

_الحفاظ على تراث الامة الثقافي وتنميته وتطويره.

_ سد حاجات المجتمع من الكفاءات المتخصصة في جميع فروع المعرفة.

_ التخطيط والتنظيم لعمليات التطوير التي تسعى اليها الدولة.

ـ تطوير البحث العلمي.

ـ المساهمة في حل المشكلات المجتمع.

وعموما فان للتعليم المصري عامة، وللتعليم الجامعي والعالي خاصة اهدافا استيراجية في القرن الحادي والعشرين تتمثل في:

ـ بناء المواطن المصري المؤمن بالقيم الدينية، المعتز بثقافتها الوطنية والعربية.

ـ تكوين الانسان المصري المتوازن في تقديره لتاريخ امته وانجازاتها في الحضارة الانسانية.

ـ تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة للإنسان المصري في جوانبه الجسمية والمعرفية والمهارية والوجدانية والاخلاقية والاجتماعية.

ـ اعداد المواطن المصري ذو العقلية القادرة على مواجهة التغيرات السريعة محليا واقليميا وعالميا.

ـ الوصول بالمتعلمين الى مستوى الاتقان والجودة في عصر سريع التغير.

ـ تنمية العقلية الناقدة الفاحصة التي تتضمن التصحيح الذاتي، وتصويب المسار وتقدير الراي الاخر.

ـ تحرير الانسان المصري من السلبية باعتبارها نتاج تراث انتجته عصور من التخلف.

ـ التأكيد على مفهوم التعلم المعتمد على الذات، فالتعلم الذاتي احد المبادئ الاساسية المواجهة للتعلم في المستقبل، بالإضافة الى انه القوة الدافعية لمزيد من التعلم والنمو.

ـ التأكيد على مبدأ التعلم المستمر مدى الحياة، واعادة التدريب وتجديد التعلم طوال حياة الانسان، استجابة لحاجات المجتمع المتجددة، وظروف سوق العمل المتغيرة.

ج_ تنظيم التعليم الجامعي:

تتراوح مدة الدراسة في هذه المرحلة بين اربع سنوات وست سنوات، وتظم الجامعات والمعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم، وكذلك المعاهد الخاصة غير الحكومية التابعة لجمعيات وهيئات او اشخاص، ويقبل بهذه المرحلة الطلاب الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة او الطلاب الحاصلون على الثانوية الفنية بمجموع لا يقل عن 65٪. وتنقسم مرحلة التعليم الجامعي والعالي الى:

أ_ الجامعات: تتضمن هذه المرحلة (13) جامعة منها (11) جامعة تتبع المجلس الاعلى للجامعات بها 194 كلية ومعهد موزعة على جميع محافظات الجمهورية، وتضم 469358 طالبا وطالبة على مستوى الدرجة الجامعية الاولى في العام الدراسي 92/1993م وحوالي 98437 طالبا وطالبة بمرحلة الدراسات العليا، وتعتبر الجامعات الاحدى عشر السابقة بالإضافة الى جامعة الازهر جامعات حكومية، حيث يوجد حاليا ست جامعات خاصة، بالإضافة الى الجامعة الامريكية بالقاهرة، وتقدم هذه الجامعات دراسات في الطب البشري والطب البيطري، وطب الاسنان والصيدلة والهندسة والزراعية والقانون والتجارة والفنون والاقتصاد والعلوم السياسية والتربية.

ب_ المعاهد الفنية: تتمثل في المعاهد الفنية خارج نطاق الجامعات وتخضع لأشراف وزارة التعليم،

ويحصل فيها الطالب على دراسة لمدة عامين بعد حصوله على الثانوية العامة، ويبلغ عددها 59 معهدا، ومنها 32معهدا فنيا تجاريا، 24معهدا فنيا صناعيا، 8معاهد صحية، 3معاهد خدمة اجتماعية، ويبلغ عدد طلابها 118 الف طالب وطالبة في العام الدراسي 92/1993، كما توجد معاهد فنية صناعية نوعية مثل معاهد الالكترونيات والبصريات والكيمياء الصناعية والمعاهد الفنية الفندقية.

جـ ـ المعاهد الخاصة: تضم المعاهد الخاصة نوعين من المعاهد:

1ـ معاهد عليا: مدة الدراسة اربع سنوات جامعية او اكثر تمنح درجة البكالوريوس في التخصصات الاتية: الخدمة الاجتماعية، والدراسات التعاونية والادارية، والتعاون الزراعي، الارشاد الزراعي، التكنولوجيا، السياحة والفنادق، الادارة والسكرتارية التجارية، الادارة والحاسب الالي ونظم المعلومات،

2ـ معاهد متوسطة: مدة الدراسة سنتين، وتمنح درجة الدبلوم المتوسط وفقا للتخصصات العلمية التي تضمها هذه المعاهد.

وقد بلغ عدد المقيدين بالمعاهد العليا الخاصة 104178 طالبا وطالبة حتى العام الجامعي 92/1993م، اما المقيدين بالمعاهد الخاصة المتوسطة فقد بلغ 330794 طالبا وطالبة.

دـ التعليم الجامعي المفتوح: بدا العمل بهذا النظام بمقتضى قرار المجلس الاعلى للجامعات في ديسمبر 1989م بالموافقة على الاخذ بنظام التعليم المفتوح في الجامعات التي ترغب في اقامة هذا النوع من التعليم، بحيث تنشا وحدات ذات طابع خاص تتمتع بالاستقلال المالي والاداري بناء على الجامعات المعينة كمراكز التعليم المفتوح لتنفيذ البرامج التي تقوم بتنفيذها والتي تتمثل في:

ـ برامج تعليمية للحصول على درجة جامعية.

ـ برامج تعليمية لإعادة التأهيل والعاملين الذين يرغبون في رفع مستوى ثقافتهم.

ـ التعليم المستمر للطلبة والعاملين الذين يرغبون في رفع مستوى ثقافتهم.

هـذا بالإضـافة الى بعـض الـبرامج التأهيلية والـتي تتمثـل في : تكنولوجيـا الحاسـب الالـي وتطبيقاتـه، تنمية مهـارات لغـة الاتصـال الانجليزيـة، المحاسـبة التطبيقية وبرامج الادارة التطبيقية،

اما عـن "التعليم في الازهر" لقـد قسـم القـانون رقـم 103 لسـنة 1961م بشـان اعادة تنظيم الازهر وهيئاته الى قسمين:

الاول: المعاهد الازهرية:

تمتد مرحلة التعليم الازهـري قبل الجـامعي الى ثلاثـة عشـر سنة، وتبـدا مـن سن السادسة حتى التاسعة عشرة، حيث تزيد عن التعليم العام بسنتين.

ويحصل الطلاب في نهاية المرحلة على شهادة اتمام الدراسة الثانوية الازهرية وهي المؤهلة لدخول الجامعة الازهرية.

ويـدرس الطـلاب في المعاهـد الازهريـة نفـس المقـررات الـتي يدرسـها طـلاب التعليم العام بالإضافة الى بعض مقررات العلوم العربية والدينية. كما توجـد ثلاثة معاهد ازهرية خاصة هي : معهد البعوث الاسلامية، وهو معهد جامع يشمل تعليم ابتدائي واعدادي وثانوي، ويلتحق بـه الطـلاب مـن كـل بقـاع العـالم الاسـلامي، ومعهد للقراءات.

الثاني: التعليم الجامعي الازهري:

اذ تضم جامعة الازهر كليات دينية مثل : كلية الشريعة والقـانون واصـول الدين وغيرها، وكليات نظرية وعلمية ومنها :ا لطب والصيدلة والتربية والعلـوم والتجارة.

د_ سياسة التعليم الجامعي:

رسمت السياسة التعليمية الجديدة خطوطها الاساسية في التعليم الجـامعي اعتمادا على المؤشرات التالية:

أ_ زيادة فرص التعليم الجامعي والعالي.

ب_ احتياجات قطاعات الانتاج والخدمات من المتخصصين.

ج_ البيانات المتاحة حول العجز والفائض من خريجي الكليات المختلفة.

د_ الطاقة الاستيعابية للكليات الجامعية واراء لجان قطاعات التعليم الجامعي لإعداد الطلاب المقترح قبولها بالكليات التي تدخل في نطاق كل لجنة.

هـ_ مقترحات النقابات المهنية.

و_ اعداد الناجحين في الثانوية العامة، ومستويات النجاح.

اما بالنسبة لجامعة الازهر، والتي تعتبر امتدادا طبيعيا للأزهر الشريف اقدم المعاهد الاسلامية واشهرها. والذي ظل لأكثر من الف عام كعبة المسلمين الثقافية في الشرق والغرب_ فإنها تحكمها وتوجه سياستها التعليمية الخطوط والمبادئ الرئيسية التالية:

1_ ان تكون الجامعة مفتوحة الابواب للطلاب المسلمين الذين يطلبون العلم والمعرفة المتخصصة في دراسة الدين الاسلامي دراسة متعمقة واعية.

2_ تعمل الجامعة على تحقيق نوع من الوحدة الفكرية بين ابناءالعالم الاسلامي وتماسكهم وتنمية انتمائهم للإسلام.

3_ ان تعني في مناهجها وبرامجها بكل ما يقوي الروح وينمي الشعور القومي، وبذلك تؤدي الرسالة العظيمة التي تكفل بها الازهر دائما على امتداد التاريخ، بما يحفظ لمصر دورها القيادي والريادي بين المسلمين.

4_ ان تخرج لمصر والعالم العربي والاسلامي علماء ودعاة متخصصين وذوي ثقافة دينية اسلامية ليكونوا مؤهلين لخدمة المجتمع قادرين على اقتحام العمل في شتى مجالاته.

5_ ان توفر للأجيال القادمة ما تحتاج اليه من القيادات العلمية الرائدة وتهيئ للمستقبل كل مايتطلبه من ذوي الكفاءات العليا والتخصصات الجديدة في كل لون من الوان العلم والمعرفة.

6_ متابعة النشاط العلمي والاستفادة به وتطويره.

هـ_ ادارة التعليم الجامعي وتمويله :

اما عن ادارة التعليم الجامعي في مصر، فإنها تتمثل في المجالس التالية:

أ_ المجلس الاعلى للجامعات : ويتولى هذا المجلس مهمة التخطيط ورسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي، ويعتبر وزير التعليم الرئيس الاعلى للجامعات.

ب_ مجالس الجامعات: ويلي المجلس الاعلى للجامعات في البناء التنظيمي الخاص بالجامعات مجالس الجامعات ذاتها، ويتألف مجلس الجامعة من رئيس الجامعة (رئيسا) ونواب رئيس الجامعة، وعمداء الكليات، بالإضافة الى اعضاء من خارج الجامعة من ذوي الخبرة في شؤون التعليم الجامعي والشؤون العامة، ويختص مجلس الجامعة بمسائل التخطيط والتنظيم والمتابعة في نطاق الجامعة الى جانب بعض المسائل التنفيذية مثل تعيين اعضاء هيئة التدريس وتحديد مواعيد بدء الدراسة، ومنح الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات، الى غير ذلك.

ج_ مجالس الكليات: يلي مجلس الجامعة في البناء التنظيمي الخاص بكل جامعة مجالس الكليات التي تتألف من عميد الكلية (رئيسا) ووكلاء الكلية ورؤساء الاقسام وبعض الاساتذة والاساتذة المساعدين، ويختص مجل الكلية بمسائل خاصة مثل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة في نطاق الكلية، بالإضافة الى مسائل اخرى متفرقة نص عليها قانون الجامعات.

د_ مجالس الاقسام: وتأتي مجالس الاقسام في نهاية البناء التنظيمي، حيث تتألف مجلس القسم من جميع الاساتذة بالقسم والاساتذة المساعدين وبعض المدرسين، ويختص هذا المجلس بالنظر في جميع الاعمال العلمية والدراسية والادارية والمالية المتعلقة بالقسم مثل: تحديد المقررات الدراسية التي يقوم القسم بتدريسها وتحديد محتواها العلمي، وضع خطة للبحوث وتوزيع الاشراف عليها، متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث القسم.

كما توجد بعض المجالس واللجان التي حدد القانون المهام والمسئوليات التي تقوم بها مثل:

أ_ مجلس شؤون التعليم والطلاب: ويشكل هذا المجلس برئاسة نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم والطلاب، وعضوية وكلاء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة، وعدد من الاعضاء من ذوي الخبرة في الشؤون الجامعية والشؤون العامة، ويختص بشؤون الدراسة والطلاب في مرحلة البكالوريوس.

ب_ مجلس الدراسات العليا والبحوث: يشكل هذا المجلس برئاسة نائب رئيس الجامعة بشؤون الدراسات العليا والبحوث وعدد من الاعضاء من ذوي الخبرة في مواقع الانتاج والخدمات، ويختص المجلس بالسائل الخاصة بالدراسات العليا والبحوث بكليات الجامعة.

وتجد الاشارة الى انه توجد مجالس مناظرة لهذه المجالس بكل كلية من كليات الجامعة، كما يوجد جهاز متكامل يرأسه امين الجامعة، ويتولى الاعمال الادارية والمالية في الجامعة.

ج_ المؤتمر العلمي للكلية: يشكل برئاسة عميد الكلية وعضوية جميع اعضاء هيئة التدريس وممثلين عن المدرسين المساعدين والمعيدين وممثلين عن الطلاب المتفوقين في الدراسة بالكلية، ويختص المؤتمر بتدارس ومناقشة كافة شؤون التعليم والبحث العلمي في الكلية.

د_ المؤتمر العلمي للقسم: يشكل من رئيس مجلس القسم وعضوية جميع اعضاء هيئة التدريس وممثلين عن المدرسين المساعدين والمعيدين في القسم، وممثلين عن الطلاب المتفوقين في الدراسة، ويختص بتدارس ومناقشة كافة الشؤون الخاصة بالتعليم والبحث العلمي في القسم.

تمويل التعليم الجامعي والعالي في مصر فإنه يمكن القول بأنه يوجد مصدران لتمويل التعليم عامة، وتمويل التعليم الجامعي والعالي خاصة هما: الاول: يتمثل في الدولة، حيث انها تكفل مجانية التعليم في جميع مراحله، وفي جميع مؤسساته. فالدولة تتحمل عبئ تمويل التعليم بدءا من الحلقة الاولى من التعليم الاساسي وحتى نهاية التعليم الجامعي والعالي، وذلك في ضوء ما تخصصه الدولة من اعتمادات لوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي. الثاني: فيتمثل في القطاع الخاص الذي يشارك في تحميل اعباء التعليم.

هذا بالإضافة الى بعض المساعدات التي تقدمها المؤسسات الدولية في اطار التعاون الدولي، مثل المساعدات المقدمة من الوكالة الامريكية للتنمية الوطنية، وكذلك مساهمات كل من المملكة المتحدة وفرنسا في تمويل بعض مشروعات تطوير التعليم، والقروض المقدمة من البنك الدولي والبنك الافريقي لتمويل اكثر من كلية لأعداد معلمي التعليم الفني.

وتجدر الاشارة الى ان الدولة تحدد اعتمادات اخرى تدرج في موازنة بعض الوزارات مثل وزارة الصحة والصناعة والقوى العاملة وغيرها للقيام ببعض عمليات تدريبية وتعليمية، ولكنها تدخل ضمن الميزانية المخصصة للتعليم. واذا تتبعنا ميزانية التعليم الجامعي منذ قيام الثورة وحتى التسعينات نجد ان هناك زيادة مستمرة في ميزانيته، فقد زادت الميزانية المخصصة للجامعات من 102.914530جنيه عام 1991/90م الى 108.5928300 جنيه عام 1993/90، اما ميزانية التعليم العالي فقد كانت 95.991100 جنيه عام 90/ 1991م، ارتفعت الى 177.312800 جنيه عام 1993/92م بزيادة قدرها 81.321700 جنيه.

و_ البرامج والمقررات الدراسية :

اهتمت الجامعات المصرية بتحديث برامجها ومقرراتها الدراسية تمشيا مع التطورات العالمية واستجابة لمتطلبات سوق العمل، فقد تم انشاء دراسات في الدرجة الجامعية الاولى(البكالوريوس والليسانس) باللغات الاجنبية في كليات التجارة والحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية والتربية، وادخلت العديد من التخصصات الجديدة مثل الهندسة والتكنولوجيا الحيوية، والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء والحاسب الالي كما يدرس جميع الطلاب بالجامعات المصرية اللغة الانجليزية والحاسب الالي.

ز_ نظم تقويم الطلاب :

تعتمد عملية تقويم الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا في مجملها على الاساليب التقليدية ، فالامتحانات هي الاسلوب الاساسي السائد في التقويم، حيث تستخدم الاختبارات التحريرية المقالية، ونادرا ما تستخدم الاختبارات الشفوية الا في شعب اللغات.

ان تقويم التقديم العلمي للطلاب ركن اساسي من اركان العملية التعليمية، ورغم تنوع اساليب تقويم التقدم العلمي للطلاب، كما اسلفنا من قبل، الا ان سوء استخدام اساليب التقويم قد ادى الى هبوط مستوى التعليم الجامعي، وقد تبين من استجابة بعض اعضاء هيئة التدريس ان نسبة 89.43٪من افراد العينة اكدت على ان الامتحانات الجامعية تعتمد على الحفظ والاستظهار 74.8٪اكدت على ان مفهوم التقويم يقتصر على امتحانات اخر العام 81.3٪اكدت على عدم استمرارية التقويم على مدار العالم الجامعي.

ومن الملاحظ ايضا على عملية تقويم الطلاب بالجامعات، انه بالنسبة للمقررات ذات الطبيعة العملية فإنها تستخدم الامتحانات العملية بجانب الامتحانات التحريرية، اما بالنسبة للأساليب الاخرى في التقويم مثل التقارير والابحاث فإنها لا تستخدم الا في نطاق ضيق، كذلك فإن الطلاب لا يخضع اثناء

المناقشة للملاحظة لتقرير مدى اسهامه في المناقشات ونسبة حضوره، حيث لا يكون لذلك أي وزن في تقرير الدرجة النهائية، اذ نخصص معظم الدرجة الامتحان النهائي لكل مقرر.

ان ذلك الخلل في نظم تقويم الطلاب بالجامعات، قد دفع احدى الدراسات الى التوصية بضرورة تطوير اساليب التقويم لتتواءم مع التطوير المطلوب في نظم التدريس ونقل المعرفة، لتلافي الاخطاء في منهجية قياس الامتحانات لمستوى معرفة الطالب وقدرته على حفظ المعلومات وترديدها، وان تكون الامتحانات في صيغتها الجديدة صالحة لقياس القدرات والمهارات، ومدى المعرفة المكتسبة مع التوسع في الاطلاع على المراجع، وان الحقيقة يمكن التواصل اليها من عدة طرق لكي تتاح الفرصة للعقول ان تنطلق، وان تحلل وتتبسط، فتشجع التميز وتكافئ التفرد والموهبة.

ح_ اعداد وتدريب اعضاء هيئة التدريس بالجامعات:

تشير الدراسات الى انه يتم اختيار اعضاء هيئة التدريس من الصفوة المتفوقة من خريجي الجامعات في المرحلة الليسانس او البكالوريوس ورعايتهم علميا، ثم تعيين المتميزين منهم بعد حصولهم على درجة الماجستير في وظائف مدرسين مساعدين، ثم يعيين من يحصل منهم على درجة الدكتوراه في وظائف مدرسين، كما يرى البعض ضرورة اعداد عضو هيئة التدريس بالجامعة اعدادا تربويا للعملية التعليمية دون الاكتفاء بإعداده علميا في مادته، وعدم تركه للتجربة والخطأ، وان يحيط بمتطلبات المحاضرة الناجحة واساليب ادراة الحوار والمناقشات بالجامعة، مع تدريبه على الاستفادة من الوسائل السمعية والبصرية والتعرف على النظم المختلفة للامتحانات والاختبارات، حتى يمكن ان تحقق العلمية التعليمية اهدافها الرجوة.

يعين رئيس الجامعة بموجب القرار والوزاري رقم (141لسنة 1977م) اعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد اخذ رأي مجلس الكلية او

المعهد ومجلس القسم المختص، ويمون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة، ويكون التعيين في وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين والمدرسين في ذات الكلية دون اعلان.

وتقوم كل جامعة بتكليف جهة او تشكيل لجنة للقيام بالتخطيط والاشراف على برامج الاعداد والتدريب والتنمية المهنية ففي جامعة القاهرة مثلا توجد شعبة متخصصة باسم "شعبة اعداد المعلم الجامعي" تتبع عمادة معهد الدراسات والبحوث التربوية تقوم بالتخطيط للدورة المراد اقامتها للأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والاشراف على تنفيذها، كما يشترك في الاشراف على مجموعات العمل اثناء الدورة مجموعة من اعضاء هيئة التدريس المكلفين من الشعبة بذلك.

وفي جامعة عين شمس قسم متخصص في ادارة الجامعة باسم قسم تدريب المدرسين المساعدين والمعيدين، وهذا القسم تتبعه عدة لجان تتوزع عليها مسؤولية الاشراف والادارة والتنفيذ، كذلك تم انشاء مركز متخصص بتطوير التعليم الجامعي، ويسمى " مركز تطوير التعليم الجامعي" وذلك في كلية التربية عام 1991م وجعل من مهامه المتعددة.

_ تطوير طرق التدريس لإثراء العملية التعليمية.

_ التدريب على استخدام الوسائل التعليمية.

_ التدريب على بناء ادوات التقويم.

_ اعداد وتنفيذ الدورات التدريبية للمدرسين والمعيدين.

_ عقد دورات تدريبية لمن يرغب من الجامعات والهيئات المختلفة.

ومن الاساليب التي يتم استخدامها في برامج الاعداد والتدريب والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات: المحاضرات والمناقشات التي تتم بين المشرف وبين المجموعات المتدربين، والوجبات التي يكلف به المشاركون والتي

تتمثل في تكليفهم بكتابة تقارير عن عمل المجموعة واسماء المشاركين فيها او تخطيط لدرس يومي مصغر او التخطيط لوحدة دراسية....الخ.

وانسجاما مع الاتجاهات العالمية والمحلية المعاصرة، بضرورة الاهتمام بالإعداد التربوي والمهني للمعلم الجامعي، والتزاما بما جاء في قانون تنظيم الجامعات المصرية، قامت جامعة الزقازيق_ شأنها في ذلك شأن كافة الجامعات المصرية_ بإصدار تشريع يقضي بإلزام المعيد والمدرس المساعد بحضور واجتياز دورة تدريبية لإعداد المعلم الجامعي قبل تعيينه في وظيفة مدرس، حتى يصبح اكثر كفاءة وفعالية في اداء مهامه، ولقد بدأت اول دورة لا عداد المعلم الجامعي في 1977/1/29م، ثم توقف العمل فيها عام 1979م لتستأنف مرة اخرى في عام 1983م، واستمرت في الانعقاد لعدد يتراوح بين 2_5مرات سنويا، وقد بلغ عدد دوراتها حتى منتصف عقد التسعينات اثنان وخمسون دورة، وعدد المتخرجين منها (2245) دارس ودارسة.

ويلاحظ انه رغم محاولات التطوير الراهنة للتعليم الجامعي المصري توجد العديد من المشكلات الرئيسية التي تعوقه عن تحقيق اهدافه وتتمثل هذه المشكلات فيما يلي:

1_ تدني معدلات قبول الطلاب بالجامعات بمقارنته بالدول المتقدمة رغم الاهتمام الكبير بالتوسع في انشاء الجامعات الحكومية والخاصة ومحاولة زيادة نسبة الاستيعاب عاما بعد عام باعتباره مطلبا اساسيا ومطمحا اجتماعيا للأسرة المصرية.

2_ وجود فائض من الخريجين في مجالات لا تستوعبها سوق العمل نتيجة قلة الدراسات الدقيقة والمستمرة لحاجات المجتمع المتغيرة من التخصصات الجامعية المختلفة.

3_ نقص الميزانيات المخصصة للإنفاق على البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات.

4_ اختلال توزيع الوحدات ذات الطابع الخاص على الجامعات واعتمادها على العمل الفردي وضعف مصادر تحويلها.

5_ تدني كفاءة وجودة التعليم الجامعي.

6_ عدم وجود خطة قومية لأولويات البحث العلمي بالجامعات ولقضايا التي تسهم في تشكيل المستقبل.

7_ ضعف الرابطة بين التعليم الجامعي وعالم العمل ومتطلباته.

8_ اتباع طرق تدريس تقليدية مما ادى الى تدني فعالية مشاركة الطلاب في الانشطة التعليمية.

9_ نقص البرامج والمقررات الدراسية الملائمة لمقتضيات العصر الجديد ومتطلبات سوق العمل.

10_ وجود فجوة بين السياسات القومية للتوسع في التعليم الجامعي وسياسات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي ادت الى تدني كفاءة مخرجات التعليم الجامعي.

وفي ضوء ما سبق يمكن الاستفادة من خبرات الجامعات الانجليزية واليابانية في التغلب على المشكلات الرئيسية التي تعوقه عن تحقيق اهدافه وتطويره بما يرفع من كفاءته وجودته وتحسين مخرجاته التعليمية لتلحق مصر بمعدلات القبول العالمية عن طريق:

1_ تنويع فرص المسارات التعليمية.

2_ التحول الى مجتمع التعليم المستمر المبني على منظور بعيد الدى.

3_ مساهمة القطاع الخاص في التوسع في مؤسسات التعليم الجامعي.

4_ الاهتمام بإحداث توازن بين اعداد الطلاب المقبولين بالجامعات واحتياجات قطاعات الانتاج المختلفة من القوي العاملة المدرية.

5_ وضع اسس لانتقاء الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي عن طريق ايجاد اختبارات قبول متنوعة مثل الاختبارات المقالية، واختبارات المهارات العملية والمقابلات وغيرها.

6_الاعتماد على التخطي السليم القائم على الدراسات الدقيقة للواقع السكاني والاقتصادي والاجتماعي والاهداف المستقبلية للمجتمع وفلسفته الاجتماعية عند تقدير اعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي.

7_ تنويع نظم الدراسة بالجامعات لتتاح فرص الدراسة الجامعية امام الطلاب المتفرغين وغير المتفرغين تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

8_ الاهتمام بالتوسع في الدراسات الاكاديمية متداخلة التخصصات في اطار السياسة والاقتصاد وعلم النفس والفيزياء والعلوم الطبية والطبيعية وغيرها.

9_ اضفاء البعد الدولي على برامج العلوم والتكنولوجيا والفنون وغيرها بالجامعات.

10_ تبني الجامعات فلسفة الجودة الشاملة، وتعميق مبدأ المسائلة والمحاسبية والتقويم الذاتي بالجامعات بالإضافة الى وضع مستويات.

11_ تحقيق التنافس بين الجامعات والكليات على اساس الخدمة المقدمة للطلاب في ضوء احتياجات سوق العمل.

12_ ادخال البرامج والتدريبات المهنية والتطبيقية ضمن متطلبات التخرج.

13_ استخدام الوسائط المتعددة والحاسبات في الانشطة التعليمية والبحثية بالجامعات، وتزويد المكتبات والمعامل بالإنترنت والحاسبات وغيرها.

14_ التوسع في الجامعات الخاصة مع الحرص على تماثل كفاءة هذه الجامعات بالجامعات الحكومية القومية.

15_ اتجاه الجامعات المصرية نحو العاملين من خلال الاهتمام المتزايد بتدريس اللغات الاجنبية وجعلها متطلبا اساسيا بالجامعات وتوظيفها في الدراسات البيئية ، واضفاء البعد الدولي على البرامج والمقررات الدراسية لتنمية التفاهم والسلام على الصعيد الدولي والاهتمام بعلوم المستقبل مثل علوم الحاسبات والعلوم التطبيقية والتكنولوجية.

الفصل السابع

التعليم فى الأردن



الفصل السابع

التعليم فى الأردن

تمهيد :

كانت خطط التجديد التربوي في الأردن تسير بصورة تلقائية حتى جاء المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي عام 1987 الذي كان نقطة تحول جذرية. وعلى ضوء توصيات هذا المؤتمر وبالتنسيق مع مجلس التربية والتعليم تم التخطيط لمرحلتين من التطوير ابتدأت الأولى عام 1988م حتى 1995م تتجه هذه المرحلة نحو بلورة البنية الأساسية والقاعدية للتعليم (السياسة التربوية- الفلسفة والأهداف- السلم التعليمي- التخطيط والبحث- آلية التطوير وأدواته). وقد أنجزت هذه الأهداف وصدرت فيها مجموعة من التشريعات والقوانين واللوائح، أما المرحلة الثانية فابتدأت عام 1996م وانتهت عام 2000، وتهدف إلى التعميق في تحسين الأثر النوعي لعملية التطوير ورفع القدرة والكفاءة في العمليات التربوية، مستهدفة المناهج والكتب بإدخال المفاهيم الحديثة والمعاصرة، والمباحث التي تربط العملية التعليمية بالحياة اليومية وسوق العمل، وكذا تدريب المعلمين وإعادة تأهيلهم وتطوير ممارساتهم وأساليبهم، وتفعيل دور الإشراف التربوي في هذا المجال.

الهيكل التعليمي :

تشرف وزارة التربية والتعليم على 70 %من التعليم العام في المملكة الأردنية الهاشمية، بينما تتولى جهات حكومية أخرى ووكالة الغوث والتعليم الخاص الإشراف على 30٪ ، علماً بأن رياض الأطفال (وهي غير إلزامية وأكثرها خاصة) ضمن هذه النسبة.

ويتبع الوزارة ست مديريات عامة للتعليم في كل من محافظات، عمان، الزرقاء، البلقاء، إربد، المفرق، الكرك. وتعنى المديرية العامة بالإشراف على السياسة التربوية ووضع الخطط والبرامج والإشراف على تنفيذها ومتابعتها، بينما تقوم إدارات تعليم إقليمية تابعة للإدارات العامة بالإشراف المباشر على المدارس والمتابعة اليومية للعملية التعليمية.

ويلاحظ أن الأقسام والإدارات في المديريات العامة مختصرة ومكثفة، بينما يكون التوسع في الأقسام والإدارات في مديريات التعليم أكثر بروزاً لحاجة الميدان. وهناك أقسام في المديريات العامة لا توجد في المديريات الإقليمية مثل التدريب، ومركز مصادر التعليم، بينما لا تلحظ وجوداً لأقسام مثل الاختبارات والإرشاد وتقنيات التعليم، حيث ضمت إلى مظلة إدارات أخرى بينما هي موجودة بشكل مستقل في مديريات التعليم. وبشكل عام فإن الجهود الحثيثة تتجه نحو اللامركزية في الإدارة التربوية بخطوات مدروسة، وبشكل يتفق مع خطوات التطوير التربوي التي يشهدها قطاع التعليم.

السلم التعليمي:

في المملكة الأردنية الهاشمية يبدأ بمرحلة رياض الأطفال وهي ليست إلزامية وأغلبها خاصة ومدتها سنتان، ثم مرحلة التعليم الأساسي ومدتها عشر سنوات، وهي مرحلة إلزامية وتهدف إلى تحقيق أغراض التربية العامة في إعداد المواطن، ثم مرحلة التعليم الثانوي ومدتها سنتان.

تقدم تجربة الوزارة في مجال تطوير بنية التعليم مثالاً جديراً بالدراسة، وخصوصاً في مجال مرحلة رياض الأطفال، والتعليم الأساسي (10سنوات)، والتعليم الثانوي (سنتان).

ولعل أهم ما في التجربة:

- دمج الصف العاشر «ما يوازي الأول ثانوي «ضمن مرحلة التعليم الأساسي "الإلزامي".
- جعل التعليم الثانوي سنتين بدلاً من ثلاث، ليشمل الأكاديمي والمهني، حيث يدرس الطالب 4 مواد مشتركة بين الأكاديمي والمهني، ومواد التخصص «مواد علمية أو أدبية»، المكونة من مواد إجبارية «الرياضيات في العلمي واللغة العربية في الأدبي» ومواد اختيارية «سلة مواد في العلمي وأخرى في الأدبي، يتم اختيار مادتين للاختبار منها»، إضافة إلى مادة حرة لا تدخل في المعدل العام للطالب.

ويمكّن هذا النظام الطالب الملتحق بالتعليم الثانوي المهني الحصول على شهادة التعليم الأكاديمي عن طريق اجتياز الاختبارات في المواد الإجبارية والاختيارية متى ما أراد.

إضافة إلى ذلك يتيح النظام للطالب فرصة التركيز على مواد التخصص، سواء كان ذلك في القسم العلمي أو الأدبي، دون إضاعة وقت طويل في دراسة مواد ربما لن يتابعها بالدراسة مستقبلاً، كما يساعد النظام على التقليل من عدد المواد الدراسية التي يتعين أن يدرسها والوقت الذي يمضيه في اختباراتها.

نظام التعليم الثانوي:

يهدف التعليم الثانوي في الأردن إلى تكوين المواطن القادر على تحقيق مجموعة من القدرات والمهارات في مختلف المجالات: العلمية والعملية والشخصية الوطنية والإنسانية. ويتألف التعليم الثانوي من مسارين هما:

أ- التعليم الثانوي الشامل: وينقسم إلى قسمين أكاديمي ومهني.

ب- مسار التعليم الثانوي التطبيقي "الإعداد والتدريب المهني".

يوجه الطلاب ممن يحصلون على نسبة 70٪ فما فوق في مرحلة التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي الشامل بشقيه الأكاديمي والمهني. أما الطلاب ممن يحصلون على نسبة دون ذلك فيوجهون إلى مسار التعليم الثانوي التطبيقي »الإعداد والتدريب المهني« ويوجه خريجو التعليم الثانوي الشامل «أكاديمي ومهني» إلى الجامعات أو كليات المجتمع، أما خريجو مسار التعليم الثانوي التطبيقي فيوجهون إلى سوق العمل. يلتحق حالياً حوالي 60٪ من الطلاب بالمسار الأكاديمي. وتهدف الأردن إلى إلحاق 50٪ من الطلاب الذكور بالفروع المهنية .

تشعيب التعليم الثانوي:

يتشعب التعليم الثانوي إلى مسار شامل ومسار تطبيقي:

أ- المسار الشامل:

وينقسم أيضاً إلى مسارين هما:

أكاديمي ومهني، ويحصل الطالب في المسار الأكاديمي على شهادة المرحلة الثانوية العامة بعد إتمام الاختبارات المطلوبة لها، ويحصل الطالب في المسار المهني على شهادة تؤهله للالتحاق بسوق العمل، وفي الوقت نفسه يمكن له الحصول على شهادة الثانوية العامة التي تؤهله إلى الدخول للجامعات أو كليات المجتمع، وذلك عن طريق ما يسمى بنظام التجسير، حيث يدرس الطالب على الأقل مادتين إضافيتين من العلوم الأساسية البحتة، بالإضافة إلى ما يدرسه ضمن الخطة الدراسية الخاصة بالفرع الذي يدرس فيه.

ينقسم المسار الأكاديمي إلى ثلاثة فروع «أدبي، علمي، شرعي«، وينقسم المسار المهني إلى عدد من الفروع «صناعي، زراعي، تجاري، فندقي، تمريض، اقتصاد منزلي، تجميل، خياطة، حرف تقليدية، صناعات غذائية». ويقدم المساران في مدرسة واحدة أو في مدرستين منفصلتين حسب الحاجة.

ب- المسار التطبيقي:

ويقدم من خلال مراكز التدريب المهني وبرعاية مؤسسة التدريب المهني التابعة لوزارة العمل. ويتدرب الطالب في إحدى المهن «الحدادة، اللحام، الكهرباء، النجارة...إلخ». ويحصل على شهادة تدريب تجيز له الالتحاق بسوق العمل ولا تجيز له الالتحاق بالجامعة أو كليات المجتمع.

الإنفاق والرسوم:

تعتمد المدارس الحكومية على الإنفاق الحكومي بشكل كبير، إلا أن هناك رسوماً على الطلبة تبلغ في الصفوف من الأول الأساسي حتى السادس «3» دنانير وهي تعادل 17 ريالاً تقريباً، ومن السابع حتى العاشر «4»دنانير. وتصرف هذه المبالغ على تشغيل المختبرات والصيانة والنظافة والنشاط الرياضي والمكتبة. ونظام المقاصف المدرسية هو السائد في المدارس. حيث يدار بواسطة المشرفين والطلبة ويعود جزء من ريعه أيضاً للصيانة والنشاطات. وهناك أيضاً ما تتبرع به الصناديق الخيرية ومجالس الإعمار في تمويل المختبرات وغرف المصادر، وغيرها من الجهود الذاتية التي تبذلها المدرسة لتأمين بعض الأثاث والتجهيزات.

الإدارة المدرسية:

تمتد الحصة الدراسية إلى «45» دقيقة والبرنامج الأسبوعي «36» حصة وخصوصاً في مرحلة التعليم الأساسي. وتتوزع هذه المرحلة بين نوعين من المدارس، الأول غير مختلط، والآخر مختلط للإناث والذكور وذلك من الصف الأول حتى الرابع فقط. ويقوم بالتدريس فيه غالباً مدرسات. ويتم التدريس في هذه الفصول وفق نظام المجموعات لكل مجموعة من الأطفال طاولة مستديرة داخل الصف ولا يتجاوز طلبة الصف «24» طالباً وطالبة. أما من الصف الخامس حتى العاشر وفي المرحلة الثانوية فالمدارس غير مختلطة، للذكور مدارسهم وللإناث مدارس أخرى، وغالباً ما تكون هيئة التدريس أيضاً غير مختلطة، فيها مدير أو مديرة

المدرسة متفرغ، وله مساعد يعطى جدولاً مخففاً في حدود «10» حصص. ويفرغ أيضاً أمين المكتبة وفني المختبر والمرشد التربوي، وقد يكون في المدرسة سكرتير أو محاسب. وفي المدرسة عدة مجالس، مجلس للمعلمين (أو المعلمات)، مجلس للآباء أو» الأمهات»، مجلس الضبط ويتولى حل المشكلات وما يتعلق بالانضباط المدرسي ويتكون من الهيئة التدريسية وعضو من مجلس الآباء. وهناك مجلس للطلبة منتخب منهم يقدم المشورة فيما يتعلق بالنشاطات والرحلات وتحسين البيئة المدرسية ويكون نواة للإدارة الذاتية .ويتم اختيار مدير المدرسة وغيره من القياديين وفق ضوابط محددة. ويستمر في منصبه كلما كان عطاؤه وأداؤه مستمراً بشكل مناسب. وفي كل مدرسة سجلات شاملة لكل الأنشطة المدرسية كسجل القبول، وسجل الدوام، وسجل الزيارات، وسجل الإشراف، وحضور وغياب الطلبة، وسجل البلاغات وفيه يسجل مدير المدرسة كل ملاحظاته وما يريد إبلاغه للمعلمين سواء بشكل فردي خاص أو بشكل جماعي عام، ويوقع عليه من يعنيه الأمر وهو يستخدم بشكل يومي.

المعلمون والمعلمات:

تستقبل وزارة التربية والتعليم طلبات الراغبين بالعمل في التعليم عن طريق مديريات التعليم التي تقوم بعد إجراء المقابلات والاختبارات بترشيح العدد المحدد لها من أفضل المتقدمين. ويتم الترشيح من خريجي الجامعات ومن كليات المجتمع «سنتان بعد الثانوية» ويجري تدريب المعلمين الجدد وفق برامج محددة. كما أن هناك من المعلمين القدامى من يحمل الثانوية فقط وقد وضعت لهم أيضاً برامج للحصول على البكالوريوس. كما تقوم الوزارة بإيفاد مجموعات من المدرسين للحصول على دبلوم في التربية مدته سنتان في الجامعات الأردنية. وهناك برامج متنوعة للتدريب والتأهيل التربوي تتم على ضوء حاجة المتدرب والمستجدات التربوية التي يفرضها التطوير المستمر للعملية التربوية، والبرامج القصيرة في التدريب تتم في أقسام التدريب. أما البرامج التأهيلية فعن طريق الجامعات وفق

اتفاقيات تتم بهذا الخصوص وقد طورت الأسس والمعايير التي تنظم عمليات التعيين والنقل والترقية بهدف الارتقاء بفعالية الأداء، كما خصص وسام للتربية بمختلف الدرجات يوزع على المتميزين والمتميزات كل عام لحفز العاملين على الإبداع والاجتهاد.

ومن الميزات التي يحظى بها المعلمون صندوق إسكان موظفي وزارة التربية. ويمول هذا الصندوق عن طريق القروض والاشتراكات ومخصصات المكرمة الملكية. كما أن هناك صندوقاً آخر للضمان الاجتماعي للعاملين في وزارة التربية أيضاً.

الإشراف التربوي:

يمر الإشراف التربوي بمرحلة تطويرية منسجمة مع التطوير التربوي عموماً بدءاً من المعايير الموضوعية في اختيار المشرف، ومروراً بتنمية اتجاهات وأساليب الإشراف، إضافة إلى تدريب المشرفين لتزويدهم بالكفايات المهنية والمهارات القيادية. وتم إصدار كتاب «دليل المشرف التربوي» يتم تحديثه، ويزور المشرف المدرسة مرتين في كل فصل دراسي على الأقل، ودوره إرشادي في الغالب. ومتوسط عدد المعلمين لكل مشرف تربوي «60» معلماً تقريباً. وهناك اتجاه نحو إلغاء الإشراف التخصصي والاكتفاء بالإشراف العام والفكرة قيد الدراسة. ويقوم جهاز الرقابة الإدارية والمالية بمتابعة مدى التزام العاملين في المدارس والمديريات بتنفيذ الخطط والبرامج التربوية وفق الصلاحيات والتشريعات عن طريق الزيارات الميدانية، ويهتم بصورة خاصة بأعمال الصيانة واللوازم، واستخدام السجلات وما يتعلق بالشهادات العلمية والأمور المالية والإدارية.

الاختبارات:

تهتم إدارة الاختبارات في الوزارة والمديريات بأمور عدة أهمها إعداد الأسئلة والاختبارات، وجداول الدرجات، وتصنيف الوثائق والشهادات، وتعليمات الدوام والعطل خلال العام الدراسي.

وتهتم هذه الإدارة بتزويد المعلمين بالأساليب الحديثة في الاختبارات مثل الاختبارات التشخيصية «أسلوب أدائي في التدريس والتقويم»، والاختبارات المحكية «وتختص هذه بالمهارات دون التحصيل». وقد أعدت لهذا الغرض نماذج من المواد والإجراءات والأدلة للاستعانة بها، كما يجري إعداد اختبارات تشخيصية على عينات من الطلبة في بعض المدارس والصفوف لغرض التحليل والتقويم. وقد تم إدخال أجهزة الحاسوب في اختبار الثانوية العامة وهناك مجلس للاختبار العام، كما تتم الاختبارات العامة عن طريق لجان وفرق تنفيذية.

وتعطى الوزارة وزناً تاماً للاختبارات العامة في نهاية المرحلة الثانوية، حيث يأخذ الاختبار العام وزناً قدره100% ، وتعد نتائج الاختبارات أساساً في قرارات القبول بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوزارة تتعاون مع مجلس الاختبارات الإسكوتلندي في تطوير نظام الاختبارات ووضع المواصفات وتدريب العاملين في كتابة الأسئلة والتطبيق والتحليل الإحصائي، وغير ذلك من جوانب تطوير الاختبار وتطبيقه .كما توجد جهود حثيثة، وإن كانت لا تزال في بداياتها، لتطوير اختبارات استعداد القبول في الجامعات.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لاختبار الثانوية العامة في الأردن فإن الوزارة لا تواجه أي مشكلة فيما يتعلق بسرية الاختبار، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى الضوابط والإجراءات الإدارية الحازمة التي تعتمدها الوزارة في هذا الجانب. ويتم مزج الأسئلة الموضوعية مع أسئلة التمييز العالي وذلك للعمل على تصنيف الطلاب وفق قدراتهم وكفاءاتهم.

المباني المدرسية:

تقوم وزارة التربية والتعليم بتحمل نفقات إنشاء المدارس الحكومية، وتبلغ نسبة المباني الحكومية 81.5٪ وهي نسبة جيدة وربما يكون السبب وراء هذا الإنجاز ما تحصل عليه الوزارة من القروض الميسرة لإنشاء مشاريعها وبخاصة قروض البنك الدولي، حيث بلغت نسبة تمويل البنك لهذه المشاريع خلال عام 1997م 65٪ تقريباً من مجموع الإنفاق على المشاريع.

ويلاحظ أيضاً انخفاض تكلفة الإنشاء، حيث بلغت تكلفة الفصل الواحد «محملاً عليه بقية المرافق» مائة وعشرين ألف ريال «120.000» تقريباً مقابل «170.000» ريال في المملكة العربية السعودية في المتوسط. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الطلبة الذين يتعلمون في المدارس المستأجرة 11٪ فقط من المجموع العام للطلبة. ونماذج المدارس الحكومية متنوعة حسب المراحل والكثافة السكانية، ونوع التعليم وأكبرها وأكثرها كلفة المدارس الثانوية المهنية الشاملة.

الصحة المدرسية:

هناك زيارات مستمرة من قبل وزارة الصحة تتم وفق مخطط دوري للمدارس طوال العام، وليس لوزارة التربية والتعليم مسؤولية في هذا المجال إلا ما تقدمه من التسهيلات أمام الفرق الزائرة والتنسيق مع الجهات الصحية.

تجارب تربوية مميزة:

مراكز مصادر التعلم: تعمل الوزارة على إنشاء مراكز لمصادر التعلم في المديريات العامة وفي مباني خاصة لتكون بيوتاً للخبرة .ويعمل المركز على تدريب المعلمين والمتخصصين لإنتاج المواد التعليمية وتصنيعها وصيانة الأجهزة وإصلاحها بما فيها الحواسب وملحقاتها، واستنساخ الأشرطة وتوزيعها، وإعارة الأجهزة وزيارة المدارس بهدف متابعة تفعيل المرافق، والاستفادة من التقنيات مع إعداد النشرات والتقارير اللازمة لنشر الوعي في كيفية توظيفها. صعوبات التعلم

وغرف المصادر: غرف مصادر التعلم في المدارس خصصت غالباً لذوي صعوبات التعلم، ويساهم صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي بجزء كبير في تزويد هذه الغرف بالمواد والتجهيزات. كما أن المركز الوطني لصعوبات التعلم في كلية الأميرة ثروت ينهض بعبء إعداد معلمي غرف مصادر التعلم بالتعاون مع وزارة التربية، ويدرب هؤلاء المعلمين على كيفية تشخيص ذوي الصعوبات التعليمية ووضع خطط تعليمية فردية تتناسب والحالة الخاصة بكل منهم؛ مع توعية العاملين في الميدان التربوي والمجتمع كافة حول مشكلة الصعوبات التعليمية. ويقوم المركز بتشخيص الحالات التي لا يستطيع المعلمون تشخيصها، ويقدم الحلول التي تعين على معالجة الحالة. ومن الطبيعي أن يكون العلاج مشاركة بين المعلم والمدرسة والأسرة والمجتمع.

برامج خاصة للمتفوقين:

تتمثل في مدرسة خاصة بهم بالإضافة إلى المراكز الريادية التي بلغت الآن أربعة مراكز في كل من إربد، الزرقاء، الكرك، البلقاء. ويحول إلى هذه المراكز الطلاب المتميزون وفق ضوابط وأسس صارمة. وتعمل هذه المراكز في المساء وهي مجهزة بالأدوات والأجهزة والمواد اللازمة وبالمختصين، ولها برامج مميزة وأساليب حديثة متطورة. كما يتم تنفيذ خطة تسريع التعليم الأكاديمي لعدد من الطلبة المتفوقين في المرحلة الأساسية فقط بما يتناسب مع قدراتهم دون اعتبار للمحددات العمرية ولكن بأعداد محدودة وضمن قواعد وأسس موضوعية متقنة.

نوادي المعلمين:

إن نوادي المعلمين تجربة رائدة بحق، ولها نظام صدر بأمر ملكي رسم أهدافها ومنهجها. وعالجت مواد هذا النظام كل ما يتعلق بالأمور التنظيمية والمالية وآلية العمل والأنشطة، وتوزيع المسؤوليات والمهام والتشكيلات والهيكل

وتداول القيادة. ويهدف النادي إلى توثيق الصلات التربوية والاجتماعية بين المعلمين وتوفير الإمكانات والمناخ الملائم لممارسة الأنشطة الثقافية والفكرية والترويح. وتعتمد نوادي المعلمين في مصادر تمويلها على رسوم الانتساب ورسوم الاشتراك السنوي، مع مخصص في موازنة الوزارة، بالإضافة إلى الهبات والتبرعات وعوائد استثمار أموال النادي.

مدرسة اليوبيل» نموذج تربوي في رعاية الموهوبين والمتفوقين افتتحت مدرسة اليوبيل عام 1993م بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بعد حوالي ستة عشر عاماً من تاريخ الإعلام عن الفكرة، وقد شكل افتتاح المدرسة إضافة نوعية لحركة التطوير التربوي في الأردن. وهي تدخل مرحلة جديدة أهم ما يميزها التركيز على النوعية بعد أن حقق الأردن تقدما هائلاً في مستوى الكم، كما أنها جاءت لتكرس أهمية الثروة البشرية التي تتصدرها عناصر الموهبة والإبداع، ولتكون نموذجاً فريداً في استيعاب أحدث الاتجاهات في الإصلاح التربوي والمدرسي من حيث الممارسة الفعلية على مستوى المدرسة لتحقيق هدفين أساسيين هما:

- تقديم برنامج تربوي شامل لطلبة المدرسة الذين يتم اختيارهم على أساس الكفاءة والقدرة وفق أفضل الأساليب الاختيارية الموضوعية المتاحة.
- الإسهام في تحسين نوعية التعليم العام من خلال تطوير البرامج والمواد التعليمية والتدريبية ونقلها ليفيد منها الطلبة والمعلمون والمرشدون في المدارس الحكومية والخاصة.

وحتى يكون البرنامج التربوي متميزاً لابد أن يستند إلى حاجات المتعلمين في المقام الأول. وحتى يمكن التحقق بطريقة علمية من مدى مطابقة مكونات البرنامج لحاجات المتعلمين لابد من توافر مجموعة عناصر قد لا يتسنى للمدرسة العادية أو برامج الجرعات المسكنة أو البرامج الجزئية مثل غرفة المصادر التعليمية أو الصفوف المرحلة لبعض الوقت أن توفرها وتتابعها بصورة حثيثة ومن

بين هذه العناصر يحتل المعلم والمنهاج والمناخ الصفي والمدرسي الديمقراطي مكان الصدارة.

ومدرسة اليوبيل الثانوية تقدم برنامجاً للطلبة الموهوبين والمتفوقين من مستوى الصف العاشر وحتى نهاية المرحلة الثانوية، ويقتصر برنامجها على طلبة الفرع العلمي الذين يتم اختيارهم بعناية من بين مئات المرشحين من مختلف أنحاء المملكة .وتتمتع المدرسة بدرجة كبيرة من الاستقلالية في برامجها التعليمية والإدارية والتمويلية بإشراف لجنة من كبار المسؤولين والمختصين تعمل بمنزلة مجلس أمناء أو هيئة مديرين. وتعد مؤسسة نور الحسين هي الجهة المسؤولة إدارياً ومالياً عن المدرسة .وترتبط المدرسة بوزارة التربية والتعليم باتفاقية تعاون يتم بموجبها انتداب معلمين ممن تنطبق عليهم الشروط من كادر الوزارة للعمل في المدرسة، كما تقدم الوزارة الكتب الرسمية المقررة، وتدعم مشروعات المدرسة في مجال رعاية الطلبة والمتفوقين وتدريب المعلمين وغير ذلك. وقد تخرج الفوج الأول من المدرسة في العام الدراسي 1996 1997 / وكان عددهم 105، التحق ثمانية عشر منهم بجامعات عربية وأجنبية حيث حصلوا على بعثات دراسية، بينما التحق 78 بالجامعات الأردنية معظمهم في كليات الهندسة والطب.

تبلغ التكلفة السنوية الحالية للطالب حوالي 2500 دولار، بينما لا تزيد على 300 دولار تقريباً في المدارس الحكومية. وتبلغ نسبة المعلمين إلى الطلبة 1:8 ونسبة الإداريين وموظفي الخدمات إلى الطلبة 14:1، ويتراوح عدد الطلبة في كل صف ما بين 15:25 طالباً وطالبة.

وقد طور نظام اختيار الطلبة لمدرسة اليوبيل بحيث يوازن بين صفتي الفعالية «تفادي الأخطاء» والكفاية العملية. ويضم هذا النظام عدة محكات وعدة مراحل متدرجة لاختيار الطلبة، حيث إن تعدد المحكات يسمح بالكشف عن جوانب مختلفة للموهبة والتفوق، أما تعدد المراحل فيضمن انتشار معلومات

كافية عن المدرسة أو البرنامج لجميع الفئات المستهدفة، كما يسمح بالسير في العملية وفق خطوات متسلسلة ومحددة.

يتم ترشيح الطلبة للالتحاق بمدرسة اليوبيل عن طريق مدارسهم أو أولياء أمورهم أو الطلبة أنفسهم، ويطلب من كل مدرسة تشكيل لجنة فيها تتألف من مدير المدرسة والمرشد التربوي ومعلمي الصف المقصود، حيث تقوم هذه اللجنة بترشيح الطلبة وإعداد البيانات المطلوبة وتدقيقها على ضوء السجلات المدرسية الرسمية. وتطبق المدرسة النظام الدوار بالنسبة لحصص الطلبة، حيث ينتقلون من قاعة إلى أخرى حسب المواد التي يدرسونها. من أهم البرامج التي تقدمها المدرسة برامج التربية القيادية ومهارات الاتصال ومهارات التفكير وتطبيقات الحاسوب والوسائط المتعددة والبحوث والدراسات الميدانية والمناظرات والإرشاد المهني والجامعي والاتصال والبحث عن طريق الإنترنت .ولتسهيل ذلك فقد وفرت المدرسة مختبرات العلوم واللغات والحاسوب، وتم تزويدها بأحدث الأجهزة والمعدات العلمية. وتولي مدرسة اليوبيل عملية اختيار المعلمين وتدريبهم اهتماماً كبيراً نظراً لطبيعة المهمات المتميزة التي يتطلبها العمل مع طلبة موهوبين ومتفوقين. ويتم اختيار المعلمين من كوادر وزارة التربية والتعليم وغيرها بمساعدة قادة تربويين من الميدان على أساس السجل الأكاديمي والعناصر الشخصية والخبرة. وتنظم المدرسة برامج تدريبية متنوعة بإشراف خبراء وطنيين وأجانب في مجال تعليم الموهوبين.

وانسجاماً مع فلسفة المدرسة وإيمانها بحق الطلبة الموهوبين والمتفوقين في الحصول على برامج تربوية متميزة، وحتى تتحقق العدالة في إتاحة فرص متساوية لدخول المدرسة على أساس الكفاءة والقدرة، تمنح المدرسة جميع طلبتها بعثات دراسية تغطي نفقات الدراسة والمواصلات والطعام. وتمول من صندوق خاص للبعثات يسهم في موارده أولياء الأمور حسب إمكاناتهم، ويأتي الجزء الأكبر من موارده عن طريق تبرعات الأفراد والمؤسسات الوطنية.

التعليم العالي في الاردن

يؤدي قطاع التعليم العالي في الأردن دوراً كبيرا ومميزاً في إحداث التنمية الشاملة على مختلف الصعد والمجالات، وحقق التعليم العالي في المملكة خلال السنوات العشر الماضية تقدماً ملحوظاً في (عهد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين) من حيث تنوع البرامج الدراسية وأنماط التعليم والتعلم التي تحكم النوع والكم، والتوسع في مؤسسات التعليم العالي وعلى الرغم من محدودية الإمكانات المادية والبشرية في المملكة إلا أن التعليم العالي يقع ضمن أولويات اهتمامات الدولة لما له من دور في الارتقاء بمستوى حياة المواطن الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية.

بدأ التعليم العالي بالأردن بإنشاء دار المعلمين في عمان عام 1958، بمستوى السنتين بهدف أعداد المعلمين لمدارس وزارة التربية والتعليم، ثم تتالى إنشاء دور المعلمين، وأصبح يطلق عليها معاهد المعلمين وتطورت تلك المعاهد لتصبح كليات مجتمع في عقد السبعينات، أما التعليم الجامعي فقد بدأ بتأسيس الجامعة الأردنية عام 1962، وفي عام 1989 أسست أول جامعة خاصة وهي عمان الأهلية.

لقد أولى الملك عبد الله الثاني ابن الحسين اهتماماً خاصاً بالتعليم العالي، ووجّه حكوماته المتعاقبة بضرورة الاهتمام بالتعليم العالي وتطويره، حيث تم في عهده إنشاء العديد من الجامعات الرسمية والخاصة، فضلاً عن الجامعات الأجنبية العاملة في الأردن والبرامج المنبثقة عن اتفاقيات تعاون بين الأردن و جامعات أجنبية إضافة الى برامج الجامعات الأردنية في عدد من جامعات الدول العربية الشقيقة.

وشهد قطاع التعليم العالي في الأردن خلال العقدين السابقين تطوراً ونمواً ملحوظين تؤكده الزيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي وإعداد الطلبة المسجلين وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة الإدارية والزيادة في حجم الإنفاق والدعم

الحكومي لهذا القطاع التعليمي الهام إذ بلغ عدد الجامعات الرسمية عشر جامعات وسبع عشرة جامعة خاصة وواحد وخمسين كلية مجتمع متوسطة، بالإضافة إلى جامعة العلوم الإسلامية العالمية، هذا التطور في أعداد الجامعات صاحبه زيادة في إعداد الطلبة الدراسيين فيها حيث تقدر أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة لمختلف البرامج والدرجات بحوالي (236) ألف طالب وطالبة، منهم (28) ألف طالب وطالبة من دول عربية وأجنبية كما وإن الاعتزاز بهذا التوسع والنمو يضعنا أمام تحديات جمة تدعونا جميعاً إلى بذل المزيد من الجهد لتذليل الصعاب والعقبات التي تقف أمامنا لتحقيق توازناً بين انتشار التعليم العالي وإنشاءه من جهة وبين مستواه ومحتواه من جهة أخرى.

هذا ونتيجة للتطورات التي حدثت في قطاع التعليم العالي للمحافظة على نوعية التعليم العالي المقدم تطلبت المرحلة القادمة إعادة النظر في قانون الجامعات الرسمية والجامعات الخاصة وقانون التعليم العالي، وبعد صدور القانون الجديد للتعليم العالي رقم (23) لسنة 2009 وقانون الجامعات الأردنية رقم (20) لسنة 2009، أصبحت بموجبه الجامعات الأردنية تتمتع بمزيد من الاستقلالية في الشؤون الإدارية والمالية وبموجب القانون الجديد للتعليم العالي تم استحداث وحدات إدارية جديدة في الهيكل التنظيمي للوزارة هي:

- وحدة السياسات والتخطيط والتي تتولى بموجب القانون الجديد مهام جمع البيانات والمعلومات الخاصة بقطاع التعليم العالي وإجراء الدراسات لدعم أعمال المجلس وغيرها من المهام التي وردت في القانون.
- كذلك وحدة تنسيق القبول الموحد حيث تتولى هذه الوحدة تنظيم قبول الطلبة في الجامعات الرسمية وفقا للأسس التي يقرها مجلس التعليم العالي.

لقد أولت الوزارة اهتماماً خاصاً بالتعليم العالي كي يتصدر أولوياتنا الوطنية، وانصب هذا الاهتمام على متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع

التعليم العالي والبحث العلمي للسنوات (2007- 2012) للمحافظة على الصورة المشرقة للتعليم والتعليم العالي ومخرجاته وتعزيز مقدرته التنافسية وتمكينه من استيعاب اكبر عدد ممكن من شبابنا في جامعاتنا الأردنية، وفق منظومة أهداف تنسجم والأهداف الوطنية.

وبالرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت مسيرة التعليم العالي في الأردن، إلا انه تمكن من تحقيق إنجازات كمية ونوعية في هذا القطاع حيث تم وضع الإجراءات المناسبة لتحسين دوره ليحقق نقلة نوعية ذات جودة عالية تتناسب والتطورات الحديثة التي استوعبتها المؤسسات التعليمية الأردنية و بفضل المبادرات المتنوعة للحد من قوة هذه التحديات وإضعافها وتحويلها لتحقيق الإستراتيجية الوطنية الشاملة لقطاع التعليم العالي في الأردن.

هذا وقد أظهرت مؤشرات الأداء الرئيسة في إستراتيجية التعليم العالي نموا وتطورا ملحوظين من خلال نسبة الالتحاق بالتعليم العالي للذكور والإناث في برامج القبول العادية، وبرامج التعليم الموازي، إضافة إلى الزيادة المطردة في أعضاء الهيئة التدريسية والدعم الحكومي المقدم لمؤسسات التعليم العالي الرسمية والإقبال على التوسع في الجامعات الخاصة (القطاع الخاص)، للمشاركة في تحمل أعباء ومسؤوليات التعليم بالشراكة مع القطاع الحكومي، وإنشاء هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة لتنسجم والمعايير الدولية، وتحديث المكتبات الجامعية وربط كافة مؤسسات التعليم العالي بشبكة الدوريات الإلكترونية وشبكة الجامعات.

يضاف إلى ذلك إنشاء صندوق دعم للبحث العلمي والذي يقدم دعما للمشاريع ذات الأولويات والوطنية ومنحا لطلبة الدراسات العليا المتفوقين أكاديميا، وانتشار مراكز التنمية المهنية، وتقديم جائزة البحث المميز

والباحث المميز، والطالب المميز واعتماد الحصول على شهادة الـ Toffel كشرط قبول للالتحاق ببرامج الماجستير والدكتوراه.

وكذلك حددت الوزارة أسماء الجامعات العربية والأجنبية المعترف بها كإجراء للحفاظ على نوعية التعليم العالي في الأردن وجعل مؤسسات التعليم العالي الأردنية منارات إشعاع فكري، والربط ما بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل لتلبية حاجات الأردن في الحاضر والمستقبل من الكوادر المؤهلة والمتخصصة في شتى صنوف المعرفة والتعويض عن نقص الموارد الطبيعية بالموارد البشرية المحصنة والمؤهلة بالمعرفة والكفاءة، ودفع عملية التنمية بمفهومها الشامل بتوفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب، ليتبوأ الأردن مرتبة مرموقة تنسجم مع مكانته وموقعه الاستراتيجي مقارنة مع إمكاناته وموارده المادية المحدودة وما يوازيها من موارد بشرية متطورة ومتميزة في المنطقة توازي ما يتوفر من موارد طبيعية هامة في البلدان المحيطة.

هذا وقد أصبح دور الأردن التعليمي دورا فاعلا في المنطقة لما عرف عن نظامها التعليمي من جودة عالية جعله محط أنظار وإعجاب في المنطقة وهذا يعكسه أعداد الطلبة الوافدين الذين يدرسون في الجامعات الأردنية والبالغ قرابة 28 ألف طالب وطالبة من مختلف دول العالم. إضافة إلى الاستقطاب الكبير لخريجي الجامعات الأردنية للعمل في المؤسسات والدوائر العامة والخاصة العربية والإقليمية.

الفصل الثامن

التعليم فى السعودية



الفصل الثامن

التعليم فى السعودية

تمهيد

ركزت المملكة العربية السعودية على التطور والتقدم في جميع المجالات، مولية المجال التعليمي بكريم الرعاية والعناية، فقد كان التركيز من الملك المؤسس الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ ومن بعده أبناؤه البررة سعود وفيصل وخالد وفهد ـ رحمهم الله ـ، ثم عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ الذي تطور التعليم في عهده تطوراً ملحوظاً.

وفيما يلي سنقف على أبرز الإنجازات والمعالم التي تحققت في سبيل تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في عهود قادة البلاد.

كانت الحياة العلمية قبل الشيخ محمد بن عبد الوهاب ضعيفة إلى حد كبير لغياب الوحدة السياسية والنشاط الدعوي التعليمي وكان التعليم مقصورا على المدن الكبرى مع انفصال العلماء والقضاة عن حياة الناس العامة مما سبب انتشار البدع والخرافات.

لذا كان اتفاق الشيخ محمد بن عبدالوهاب مع الإمام محمد بن سعود عام 1157هـ بداية لفتح ديني سياسي بما يحمله من إلزام تعليمي لأساسيات الدين، وقد استمر هذا التلاحم وآتى ثماره العلمية لولا حصول بعض النكسات السياسية للدولة السعودية الأولى التي انتهت بسقوط الدرعية عام 1234هـ، ثم سقوط الدولة السعودية الثانية نهاية القرن الثالث عشر ثم مع استعاد الملك عبدالعزيز للرياض عام 1319هـ كانت بداية انطلاقة علمية أقوى من سابقاتها خصوصاً بعد فتح الحجاز عام 1343هـ الذي شهد إنشاء مديرية المعارف في عام 1344هـ لتوسيع دائرة التعليم النظامي الحديث بعد أن أدت حلقات المساجد والكتاتيب دورها في التعليم إلى منتصف القرن الرابع عشر الهجري تقريباً، وخرجت رواد العلم

والفكر والثقافة. والكتاتيب هي مؤسسة تربوية عرفتها المجتمعات الإسلامية منذ أقدم العصور التاريخية لتعليم القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة والحساب، ويقوم الأهالي بتقديم إعانات للقائمين على التعليم فيها.

وتتمثل أدوات التعليم فيها في ألواح الكتابة وأقلامها وما يتبعها من حبر ومحابر، ومحافظ للأقلام، كما توجد أدوات لتأديب التلاميذ وعقابهم.

التعليم في عهد الملك عبد العزيز

لقد قام الملك عبدالعزيز رغم محدودية المال وقلة الخبرات بأعمال جبارة في سبيل نشر العلم والمعرفة بين الناس ومن جهوده في ذلك:

1- نظام الهجر: الذي بدأ عام 1330هـ، ويهدف إلى توطين البدو في تجمعات بغرض تعليمهم والتأليف بينهم وجمعهم على التعاون في سبيل الخير وترك العصبيات الضارة فكان مشروعاً تعليمياً علمياً فريداً، وكان يبعث لكل هجرة مجموعة من المشايخ والدعاة لهذا الغرض.

2- إنشاء مديرية المعارف: في غرة رمضان عام 1344هـ تم إنشاء مديرية المعارف التي مثلت حجر الأساس لبداية تعليم نظامي حديث، وكان إنشاء المديرية لغرض الإشراف على جميع المدارس في البلاد ومتابعة مسيرة التعليم فيها وتلبية ما تحتاجه من معلمين ومبان وأنظمة وتطوير إلخ . وسيأتي التعريف بها ..

3- تغيير نمط التعليم في المسجد الحرام: فقد صدر أمر ملكي في 15 ربيع الآخر عام 1345هـ بتشكيل لجنة للإشراف على الدروس في الحرم المكي من انتقاء الكتب النافعة وتعيين الأساتذة ونحو ذلك.

4- تأسيس المعهد العلمي السعودي: وذلك في عام 1345هـ، وكان من أهدافه تخريج معلمين للمدارس الابتدائية وبقي إلى عام 1345هـ حيث حلت محله معاهد إعداد المعلمين.

5-تشكيل مجلس المعارف: صدر قرار تشكيل هذا المجلس في 1346/2/2هـ، وكان الهدف من إنشائه وضع نظام تعليمي في الحجاز، ويتكون من أربع مراحل (تحضيري ـ ابتدائي ـ ثانوي ـ عالي).

6- إنشاء مدرسة الأمراء: وذلك عام 1354هـ وتعد من التجارب الفريدة الرائدة وهي خاصة بأبناء الملك وأحفاده، واختار لها معلمين أكفاء، وكان يشرف عليها الملك ويتابع أداءها بنفسه مما كان لهذا أبلغ الأثر في نفوس المعلمين والطلاب.

7- إنشاء مدرسة تحضير البعثات: عام 1356هـ وهي أول مدرسة ثانوية بالمفهوم الحديث وكان الهدف منها تحضير الطلاب للابتعاث خارج المملكة لاستكمال دراساتهم وتم استقدام المعلمين لهذه المدرسة من مصر وغيرها.

8- إنشاء دار التوحيد: بالطائف عام 1364هـ بتوجيه خاص من الملك عبدالعزيز وكان الهدف من إنشائها تخريج قضاة للمحاكم الشرعية، وتكفلت الدولة بإعاشة الطلاب وإسكانهم وكل ما يلزمهم.

9- افتتاح كلية الشريعة: عام 1396هـ في مكة المكرمة، وكان الهدف منها تخريج معلمين للمدارس الثانوية وقضاة للمحاكم الشرعية، وفي عام 1373هـ افتتحت كلية مماثلة في الرياض، وكانت هاتان الكليتان نواة التعليم العالي في المملكة.

10- المعاهد العلمية: تم افتتاح عدد من المعاهد العلمية على إثر المعهد العلمي السعودي الذي افتتح في مكة من قبل، وافتتح أول معهد علمي في الرياض عام 1370هـ وكان الهدف من هذه المعاهد التوسع في العلوم الدينية لتكون بديلاً عن الكتاتيب.

مما تقدم يتضح أن الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ كان اهتمامه بالتعليم قوياً سواء تعليم البادية عن طريق إنشاء الهجر، وبعث الدعاة، وبناء المساجد، أو

التعليم الحديث من فتح المدارس واستقدام المعلمين، وإنشاء الجهات المشرفة على التعليم إضافة إلى اهتمامه الشخصي بتعليم نفسه، وأهل بيته عن طريق الدروس اليومية التي كان يتلقاها في بيته وحضره وسفره، وطباعته للكتب وتوزيعها مجاناً، ووصيته لأبنائه بالعلم وهو القائل لابنه الملك سعود " احرص على تعلم العلم لأن الناس ليسوا بشيء إلا بالله ثم بالعلم. " .

(من أقوال الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ في التعليم)

- " أعلموا أن العلم بلا عمل كشجرة بلا ثمر، وأن العلم كما يكون عوناً لصاحبه يكون عوناً عليه... فمن عمل به كان عوناً له، ومن لم يعمل به كان عوناً عليه ،وليس من يعلم كمن لا يعلم، قليل من العلم يبارك فيه خير من كثير لا يبارك فيه، والبركة في العمل ."
- " المدينة الصحيحة هي التقدم والرقي، والتقدم لا يكون إلا بالعلم والعمل".

التعليم في عهد الملك سعود

شهد التعليم في عهد الملك سعود نهضة مباركة ونقلة نوعية في عدة جوانب من أهمها:

1- إنشاء وزارة المعارف: عام 1373هـ، وكانت امتداداً وتطوير لمديرية المعارف وقد أسند إليها التخطيط والإشراف على التعليم العام للبنين في مراحله الثلاث (الإبتدائي ـ المتوسط ـ الثانوي)، وكان الملك فهد هو أول وزير لها ـ وستأتي نبذة عن الوزارة ..

2- إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات: وتم في ذلك العام 1380هـ اختيار الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مشرفاً على تعليم البنات، ويهدف إنشاء الرئاسة إلى تعليم البنات في المراحل الثلاث (ابتدائي ـ متوسط ـ ثانوي) في جميع أنحاء المملكة.

3-إنشاء جامعة الملك سعود: عام 1377هـ وكانت نتيجة طبيعية للنهضة التعليمية الكبرى التي شهدتها المملكة، وكانت بداية التاريخ الحقيقي للتعليم الجامعي، وقد بدأت بكلية الآداب عام 1373هـ، ثم كلية العلوم عام 1378هـ ثم كلية العلوم الإدارية عام 1379هـ ثم كلية الصيدلة عام 1379هـ.

4-إنشاء الجامعة الإسلامية: عام1381 هـ في المدينة المنورة، وبدأت بكلية الشريعة في العام نفسه، ثم توسعت فيما بعد لتشمل التخصصات الدينية والعربية.

5- جامعة الإمام محمد بن سعود: افتتحت كلية الشريعة عام 1373هـ في الرياض ثم كلية اللغة العربية عام 1374هـ ثم المعهد العالي للقضاء عام 1385هـ فكانت هذه الجهات التعليمية نواة جامعة الإمام التي افتتحت في عهد الملك فيصل عام 1394هـ بهذا الاسم.

6-إنشاء معهد الإدارة: كان عام 1380هـ ويهدف إلى تلبية ما تحتاجه البلاد من طاقات بشرية قادرة على إدارة الأجهزة الحكومية والإسهام في التطوير الإداري تنظيراً وتطبيقاً.

7- إنشاء معاهد المعلمين الثانوية: عام 1381هـ وجاءت بعد أن أدت معاهد المعلمين الابتدائية دورها ثم ظهرت الحاجة لزيادة تثقيف الخريجين وإعدادهم الإعداد الأقوى.

8- أنشاء كلية البترول والمعادن: وذلك عام 1383هـ ثم تحولت عام 1395هـ على " جامعة البترول والمعادن " وعدل اسمها عام 1407هـ إلى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

9 -إنشاء كلية الملك عبد العزيز الحربية: وذلك عام 1374هـ في مدينة الرياض وتتولى الإشراف عليها وزارة الدفاع والطيران.

10-إنشاء كلية القيادة والأركان: ثم تحويل (معهد الضباط العظام) الذي أنشئ عام 1378هـ إلى كلية الإدارة والأركان عام 1388هـ لظهور الحاجة الماسة لوجود ضباط مؤهلين ذوي علم وكفاءة.

(من أقوال الملك سعود ـ رحمه الله ـ في التعليم)

- " في يوم الأربعاء الرابع عشر من شهر ربيع الآخر سنة 1377هـ الموافق 6 نوفمبر سنة 1957م، بفضل الله تعالى وتوفيقه وتيسيره افتتحنا أول جامعة في مملكتنا، مستبشرين بنعمة الله داعين هذا اليوم فاتحه عهد سعيد مبارك تزدهر فيه المعارف، ويعم العلم ويسود السلام والأمن والرفاهية في مملكتنا والبلاد العربية والإسلامية ."

التعليم في عهد الملك فيصل

استمرت الانطلاقة التعليمية في عهد الملك فيصل، وكان من أبرز معالم هذه الانطلاقة:

وثيقة سياسة التعليم في المملكة: التي صدرت عام 1390هـ ـ1370 هـ تلك الوثيقة التي حددت أهداف التعليم وأسسه التي يرتكز عليها في المملكة وغايته ومراحله والتخطيط له ـ مع ما اشتمل عليه التخطيط من أحكام خاصة سواء بالطالب أو المعلم أو الجهات المشرفة على التعليم ـ والتعليم الخاص ووسائل التعليم والمناهج والتمويل وغير ذلك.

1-تطوير جامعة الملك سعود: بافتتاح المزيد من الكليات، فافتتحت كلية الزراعة عام 1385هـ وكلية التربية عام 1386هـ وكلية الطب عام 1390هـ ومعهد اللغة العربية لغير الناطقين بها عام 1394هـ.

2-إنشاء جامعة الملك عبد العزيز: عام 1387هـ ومقرها جدة. وشملت كليات الشريعة والتربية وكلية الاقتصاد والإدارة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية العلوم.

3-معاهد إعداد المعلمين: وتهدف إلى تخريج المعلمين المؤهلين سواءً ما يخص المواد التعليمية أو النواحي الفنية الرياضية وقد تم افتتاح عشرات من هذا النوع من المعاهد.

4-التعليم الفني والتدريب المهني: إذ أضيف عام 1386هـ ثلاثة مراكز تدريبية مهنية في كل من جدة والدمام والقصيم ثم في الجوف عام 1391هـ في أبها عام 1392هـ في حائل والإحساء عام 1394هـ وأنشئت المدارس الصناعية والمعاهد الفنية في الرياض وجدة والمدينة والهفوف.

(من أقوال الملك فيصل ـ رحمة الله ـ في التعليم)

- إن ما نقوم به في سبيل نشر العلم، والدعوة إلى الله، ونشر الثقافة الإسلامية، فما هو إلا قليل مما يجب علينا. ولكننا نسير حسب الإمكانيات وحسبما يتحمله أو يقتدر عليه مجهود البشر)).
- ((إن التعليم والحصول على شهادة، ليس هو كل شيء، وإنما المهم أن يكون هذا كالمفتاح يمكن لمن يحوز عليه أن يكون عضواً نافعاً، ويقوم بما يجب عليه تجاه دينه وأمته ووطنه)).
- ((ليس مهماً أن نبني المعاهد، ولا أن نحتفل بافتتاح المعاهد، ولكن المهم أن نسعى جهد طاقتنا في ان نستفيد من هذه المعاهد، وأن نحقق آمال أمتنا فينا، وان نجد بين أبنائنا الطموحين من يسعون إلى مستقبل زاهر بكل ما أوتوا من قوة وتفان في سبيل خدمة دينهم ووطنهم وأمتهم.

التعليم في عهد الملك خالد

خطا التعليم في عهد الملك خالد خطوات واسعة وزادت مخصصاته المالية مما كان له أبلغ الأثر في التطور الذي حصل في قطاع التعليم، ولعل من أبرز معالم هذا التطور: إنشاء وزارة التعليم العالي: أنشئت في 1395/10/8هـ لتتولى تنفيذ سياسة المملكة في مجال التعاليم العالي من الإشراف على الجامعات

والتخطيط للتعليم الجامعي وإرسال البعثات. .إلخ. إنشاء جامعة الملك فيصل في الأحساء: عام 1396هـ واشتملت على عدة كليات تناولت تخصصات الطب والعمارة والزراعة والطب البيطري إلى جانب العلوم الإنسانية.

1-إنشاء جامعة أم القرى بمكة: عام 1401هـ وتم افتتاح عدد من الكليات بها ومنها: الشريعة والدعوة واللغة العربية والعلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية والعلوم الزراعية.

2-إنشاء المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني: أنشئت بمرسوم ملكي في 1400/8/10هـ بهدف تطوير برامج التعليم الفني والتدريب المهني، وتم افتتاح مراكز جديدة للتدريب المهني في عدد كبير من مدن المملكة ومنها: الباحة ووادي الدواسر ومكة والمجمعة وتبوك وشقراء والرس والقطيف وحفر الباطن والليث والنماص والخرج.. إلخ.

3-كما شهدت جامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود المزيد من التطوير بإضافة كليات جديدة. وتوسع في بعض الكليات الأصلية.

(من أقوال الملك خالد ـ رحمة الله ـ في التعليم)

- لقد كنا نشعر بأن كلا منهم ينكر ذاته ويسرف في العطاء ويجعل من حياته الخاصة والعامة مشعلاً يضيء لأبنائنا الطريق إلى غدهم السعيد بإذن الله.. ولن ينسى أي مواطن في هذا البلد دين رجال التربية والتعليم في أعناق الجميع، لأنهم كانوا مثلاً يحتذي في علو الهمة والحرص على أداء الواجب والوطنية في أجلى صورها. .فليجزهم الله عنا خير الجزاء وليطرح في غرسهم الخير والبركة والنماء
- إن حكومة المملكة منذ عهد جلالة الملك عبد العزيز ـ رحمة الله ـ لم تدخر وسعاً ولا مالاً ولم تأل جهداً في سبيل العمل على نشر العلم

وتحقيق فرص التعليم لجميع المواطنين في شتى مناطق المملكة حتى النائية منها: إيماناً منها بفضله في تغيير صورة الحياة ومعالمها على هذه الأرض الطيبة، وتطبيقاً لما شرعه الإسلام الذي هو شريعة المملكة ونبراسها، واستهدافاً لخلق الكوادر الوطنية التي تشارك في نهضة بلدها والأخذ بيدها إلى مستقبل مشرق زاهر بإذن الله .

- اختار الله عز وجل. وله الحمد والثناء. هذه البلاد لتكون منطلق الرسالة الإسلامية الخالدة، ولتكون حاملة للهدى والعلم والعرفان، تأخذ به نفسها، وتبشر به الآخرين، وتنشره في كل مكان. وبفضل الله وتوفيقه لم ينقطع موكب العلم والهدى في بلادنا العزيزة بل استمر في المسيرة والعطاء حتى عصرنا الحاضر.
- إن التعليم هو عامل مهم جداً من عوامل تقدم الأمم، وبدونه ما من أمة تستطيع تحقيق أي تقدم وازدهار لشعبها وبلادها .

التعليم في عهد الملك فهد 1402 هـ. 1426هـ

بدأ مشوار الملك فهد مع التعليم في وقت مبكر إذ كان أول وزير للمعارف عام 1373هـ وبقي التعليم من همومه الكبرى بعد تولى المناصب الأخرى بعد الوزارة وكان يعتز بتلك الأيام التي كان فيها قريباً من رجال التعليم، وقد شهد التعليم في عهد الملك فهد تطوراً كبيراً تمثل في العديد من الإنجازات والمشروعات العملاقة والتخطيط الواعي الذي بدأه من أيام تولية الوزارة وآتى ثمار فيما بعد ليس على المستوى التعليمي فحسب وإنما على كافة المستويات الأخرى الاقتصادية والعسكرية والثقافية....إلخ.

أما أبرز المعالم التعليمية فتمثلت في:

1- زيادة التوسع في الجامعات بفتح العديد من الفروع لها في مناطق أخرى.

2- تم أفتتاح المدينة الجامعية لجامعة الملك سعود بالرياض عام 1405هـ.

3- تم افتتاح المدينة الجامعية لجامعة الإمام محمد بن سعود عام 1411هـ.

4- تم افتتاح المدينة الجامعية لجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

5- إنشاء جامعة الملك خالد عام 1419هـ لتضم فرعي جامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الملك سعود بأبها.

6- إنشاء ثلاث جامعات في القصيم والمدينة المنورة والطائف عام 1424هـ.

7- إنشاء ثلاث جامعات في جازان وحائل والجوف عام 1426هـ.

(من أقوال الملك فهد ـ رحمه الله ـ في التعليم)

- " يسعدني أن أول عمل حكومي أديت واجبي المتواضع فيه هو قيامي بأعمال وزارة المعارف ."

- " القفزة التعليمية التي وجدت في المملكة العربية السعودية لا أعتقد أنها وجدت في أي بلد آخر ."

- " كان من أفضل أيامي التي سوف أعتز بها واعتززت بها في الماضي، وسوف أعتز بها في الحاضر وفي المستقبل، وهو أن شرفني الله فقمت بأعمال وزارة المعارف، والتي شكلت في المملكة العربية السعودية، ومعها تقلدت مناصب أخرى، لكني أجد في الواقع أن العلم ورجال العلم، هم الذين أشعر بأنهم حولي، وأنا كذلك حولهم لإيماني الكامل بأن العلم هو الشيء الأساسي الذي تعتمد عليه الأمم ."

- " يجب أن يدخل العلم كل بيت في هذه البلاد وأن يستضيء المواطنون في حقولهم وأماكن عملهم بنور المعرفة ."

- " هذه الإنطلاقة التعليمية لا شك أن الفضل الأول فيها لله عز وجل ثم للاستقرار وما يتمتع به المواطن من حرية أساسها العقيدة الإسلامية ."

- " كل موظف في وزارة المعارف هو وزيرها وعليه مسؤولية الوزير في حدود عمله واختصاصه لذلك يجب أن يعمل كل منا وفق طاقته وأن يخلص لهذا الجيل الصاعد من أبناء وطنه ."

- " من الأشياء التي اعتز بها انتسابي لأسرة التعليم.... وإذا كنت قد أديت واجباً من الواجبات فيما يتعلق بالنهضة التعليمية في المملكة العربية السعودية فلا أدعي أني فقط أديت هذا الواجب الذي وصلنا به إلى مركز مشرف جداً بالنسبة للمملكة العربية السعودية لكن كان هناك مشاركون لي في هذا العمل."

(التعليم في عهد الملك عبد الله)

شغل الهم المعرفي والتعليمي ذهن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ أن كان ولياً للعهد ورئيساً للحرس الوطني؛ فأعماله واضحة للعيان وتعكس مدى الاهتمام بالتعليم في الحرس الوطني مما أثمر عن حصوله على جائزة اليونسكو عام 1999م لتميزه في تعليم الكبار، كما صدرت موافقته الكريمة في30/4/1426 هـ على إنشاء ثلاث جامعات جديدة: هي جامعة جازان، وجامعة حائل، وجامعة الجوف. ويتمتع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإرادة صادقة وعزيمة مخلصة ووطنية جامحة للعمل لصالح الجميع على أساس من العدل، ويضع لمساته الخاصة على كيفية التعاطي مع شؤون البلاد الخارجية والداخلية، ويسعى جاهداً لترجمة استراتيجيات التنمية إلى آليات وسياسات تنفيذية، ويقدم دعمه غير المحدود لمسيرة التعليم في بلادنا الغالية التي هي إحدى الركائز الأساسية لمسيرة البناء والنماء الشاملة، حيث صدر الأمر الملكي الكريم ذو الرقم أ / 227 في 1426/7/16هـ متضمناً تخصيص مبلغ ثلاثين ألف مليون ريال من فائض إيرادات السنة المالية 1426/1425هـ لتنفيذ مرحلة ثانية من البرنامج الإضافي لتحسين وتطوير الخدمات يوزع على مدى خمس سنوات مالية بالتساوي ابتداءً من العام المالي 1426هـ 1427هـ وتمثلت أبرزمعالم دعم القطاعات التعليمية المختلفة في الأمر الملكي الكريم في الآتي:

1. تخصيص مبلغ أربعة مليارات ريال لمباني مدارس وزارة التربية والتعليم.

2. تخصيص مبلغ أربعة مليارات ريال لمباني الجامعات والكليات الجديدة بوزارة التعليم العالي.

3ـ تخصيص مبلغ مليارى ريال ونصف المليار لمشاريع مباني التعليم الفني والتدريب المهني.

4. إنشاء جامعتين في تبوك والباحة عام 1427هـ.

(من أقوال الملك عبدالله ـ حفظه الله ـ في التعليم)

- ((التعليم في المملكة نموذج متميز وركيزة رئيسية للاستثمار والتنمية، والأجيال القادمة هم الثروة الحقيقية، والاهتمام بهم هدف أساسي)).
- ((إن بلادنا العزيزة حظيت بنهضة وقفزة تعليمية كبيرة ممثلة في جامعاتنا السبع، ومئات الكليات والمعاهد العليا والمعاهد المتخصصة والمدارس التي عمت كل مدينة ومحافظة وقرية في أرجاء وطننا)).
- ((صاحب المعالي عندما أشد على يدك اليوم مقدراً جهودكم والعاملين في قطاع التعليم، وجميع أبنائي الطلبة فإنني بذلك أصافح كل إنسان يضع مصلحة الدين ثم الوطن فوق كل اعتبار فامض في خطواتك وأعلم بأننا نثمن العطاء ونقدره. هذا وأسأل الله لنا جميعاً التوفيق والسداد لخدمة ديننا ووطننا بقيادة أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ـ أيده الله بنصره)).
- ((أقول للشيخ الدكتور وفقك الله.. وأشكركم إخواني رجال التعليم ولابد وأنتم تتحملون المسؤولية مسؤولية أجيال أن أتمنى لكم تحمل هذه المسؤولية بجد واجتهاد وتحسون بمسؤوليتكم وهذه إن شاء الله أعتقد أنها فيكم، ولكن أتمنى أن تزداد هذه المسؤولية وأن تربوا أجيالنا الحاضرة والمستقبلة إن شاء الله على الخير وعلى العدل والإنصاف وخدمة الدين والوطن بصبر وعمل)).

• ((شاهدنا ولله الحمد بناتنا في هذه المراكز التي كانت في السابق تشغلها الأجنبيات والآن أنتن ولله الحمد تتولينها ، وأرجو أن تزدن اجتهادكن لتكون بناتكن اللاتي تتولين تعليمهن مثلكن أو أحسن منكن)).

المراجع

المراجع العربية

1- أحمد إبراهيم أحمد: "التربية المقارنة"، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1989.

2- إيزاو سوزوكى: إصلاح التعليم فى اليابان فى منظور القرن الحادى والعشرين، مستقبليات، المجلد الثانى، عدد (1)، 1990.

3- بيومى محمد ضحاوى: "التربية المقارنة ونظم التعليم"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

4- حسن محمد جوهر ومحمد الحنفى شمس الدين: "اليابان"، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

5- عبد الرحمن أحمد الأحمد وحسن جميل طه: التعليم في اليابان تطوره التاريخي ونظامه الحالي، دار القلم، الكويت، 1983.

6- عبد الغنى عبود. "دراسة مقارنة لتاريخ التربية"، دار الفكر العربى، القاهرة، 1978.

7- عبد الغنى عبود: "الأيدولوجية والتربية مدخل لدراسة التربية المقارنة"، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربى، 1990.

8- عبد الغنى عبود وآخرون: "التربية المقارنة منهج وتطبيقه"، دار الفكر العربى، القاهرة، 1997.

9- عزت رشدي عبد الفتاح: دراسة تقويمية لنظم إعداد معلم الحلقة الأولي من التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية في ضوء تجارب بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق، 1995.

10- ماكوتو آسو وايكوو أمانو: التعليم ودخول اليابان العصر الحديث "،سفارة اليابان بـ ج.م.ع القاهرة، 1976.

11- محمد سيف الدين فهمى: " المنهج فى التربية المقارنة "، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو الصرية، القاهرة، 1995.

12- المركز الصحفى للمراسلين الأجانب: حقائق وأرقام عن اليابان، طبعة القاهرة، 1995.

13- نازلى صالح أحمد: "حول التعليم العام ونظمه دراسات مقارنة "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984.

14- نازلى صالح أحمد: "مقدمة فى العلوم التربوية "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.

15- نبيل عامر صبيح: "مقدمة منهجية ودراسات فى التربية المقارنة "، الطبعة الثانية، دار الفكر العربى، القاهرة، 1998.

16- وزارة الخارجية اليابانية: " اليابان اليوم " مطابع الناشر العربى، القاهرة، د. ت.

17- وزارة المعارف بالملكة العربية السعودية: "في إيطاليا التعليم الثانوي ينتصر"، المعرفة، العدد 33، الرياض، أبريل 1998.

18- وهيب سمعان: " دراسات في التربية المقارنة "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

19- وهيب سمعان ومحمد منير مرسي: " المدخل في التربية المقارنة "، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

20- _سعاد بسيوني واخرون، التربية المقارنة...، القاهرة. مكتبة زهراء الشرق، 2005.

21- _ شاكر محمد فتحي واخرون، التربية المقارنة..، القاهرة، بيت الحكمة، 2002.

المراجع الأجنبية

22- Agency for Cultural Affairs: Outline of Education in Japan, Government of Japan, Tokyo, 1970.

23- Asian Cultural Center for Unesco: Outline of Education in Japan, Tokyo, 1990.

24- Cantor, Leonard. "Vocational Education and Training in the Developed World, A Comparative Study", Routledge & Kegan Paul, London, 1989.

25- **Encyclopedia Americana** " International Edition ", Vol.(15), Gorlier Incorporated, Danbury USA, 1986.

26- Holmes, Brian "ed": International Handbook of Education Systems ",Vol.(1), Europe & Canada, John Wiley and Sons, New York, 1983.

27- _Husén, Torsten and Postlethwait, T.Neville "ed": "The International Encyclopedia of Education", Second Edition, Vol.(5), Pergamon, New York, 1995.

28- International Bureau of Education: **World Data on Education**, Fourth Edition, Geneva, 2000.

29- International Bureau of Education: **World Data on Education**, Second Edition, Geneva, 1998.

30- International Bureau of Education: **World Data on Education**, Third Edition, Geneva, 1999.

31-Kazuo, Ishizaka: School Education in Japan,National Institute for Educational Research, Tokyo, 1996.

32-Ministry of Education, Science and Culture: Educational Standards in Japan,Tokyo, 1975.

33-Ministry of Education, Science and Culture " :MONBUSHO ،"Tokyo,1992.

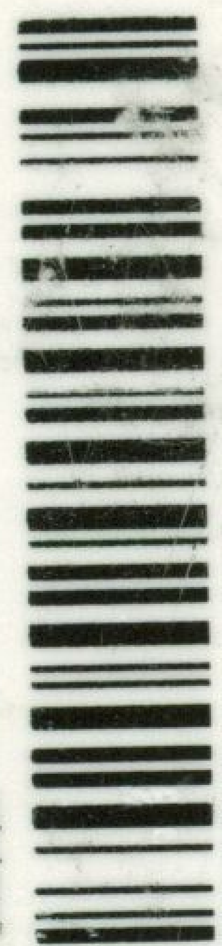
34- trethewey, a,r,introducing comparative education, oxford, pergamon press, 1976.

35- jones, ph. E., comparative education, purposes and method, university of queens land press, Australia. 1973

التربية المقارنة

أسسها وتطبيقاتها









دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمّان - شارع الملك حسين
مجمع الفحيص التجاري - هاتف : 4611169 6 962+
تلفاكس: 4612190 6 962+ ص.ب 922762 عمّان 11192 الأردن
E-mail: safa@darsafa.net www.darsafa.net